

RCHRS

Ramallah Center for Human Rights Studies
مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان

تسامح

العدد الثاني والثلاثون، السنة التاسعة، نيسان ٢٠١١

رئيس التحرير

د. إياد البرغوثي

سكرتير التحرير

طاهر المصري

هيئة التحرير

ريما نزال

سميح محسن

زياد عثمان

طلال عوكل

علي خليل حمد

صلاح الصوباني

مجلة فكرية دورية

تعنى بقضايا التسامح وحقوق الإنسان



جميع الحقوق محفوظة

مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان

ص.ب 2424، رام الله، فلسطين

هاتف 02 2413001

فاكس 02 2413002

بريد الكتروني rchr@rchr.org

موقع الكتروني www.rchr.org

©Copyright

RCHRS, Ramallah, Palestine



وزارة الثقافة الفلسطينية

This issue has been published in cooperation with
Palestinian Ministry of Culture

ملاحظة

الأفكار الواردة في هذه المجلة لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر
مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان

مونتاج الكتروني: بلوبل للدعاية والإعلان

تصميم الغلاف: بشار الحروب

المحتويات

الافتتاحية

دراسات ومقالات

- | | | |
|-----|-----------------------|--|
| ٥ | | |
| ٩ | د. عبد الحسين شعبان | الشباب وفن الانتفاضة : خريف الأيديولوجيا وربيع السياسة |
| ٢٥ | د. نهى بكر | اللاتسامح وثورات العالم العربي |
| ٣٥ | محمد محفوظ | ربيع العرب . . قراءة في التحولات العربية وتأثيرها على حالة التسامح |
| ٥٣ | د. شيرزاد احمد النجار | رياح التغيير والحياة البديلة |
| ٦١ | أ. عثمان حسن عربي | التحديات المحتملة لثورات التغيير في العالم العربي |
| ٧١ | عبد الرزاق العياري | الثورة التونسية : فشل الحداثة الفوقية وتأكل الاستبداد العربي |
| ٨٣ | عيسى الغائب | لا بديل عن الحوار مع جميع أطراف المجتمع البحريني |
| ٨٩ | أنور الرشيد | إنهم يفتحون المجتمع |
| ٩٣ | زياد عثمان | أثر المتغيرات العربية على الوضع الفلسطيني |
| ١٠١ | سالم آل تويّه | عمان : الدولة الرّيعيّة وتعدُّر الإصلاح |
| ١٠٥ | زهير الدبعي | فقه التحرير |

تقارير

- | | | |
|-----|------------|---|
| ١١٧ | وفيق هوارى | تأثير الانتفاضات العربية على الوضع اللبناني |
|-----|------------|---|

قوانين وتشريعات

١٢٣

زكريا سرهد

العقوبات التأديبية في الوظيفة العامة في التشريعات الفلسطينية

ثقافة

١٣٧

علي خليل حمد

التسامح في فكر مارون عبود



الافتتاحية

ستمح الجائزة العربية للتسامح لهذا العام لممثلي شباب تونس ومصر، وذلك في افتتاح المؤتمر الثالث للشبكة العربية للتسامح المنوي عقده في السابع عشر من حزيران ٢٠١١، أي بعد كتابة هذه الافتتاحية بستة عشر يوما بالتمام والكمال. وذلك، كما أشارت لجنة الجائزة في حيثيات هذا الاختيار لاسباب عديدة منها: أولاً، الهدف العام الذي سعت لتحقيقه هاتان الانتفاضتان، وهو حرية شعبي تونس ومصر، وإقامة نظام ديمقراطي يمثل فيه الحاكم لإرادة الشعب، ويحترم فيه الإنسان وتضامن كرامته وتحقق حقوقه، وتصح فيه العلاقة بين الدولة بمختلف مؤسساتها والمواطن.

ثانياً، الاسلوب السلمي والحالي من أي عنف، الذي استخدمته الجماهير في كل من تونس ومصر، والابقاء على البعد الأخلاقي طوال فترة التحرك الجماهيري، رغم الاستفزاز، ورغم القتل الذي مارسته أدوات الأنظمة السابقة.

ثالثاً، التضامن والتسامح الذي أبداه المواطنون الثائرون بكافة أطرافهم الفكرية والعقائدية وإنتماءاتهم الحزبية والمناطقية، حيث لم يظهر في أي مرحلة تاريخية ذلك المستوى من التسامح والتضامن من أجل تحقيق الهدف النبيل.

لقد نقلت انتفاضة شعبي تونس ومصر العرب جميعاً من حالة الاغتراب والضياع والاحباط والشعور بالامتهان وعدم القدرة، ومن كونهم مفعولاً به و«مخلوقات» يراد لها، إلى وضع مختلف كلياً تمثل في الشعار الشهير الذي ردد في ساحات الانتفاضات «الشعب يريد . . .».

قبل ذلك لم يكن بمقدور الشعب أن يفكر فيما إذا كان يريد أو حتى لا يريد، كان عليه أن يوكل أمره إلى الحاكم لكي يصنع به ما يشاء، وأن يقرر باسمه كيفما يشاء. وكان عليه أن يجوع ويعرى ويموت، في الوقت الذي يزيد فيه الحاكم صلفاً وغروراً وغنى.

لقد اسقطت انتفاضة تونس ما كان يسمى بنظرية الاستثناء العربي والتي اعتبرت أن العرب ليسوا كباقي شعوب الأرض ، لا يهمهم أن يكونوا مضطهدين ولا تعنيهم حريتهم ولا هم تواقون إلى الديمقراطية ، فظهرت أن الشعوب العربية قد تصبر طويلا ، وتتألم كثيرا ، لكنها في النهاية تثور .

كما اظهرت انتفاضة مصر أن ما جرى في تونس ليس استثناءا تونسيا ، بل هو في سياق صحوة الشعوب العربية من أجل كرامتها وحريتها وحقوقها ، كما أظهرت انتفاضا تونس ومصر أن الزمن الذي كانت فيه الشعوب العربية رعايا لحكامها قد ولى ، واصبح العربي مواطنا بكل معنى الكلمة .

هيئة التحرير

دراسات ومقالات

الشباب وفن الانتفاضة: خريف الأيديولوجيا وربيع السياسة*

ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الثالث للشبكة العربية للتسامح، بيروت، حزيران ٢٠٠٢

د. عبد الحسين شعبان**

مثل الحياة والحب قد تبدو الانتفاضة عصية على الفهم لأول وهلة، فهي لا تأتي دفعة واحدة، كما أنها لا تحضر كاملة ونهائية، ولكن مظاهرها تتضح وتتكشف مع مرور الأيام والتدرج، ولعل الزمن كفيل بكشف أسرارها وتسليل الضوء على خفاياها وخباياها، لاسيما في مراحلها المختلفة، بما فيها من عوامل قوة ونقاط ضعف، بالتقدم والتراجع، بالنجاح والإخفاق، خصوصاً بتحديد مصيرها، وبالاقتراب من تحقيق أهدافها. الانتفاضة سياسة بامتياز وهي تكثيف لكل ما سبقها من سياسات واحتجاجات ونضالات، إلى أن وصلت ذروتها من خلال تراكم كمّي طويل الأمد وتصاعد بالفعل الثوري، حتى وإن خبا أو اختفى عن الأنظار، لكن قانون الطبيعة كان يفعل فعله، حيث تصل التراكمات إلى تغييرات نوعية في لحظة معينة يحدث فيها الانفجار. وإذا كانت الانتفاضة تتطلب كفاءة الإعداد السليم وبرنامجاً طويل الأمد مع برامج فرعية أولية ومؤقتة، وتكتيكات مناسبة وغير تقليدية، فلا بد أيضاً من توفر ظروف موضوعية وذاتية للانطلاق، ومن ثم الإمساك بخيطها الصاعد حتى تحقيق أهدافها، سواء تحقيق مطالب محددة أو إصلاح النظام السياسي أو استبداله أو تغييره بنقيضه.

هكذا يتطلّب الأمر قراءة الوضع السياسي على نحو صحيح دون مبالغت بسبب التفاؤل المفرط أو التشاؤم المحبط، لا بتضخيم الذاتي على حساب الموضوعي، سواءً بالرهان على المغامرات وصولاً إلى الانتحار أحياناً، ولا بتزيمه بحيث يقود إلى العجز والقنوط، وتضييع الفرص بانتظار أخرى، وكثيراً ما ضاعت انتفاضات بسبب حرق المراحل أو عدم اقتناص اللحظة الثورية على نحو صحيح.

ومن أصعب الأمور هو اتخاذ القرار ببدء الانتفاضة، ثم الشروع بتهيئة مستلزمات انطلاقها وبالتالي الحفاظ على جذوتها حتى تحقيق أهدافها والوصول إلى النتائج المطلوبة، خصوصاً ما حددته من أهداف، ولعل ذلك ما يمكن أن نطلق عليه «علم التنبؤ الثوري»، وهو يحتاج إلى معرفة بالظروف والمحيط وتوازن القوى وقيادة لتدبير خطط العمل والتكتيكات، ومن ثم كيفية التدرج في وضع المطالب والشعارات، والتقدم باقتحام

* مفكر وباحث عراقي، له أكثر من ٥٠ كتاباً ومؤلفاً في قضايا الفكر والقانون والسياسة الدولية والصراع العربي-الإسرائيلي، والإسلام، والمجتمع المدني وحقوق الإنسان.

معسكر الخضم أو العدو وصولاً إلى تحقيق الهدف بالإصلاح أو التغيير حسب أهداف الانتفاضة ذاتها، وهذا الأمر يعتمد على مدى تصدّع معسكر الخضم أو العدو، وانهيار بعض أركانه، أو انتقال بعضها إلى المعسكر الآخر أو تحييد بعض قطاعاته أو تمردها أو حتى تركها مواقع العمل مع النظام. ولعل أخطر ما يحصل للانتفاضة بعد انطلاقها هو التردد وعدم الحسم، ولا يعني ذلك سوى موتها وتعريض مصيرها للدمار.

والانتفاضة ليست هندسة أو رسماً بيانياً أو «خارطة طريق» كما يتصوّر البعض بحيث يتم تحديد أبعادها ومساراتها وتضاريسها سلفاً، ووضع محطات لاستمرارها وتحديد مسارها، بقدر ما تعكس الواقع وما يزرخ به التغيير من مستجدات وتطوّرات وتفاصيل واحتمالات، يمكن التكيّف معها لوضع الخطط والبرامج المناسبة للمواجهة، وتجاوز الموقّات التي تعترض طريقها، والتناقضات التي تستوجب إيجاد حلول مناسبة لها، للاستمرار بالانتفاضة وصولاً للتغيير المنشود. وفي ذلك مقاربة لمفهوم الانتفاضة بمعناه الكلاسيكي، خصوصاً وجود قيادات معلومة لها ومخططة لاندلاعها.

لعل بعضنا استعاد صورة الانتفاضة كما تم تحديدها في الأدب الماركسي، خصوصاً الصورة السائدة والنموذجية التي كانت دائمة الالتصاق بثورة أكتوبر الاشتراكية العام ١٩١٧ بقيادة لينين، وهي الصورة ذاتها التي استعدناها في انتفاضة العام ١٩٨٨ الفلسطينية، التي عُرفت باسم انتفاضة الحجارة، لدرجة أن بعضنا استعمل تلك التعاليم باعتبارها «مدوّنة» قانونية أقرب إلى مسطرة يقيس بها بالأفتار، مدى انطباقها أو عدم انطباقها على الانتفاضة الأكتوبرية الشهيرة وذلك ضمن وصفة نظرية أقرب إلى الوصفات العلاجية.

وكنت قد واجهت ذلك عند إلقاءي محاضرة بدعوة من السفير الفلسطيني سميح عبد الفتاح، خلال زيارتي إلى براغ مطلع العام ١٩٨٩، حول «مفهوم الانتفاضة»، وكانت المحاضرة بعنوان «انتفاضة الحجارة بين السياسي والأيدولوجي». وقبل ذلك عند حديثنا عن الثورات التاريخية الكبرى، عدنا إلى الثورة الفرنسية البرجوازية، وإلى انتفاضة باريس العمالية العام ١٨٧١ (الكومونة الحمراء الشهيرة) وتوقفنا كثيراً عند ثورة أكتوبر، ووصلنا إلى الثورة الإيرانية الدينية الإسلامية، العام ١٩٧٩، تلك الثورات التي تركت تأثيراتها على النطاق العالمي واستمرت تفعل فعلها في العقول والنفوس. ومثل هذا الأمر يجري استعادته أو القياس عليه في ظروف مختلفة وتطوّرات هائلة، لاسيما في عصر العولمة والثورة العلمية-التقنية وما أحدثته من تأثيرات كبرى في مجال الاتصالات والمواصلات وتكنولوجيا الإعلام والمعلومات والطفرة الرقمية «الديجيتل» وغيرها، خصوصاً في العقدين الماضيين.

وإذا كان الهدف هو البحث عن القاسم المشترك والقانون الجامع لتلك الانتفاضات، فإن لكل انتفاضة خصائصها وشروطها التي لا تشبه الانتفاضات الأخرى، زمانياً ومكانياً، ناهيك عن البيئة التي تنطلق منها والسياق التاريخي لها. وقد عاش جيلي وربما الذي بعده انتفاضات أوروبا الشرقية في الثمانينيات، لاسيما أواخرها، وحتى انهيار جدار برلين العام ١٩٨٩، ومن ثم انحلال الاتحاد السوفيتي في العام ١٩٩١ وانتفاضات أمريكا اللاتينية التي شهدت تلاحماً شعبياً ويسارياً مع دور خاص للكنيسة، من خلال لاهوت

التحرير، وانتقال الثورة من «الكفاح المسلح إلى صندوق الاقتراع»، وهو الأمر الذي يمكن اليوم التوقف عنده بقراءة جديدة للتغييرات الراهنة التي بدأت انتصاراتها الأولى في تونس ومصر، واستقطبت شعوباً وشباباً وبقايا أحزاب ومؤسسات مجتمع مدني في الجزائر وليبيا واليمن والبحرين وسوريا وعمان والعراق والأردن والمغرب وغيرها.

شخصياً أجد في مثل هذه القراءة الجديدة ضرورة جداً، خصوصاً ببعدها السياسي والاجتماعي والثقافي، وليس بهويتها الأيديولوجية، ولعلها تحتاج إلى وقفة جادة لدراسة تطوّر فن الانتفاضة من جهة، وثانياً لدور الشباب المتميز فيها من جهة ثانية، وثالثاً دراسة تأثير العولمة لا بوجهها المتوحش واللاإنساني حسب، بل بوجهها الإيجابي، بما فيها عولمة الحقوق وعولمة الثقافة وعولمة وسائل الإعلام والتكنولوجيا والعلوم وغيرها. وإذا كان الشباب هو العمود الفقري في أية حركة أو انتفاضة أو أي فعل تغييري جاد، فهذه المرة أراد هؤلاء الشباب بصدورهم العارية وعقولهم أن يكونوا وقود الثورة وقادتها، سداها ولحمتها، دماغها وسواعدها في الآن ذاته، فلم يفتش هؤلاء الشباب بين السطور ومن خلال النصوص الأيديولوجية ليضعوا خطط الانتفاضة على الورق ويدرسونها ويشبونها بحثاً وتحليلاً، بل نظر إلى المجتمع الذي يعيش فيه وتفحص ظروف حياته واحتياجاته الإنسانية التي يواجهها كل يوم دون أن يكتث كثيراً بالأيديولوجيات والعقائد السياسية، وعلى الرغم من تفاعله مع السياسة، فإن منظوره لها يختلف عن جيل الانتماءات الحزبية والسرية الصارمة، وإدعاءات احتكار الحقيقة ولغة الإقصاء والتهميش والتخوين، كما عبّر عنه د. عمر الشوبكي، فشباب اليوم أكثر انفتاحاً ومرونة، وأقدر على تقبل الآخر. وبقدر ما حاولت الأنظمة تطويعه لإبعاده عن السياسة أو لجعل الأخيرة تمرّ من قناة ضيقة، فقد كانت انتفاضاته تعبيراً عن ردّ اعتبار للسياسة، كعلم وقيم ومبادئ، مثلما هي خطط وبرامج وأفعال وأعمال.

لم يكن هناك الطراد أورورا موجوداً، مثلما لا وجود للقصر الشتوي الذي يتطلب اقتحامه لكي تتحقق كلمة السر في الانتفاضة الاكثورية ضد الحكومة الكيرنيسكية التي تحتاج إلى تطوير وتشوير كما حصل في الثورة الروسية العام ١٩١٧. كانت صورة العالم العربي تبدو للناظر من بعيد: أنظمة مستقرّة وبدت عملاقة، وشعباً «مستكيناً» و«راضية» سواءً لبلدان اليسر أو لبلدان العسر، وإذا كان ثمت هوامش سياسية ومدنية في بعضها فثمت بعض الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في بلدان أخرى، حتى أن الرئيس الفرنسي شيراك سليل أمة لها الفضل في إصدار أول إعلان لحقوق الإنسان في العالم لم يتورّع من وصف تونس على قدر من مجافاة الحقيقة لنظام بوليسي بقوله: بأنها تؤمن الحقوق الإنسانية الأساسية، المتعلقة بالغذاء والسكن والعمل، وذلك في ردّه على حقوقيين تونسيين.

وفعل الرئيس الفرنسي ساركوزي مثله حين ظلّ متردداً في الموقف من انتفاضة الياسمين بسبب المصالح، حيث كان صوته باهتاً في مطالبته بن علي وقف المجازر وإن حاول الاستدارة سريعاً بعد الانتفاضة الليبية، التي ردّ عليها نظام القذافي بمطالبتة لاسترداد المبالغ التي غطت حملته الانتخابية العام ٢٠٠٧، كما بقيت واشنطن حائرة بين دعم نظام حسني مبارك المستقر وبين تأييد حركة الانتفاضة «الغامضة» و«المقلقة» لها بسبب من

خشيتها غير المبررة بصعود الأخوان المسلمين، ومن الموقف من إسرائيل واتفاقيات كامب ديفيد، وتضاربت تصريحات العديد ممن يطلقون على أنفسهم قادة العالم الحر بشأن التغييرات، مثلما فقد الكثير من القوى توازنه لانتهيار أنظمة دكتاتورية دموية، بحجة الخوف من «التدخل الخارجي»، وهي وإن كانت خشية في مكانها باستعادة تجربة العراق ومأساته، لكن ذلك لا يعني السكوت عن عمليات القتل والإبادة، وتبرير الدفاع عن أنظمة متسلطة، هكذا تنقلب الآية لتوضع مسألة المطالبة بحماية السكان المدنيين من عمليات القتل ومنع الأنظمة من استباحة مواطنيها، مقابل التدخل الخارجي، في حين أن أي كيان ووحدة وسيادة للأوطان ستكون قوية ومنيعة باحترام حقوق الإنسان دون إحداث تصدع في كياناتها ووحدها وسيادتها.

لقد نسي المترددون والحائرون والمفاجئون والناقمون على التغيير الذي يرفعونه هنا ويرفضونه هناك أو العكس بحجة أيديولوجية أو غيرها، إنما حصل هو استعادة للكرامة المهذورة لشعوب على أيدي حكامها، والكرامة والحرية ومكافحة الفساد ورفض الاستبداد، كانت هي المحرك الأساس وراء انتفاضات الشباب المحروم والمكروم والمستباح والمستلب، وليس السبب الأساس هو ثمت أصابع أجنبية أو اندساسات خارجية، وحتى لو وجدت مثل هذه، وهو أمر محتمل، فلا يمكن الاستخفاف بالشعوب ومصائرها بمثل تلك الحجج المزعومة.

ولعل ملاحظة مهمة تشكل قاسماً مشتركاً لجميع الحكام وهي العزف على التدخل الخارجي وعمليات التخريب والاندساس، ابتداءً من زين العابدين بن علي وشمولها حسني مبارك ومعمر القذافي وعلي عبد الله صالح وصولاً إلى نوري المالكي، ومن الجزائر إلى البحرين، فالسودان الذي أضاع نصف أرضه ولا يزال يتحدث عن المؤامرات الخارجية، فقد كانت المقطوعة واحدة والعزف موحداً، ولا يتعلق الأمر بالأنظمة حسب، بل أن بعض الحركات السياسية، لاسيما التي قَدّمت الأيديولوجيا ونظرية المؤامرة المعروفة، حاكت بعض الأنظمة، بل كانت أكثر استفزازية منها.

وإذا كانت الطبقة الوسطى تمثل وعاءاً حاملاً للشباب الثائر، ساهمت في تحفيزه وفي تشكيل ملامح تطلعاته بالرفض والاحتجاج، سواءً في تونس أو مصر أو ليبيا أو الجزائر أو اليمن أو البحرين أو سوريا أو العراق أو غيرها، فإن الانتفاضات الراهنة اختلفت عن سابقتها فلم تكن ثورة جياح أو هجوم سكان العشوائيات على المدن، واختلفت عن انتفاضة يناير المصرية العام ١٩٧٧ و ثورة الخبز في تونس العام ١٩٨٤، بل كانت مزيجاً من طلب الحرية والكرامة ومحاربة الفساد وسوء الحكم. ولعلها كانت أقرب إلى انتفاضة العام ١٩٤٨ العراقية ضد معاهدة بورتسموث وانتفاضة أكتوبر السودانية، العام ١٩٦٤ ضد حكم الجنرال عبود.

وبقدر ما كان الحاكم ينتفخ ويهيمن على كل شيء، من السلطة والمال والإعلام والتجارة والثقافة والرياضة والسياحة، كان هناك من جهة أخرى شعوباً جائعة ومجموعة ومكتوية بالفساد المالي والإداري ونهب المال العام، ومهزومة على أكثر من صعيد، وتعاني من سلطات مترهلة وأبناء وأقرباء وأنساء، وهم الدولة لوحدهم، وما عداهم المواطنون ليسوا سوى رعايا أو تابعين في أحسن الأحوال، وفي حين يتقدم العالم نحو مواطنة فاعلة وحيوية وعضوية تقوم على قواعد متطورة من الحرية والمساواة والعدالة والمشاركة، بحيث تشكل

ملاحم في هوية وطنية عامة وجامعة، انحدرت بلداننا إلى ضيق قاعدة الحكم وارتفع هرم السلطة إلى درجة غير مرئية، بحيث لا يمكن للحاكم أن ينظر إلى القاع أو يشعر بشعور من يعيش عليها، والأكثر من هذا فإن بلداننا تم استتباعها للخارج الذي تحذر منه الأنظمة اليوم، ولعل الكثير منها يردد: إن مجرد سقوطها سيعني انتصار الإرهاب وهيمنة تنظيمات القاعدة، بل والأكثر من ذلك وجد من يحرض «إسرائيل» التي ستضرر لمجرد إطاحة هذه الأنظمة، وليس ذلك سوى استخفاف بالعقل وبمنطق التفكير السليم وبوقائع التاريخ ذاته.

كانت الغالبية الساحقة من انتفاضات أوروبا الشرقية قد بدأت سلمية وانهارت أنظمة توتاليتارية شمولية استمرت عقوداً من الزمان على الرغم من أنها حققت بعض المنجزات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لشعوبها، لكن غياب الحريات وانعدام الديمقراطية وسيادة الصوت الواحد، قاد إلى هذه النتائج وحدث الأمر بعد أجواء داخلية مناسبة، لاسيما في ظل قيادة غورباتشوف الذي بشر بالبريسترويكا (إعادة البناء) والglasnost (الشفافية)، وانهار نمط من الأنظمة الاشتراكية التي شاركت في تأسيس النظام الدولي ما بعد الحرب العالمية الثانية، لاسيما بانفكك الحلف المعادي للنازية، والذي يشكل ما يسمى بالقطبية الثنائية التي شهد العالم بسببها حرباً باردة وسباقاً على التسلح، كان الخاسر الأكبر فيها شعوب البلدان الاشتراكية، إضافة إلى التنمية والتقدم على المستوى العالمي، لاسيما في مجالات الصحة والتعليم والبيئة والثقافة والفضاء والعلم وغيرها.

كان من المقدّر أن تصل الموجة العالية للتغيير التي ارتفعت في أوروبا الشرقية إلى الشرق الأوسط لكنها انكسرت عند شواطئه، بسبب المصالح الدولية، خصوصاً وجود إسرائيل وعامل النفط محور الصراع الاجتماعي في المنطقة والعالم أجمع، لكن الموجة الجديدة كانت مفاجئة على الرغم من توفر العامل الموضوعي، فالدعوات إلى الديمقراطية والتغيير كانت قد ارتفعت عن صدق أو بهتان، لكنها هيأت موضوعياً ظرفاً مناسباً، أما العامل الذاتي فقد بدا وكأنه يحاك مثل سجادة تنسج من ألوان مختلفة، لكنها منسجمة وعلى بطى شديد ولكن باتقان وبراعة عاليتين، وكان الشباب، الحيوي، المتوثب، المقدام، هو المحرك لما حصل.

لم تكن الانتفاضة سرّية أو عبارة عن تأمر لعصبة من الثوريين كما بدت انتفاضة أكتوبر العام ١٩١٧، ولا يهم إن كان الأمر مكشوفاً، فقد أذيع خبر الانتفاضة قبل انطلاقها عبر التكنولوجيا الحديثة بالفيديو والتويتر والانترنت والفضائيات والهاتف الجوّال، والكل يعرف ساعة الانطلاق ومكان التجمّع والشعارات التي سترفع، ليس مهماً إذاً إن سرّب زينوفيف أو كامنيف خبر الانتفاضة (وهما عضوان قياديان في الحزب الاشتراكي الديمقراطي الروسي «البلشفي» خالفاً قرار الشروع بالانتفاضة ونشرا رأيهما عشية اندلاعها، لكن لبنين أعادهما إلى اللجنة المركزية بعد نجاح ثورة أكتوبر)، فقد كان الشباب الثوري قد ملأ الدنيا بأخبارها، وهي لن تحتاج إلى حزب ثوري يفجرها أو قائد مقدام يتولى إدارتها برمزته المعروفة وكارزمتيته الأثيرة.

لقد رفضت الجماهير فكرة الأب القائد، مثلما رفضت النظام الأبوي الذي حكمها بسلطوته المعهودة لعقود من الزمان، ولم يكن الشباب الثائر في قرية سيدي بوزيد أو ميدان التحرير أو بنغازي أو ميدان التغيير أو ساحة

اللؤلؤة أو ساحة العباسيين، بحاجة إلى من يشحذ همته، أو يعطيه التعليمات والأوامر، التي تصل من وكر سري أو من جامع أو مسجد أو من مقر لأحد الأحزاب أو حتى لمؤسسة المجتمع المدني، بل انها استخفت بفكرة القيادة ذاتها، لاسيما التي كانت مفروضة عليها.

لم يحتاج الشباب إلى حزب قائد أو متميز، وشعر أن مصيدة الحزب كانت تلاحقهم وعندما طلب منهم البعض تنظيم أنفسهم بحزب ليتسنى له حوارهم، كان شعورهم أنه يراد إدخالهم إلى «قفص الدجاج»، كما عبّر عن ذلك من حاور بعض الشباب المصري الثائر في ميدان التحرير بالقول: لماذا لا تنظمون أنفسكم في حزب ٢٥ شباط (فبراير)؟، فضحك الشباب ضحكة الواثق الذي لا تنطلي عليه تلك الأساليب الثعلبية لآخر ابتداعات السلطة الآيلة إلى السقوط.

كان لدى الشباب ثقة كبيرة بأنه لن يكون النصر إلاّ حليفه. لم يرفع الشباب شعارات طبقية أو دينية أو قومية أو فيها شيء من المزادة الأيديولوجية، بقدر ما رفع شعارات وطنية عامة ومطالب واحتياجات إنسانية وحياتية. إنلثحت الطبقات بهم وحولهم ومن خلالهم، مثلما شعر الجميع أنهم لسانها وقلبها وعقلها وذراعها ومزاجها. وكانت وحدة الحال ووحدة الروح تعبّر عن الآمال العريضة والمكبوتة لعقود من السنين، لدرجة كنت ترى دموع المحبة تهطل من عيون الثوار وعيون الشعب: محبة الشباب لمصر بعد شيخوخة النظام وعسفه، محبة تونس التي هرب منها بن علي، ومحبة الليبيين لبعضهم البعض، بعد أن نسوا أسماءهم حين ارتفع اسم القائد فوق كل شيء، ومحبة اليمنيين وحكمتهم التي عبّروا عنها بأكثر ما يستطيعون من تعبير هذه المرة عن الرغبة بالتغيير، بشعارات فيها الكثير من الواقعية والبرغماتية.

كتبت لي إحدى الصديقات الإعلاميات من مصر تقول: مصر تحبّ حالها. . النيل أجمل. . النيل أزرق. . هل رأيت النيل قبل ذلك بلونه الحقيقي؟ إنني أراه اليوم بعنفوانه وثورته وضحكته كما لم أراه من قبل. وأظن أنها محقة بذلك وقد رويت لها حادثة مماثلة وإن كان القياس مختلفاً ومزوجاً لدرجة الاندغام بين الفرح والألم، وأضفت إنه انكسار لحاجز الخوف، ولعل الخوف قد انتقل من المواطن إلى الحاكم، أجابت وهي من قلب الحدث وكانت الصورة تكبر بعينها وأمامها: لكنه خوف مختلف، فالخوف الأول من القمع، هو خوف على الحياة، تلك التي كان الحاكم يخيف المحكوم بها على مدى عقود من الزمان، ويقاضيه من أجلها، وإذا بالمحكوم هذه المرة يقبل الطاولة ويرتضي بالموت، لكن سؤاله الكبير الموحد كان: إلى أين سيذهب الحاكم؟ إنه يخاف على موقعه وماله وطعمه ويخاف من الذين ارتكب بحقهم، ويخاف من الخوف ذاته، ناهيك من الخوف على حياته.؟! إنه السؤال بالقلوب وعندما تحوّل هذا السؤال إلى عكسه، بدأ العدّ التنازلي الذي لا رجعة عنه، لاسيما للمحكومين والمعدمين، الذين لا يملكون شيئاً سوى كراماتهم وحقوقهم المهضومة.

رفض المحكوم كل الاغراءات والترقيعات والوعود، والتنازلات، بما فيها استعداد النظام لرمي بعض أقطابه إلى المزبلة، فلم تعد تكفي المساومات أو التهديدات أو التحذيرات، أو حتى استخدام بعض رجال الدين، أو إرسال بلطجية، والقيام بأعمال عنف وتخريب. لم يعد يرضي المحكوم شيئاً، لأنه شعر أنه الموت أصبحا

صديقان، هو لا يخافه ضيفاً ثقيلاً فقد أبدى الشعب بأسره استعدادة لقبوله ولمواجهته، مقايضاً إياه بالحرية، وفداءً من أجلها، وتعويضاً عن صبر طويل، هكذا حوّلوه منهم إلى صالحهم، فلاحقوا به الحاكم غير مكترثين بخطاباته وتوسلاته وتهديداته واستباحاته، وغير مبالين أو خائفين هذه المرة من مرتزقته وبلطجيته وإرهابه. لم يعد الشباب الثوريون يرون سوى النصر، وأصبح بينهم وبين الهزيمة هوةً سحيقة.

أدركوا حينها ما كان يعنيه الشيخ إمام قبل أربعة عقود من الزمان:
دقت ساعتنا وابتدينا
إحنا نمنا في المضاجع
إحنا نمنا وما اشتھينا
واسأل علينا في المواجه
وإحنا انوجعنا واكتفينا
نسلك طريق مالھوش راجع
والنصر قرّب من عينينا!

ومع الاختلاف استعيد كلام ماركس بشأن كومونة باريس، فعلى الرغم من ملاحظاته، الانتقادية للتوقيت والاستعداد، لكنه هلل لها واعتبر الثوار يقتحمون عنان السماء، داعياً إياهم إلى عدم تسليم سلاحهم، حتى عندما اختل ميزان القوى، لأن ذلك سترك تأثيراته السلبية على الحركة العمالية لاحقاً، فعندما تبدأ المعركة، لم يعد هناك من رأي سوى الانحياز إلى جانب الشعب، وليتأجل كل شيء!

هل يمكن اختيار اللحظة الثورية إرادياً، أم أن ثمت ظروف ومواصفات بحاجة إلى تنبؤ لحسم المعركة، فقد أصرّ لينين على يوم ٧ تشرين الثاني (نوفمبر) وحسب التقويم الروسي القديم يوم ٢٥ أكتوبر، فقبله ستكون ظروف الثورة غير ناضجة وبعده ستكون الثورة قد احترقت أو أحرقت، لاسيما إذا استعدّ العدو لمقارعتها. لم يحتاج الشباب إلى ساعة صفر لكي يتوجهوا إلى القصر الجمهوري أو إلى البلاط الملكي ليهاجموه، ويذيعوا البيان رقم واحد من دار الإذاعة، وتتحرك بضعة دبابات لتحتل المواقع الحساسة، ثم تتوارد برقيات التأييد للعهد الجديد، وبرقيات التنديد بالعهد القديم، فقد كانت انتفاضات الشباب مدنية وليست عسكرية، سلمية وليست عنفية، علنية وليست سرّية.

إختار المنتفضون لحظة الشروع بالانتفاضة عند إحراق البوعزيزي نفسه وهو الخريج الجامعي العاطل عن العمل، والباحث عن الرزق في عربة لبيع الخضروات بعد إهانته من مسؤول إداري في قرية نائية وبعيدة، وهكذا تحوّلت تلك الشرارة، التي كانت أشبه بنداء سرّي غامض إلى فيض علني عارم، شمل الشوارع والمدارس والساحات والمعامل وصعد إلى السماء كما صعّدت روح البوعزيزي.

الشباب الثوري اقتنص اللحظة الثورية في تونس دون تراجع أو تراخ أو تردد وقابل الرصاص، بالمزيد من

التظاهرات والإصرار على رحيل النظام ودون مساومات . لقد حُسم الأمر على النحو الذي يتمتع به الشباب بالثقة والقدرة والديناميكية . وبعد تونس كانت اللحظة الثورية تطبخ على نار هادئة في مصر ، حتى جاءت المواجهة التي جاء معها الإصرار على عدم مغادرة ميدان التحرير ، حتى يغادر النظام وشمل الأمر الاسكندرية والسويس وامتد الحريق إلى مصر كلها . هكذا نضجت اللحظة الثورية في الميدان ودرجة بعد أخرى وخطوة بخطوة .

وإذا كانت الانتفاضات السابقة مركزية وتراتبية وعمودية ومسلحة ، فإن الانتفاضات الحالية كانت أقرب إلى الجزر المتعددة والممتدة وليس لها قيادة واحدة ، بل كان لها قيادات ميدانية في كل حي ومكان ، وكانت أفقية وسلمية بامتياز . لم يكن وراءها حزب ثوري ، أو قيادة معلنة ، ولم تستخدم السلاح إلا دفاعاً عن النفس وعلى نطاق محدود واضطراباً وليس اختياراً وخطتها علنية ومطالبها معلنة ومعروفة وواقعية ، وهي انتفاضات قاعدية وأفقية .

ومثلما تميّزت الانتفاضات السابقة بارتفاع رصيد الأيديولوجيا «الثورية البرجوازية» في الثورة الفرنسية و«العمالية الاشتراكية» في كومونة باريس و«الاشتراكية الشيوعية» في ثورة أكتوبر و«الإسلامية الدينية» في الثورة الإيرانية ، فإن انتفاضات أوروبا الشرقية لم تكثر بالأيديولوجيا ، بل إنها انتفاضات غير أيديولوجية ، وكذلك انتفاضات أمريكا اللاتينية التي شاركت فيها الكنيسة في إطار ما اصطلح عليه لاهوت التحرير .

وإذا كانت المرحلة الأولى للتغيير الديمقراطي التي شهدتها أوروبا الغربية في السبعينيات بانتهاء عهد الدكتاتوريات في إسبانيا بعد موت الدكتاتور فرانكو الذي حكم البلاد أربعة عقود من الزمان ، والدكتاتور سالار في البرتغال والحكم الدكتاتوري في اليونان ، فإن الموجة الثانية اجتاحت أوروبا الشرقية وشملت بولونيا وهنغاريا وتشيكوسلوفاكيا وبلغاريا ويوغسلافيا ورومانيا والاتحاد السوفييتي ، كما امتدّت إلى ألبانيا وغيرها ، فإن الموجة الثالثة ابتدأت من تونس ومصر وقد لا تتوقف عند حدود الشرق الأوسط أو العالم العربي ، بل قد تشمل بعض بلدان أفريقيا وآسيا ، ولا يمكن قراءة تأثيراتها اليوم بالكامل ، خصوصاً وأنها ما تزال لم تكتمل ، من حيث صيرورتها وافقها ومستقبلها .

وإذا كانت الانتفاضة قد تجاوزت القيادات التقليدية ، بوطنية جديدة متلازمة مع الحقوق ، فقد ساهمت فيها المرأة إلى حدود كبيرة ، وكان للنساء دور بارز في القيادة والإدارة والحضور والمشاركة وابدأ المجتمع درجة عالية من التقدير والانضباطية لتلك المشاركة التي يمكن أن تؤسس إلى عهد جديد تنتقل فيه النساء من الصفوف الخلفية المساندة للثورة إلى واجهات الحدث ليتصدّرن المنابر والقيادات على اختلاف انتماءتهن ، لا فرق بينهن ، فقد وحدهن حب الوطن وميادين التحرير والتغيير ، وكن جميعهن يرددن ذات الشعارات المطالبة برحيل النظام ومحاسبة الفساد . كما برهنت الانتفاضات على أن التعددية والتنوع والديمقراطية والانفتاح كان الطابع الحقيقي لذلك الحراك الشعبي ولطبيعة المجتمعات العربية .

لقد عاش الشباب العربي في مختلف أرجاء الوطن العربي بلا استثناء أزمة اغتراب حقيقية ، حيث كان

يواجه الأنظمة بيروقراطيتها المتعنتة، وأنماط شتى من السلطة يصحّ عليها، أي من المسميات إلا، مسمّى الديمقراطية، بإضافة إلى السلطة الحاكمة، فإن هناك الشيوعية الدينية التي اقتربت من استبداد مجتمعي وتسلطي في الآن، لاسيما في ظل التزمّت والتعصّب والغلو، وكذلك ثقل العادات والتقاليد والكثير من الكوابح الاجتماعية، وجرى عزل الشباب والتشكيك بقدرته وإخضاعه بالقوة والترهيب، ليكون جزءاً من الماكنة السائدة دون أي اعتراض أو مناقشة أو جدل، وإلا فإنه عرضة للتنكيل والملاحقة، بل والأكثر من ذلك حين تم إلصاق شتى التهم به، من الميوعة والانحلال وعدم الشعور بالمسؤولية، إلى عدم الاكتراث بقضايا الأمة المصرية وصولاً إلى محاكاة الغرب والتأثر به، في حين لم يفكر أحد بقضايا الشباب وتطلعاته ورغباته وطموحاته وهمومه ومشاكله، لاسيما سعيه للحاق بالعالم المتقدم والمتطور والتساوق معه في قضايا الحرية وحق التعبير والعدالة والمشاركة.

وبسبب تلك الممارسات فرض على الشباب إمّا الولاء والطاعة العمياء مع الشعور بالقرف والإشمئزاز أو الانسحاب من هذا الواقع ورفضه، والتمرد عليه والسعي للتغيير لاحقاً، ولو كان بقوة السلاح وسفك الدماء أحياناً مثلما استغلته بعض القوى المتطرفة، وهو الأمر الذي تجاوزته الانتفاضات الحالية، حتى لو تعرّضت هي إلى عمليات إبادة لاسيما في ليبيا، أو عمليات بطش وتنكيل مثلما حصل في اليمن والبحرين والعراق وغيرها.

وبسبب القمع المعتق أيضاً فلم يعد الشباب يهّمه التشدّد والسفسطات الأيديولوجية والتعويضات الدينية، التي رافقت السياسات الاستبدادية والسلطوية الطويلة الأمد، واحتكارات العوائل الحاكمة لجميع مرافق السياسة والإدارة والاقتصاد والثقافة في الدولة، لذلك وجد نفسه في القيم المغايرة، التي تقوم على الحرية والحق في الحصول على المعلومات وحق المساءلة والشراكة والعدل.

وكشفت انتفاضات الشباب لا تخلف السلطات الحاكمة والتقليدية حسب بل بعض المعارضات السياسية أيضاً، التي كانت تمثل الوجه الآخر للسلطات الحاكمة بشموليتها وأساليب عملها المتخلفة وأنماط علاقاتها التسلطية. لقد تصلب عود الجيل الجديد في غرف الانترنت وفي سماع موسيقى الراب وفي الجامعات ومقاهي المهّمّشين وعلى الأرصفة وقراءات جديدة للتراث، وأثبت جداره لا حدود لها على عكس الانطباع السلبي السائد، فقد أبدى الجيل الجديد استعداداً للموت أكثر بكثير مما أبدته أجيال سابقة، وكان يعرف قضيته أكثر من غيره، ولديه القدرة للتضحية من أجلها، دون وصاية أو أبوية أو ادعاء احتكار للمعرفة والحقيقة.

لم تفاجأ الأنظمة بما حصل فحسب، بل فوجئ العالم أجمع، لاسيما لم يدرك أحد حجم الغضب والشعور بامتهان الكرامة من جهة، ومن جهة أخرى حجم الإمكانيات التقنية الهائلة التي اختزنها الشباب والمشاريع الوطنية الفياضة التي كان يعيشها على طريقته الخاصة، فلم تعد توافقه القضايا الكبرى وحدها، والشعارات الرنانة والاهتمامات بالشكليات السابقة، فقد كان له منظوره الخاص الذي لم يُدرك إلا حين فاجأ الجميع بقدراته الخلاقة وإمكاناته الهائلة وأطروحاته الجديدة عند إعلان الانتفاضة. وبما أن الشباب يشكل النسبة الأكبر من شريحة السكان، فقد كان رفضه وتمردّه حاسماً، ولعل همومه مختلفة عما سبقه من أجيال وإن

كانت تجمعه بعض المشتركات، لكن هذا الجيل، هو أكثر ثقافة وأكثر حرفية وأكثر إطلاعاً على التكنولوجيا وأكثر تفاعلاً مع الزمن، وقد استطاع استخدام ما يتوفر من تقنيات لقضيته العادلة، أي استخدام ما يسمى «القوة الناعمة» لتحقيق اختراقات ضد «القوة الخشنة» والتي هي الدولة وأجهزتها.

لقد حلتّ الواقعية السياسية، محلّ الرومانسية القديمة التي كانت الغذاء المحرّك لأجيال سابقة، فالיום لا وجود لتشدقات ووعود بعيدة المنال، وأقرب إلى السراب، لقد انتظمت الملايين بشعارات مبسّطة: عاشت الحرية، نريد تغيير الدستور، نطالب بالمساواة، نريد احترام حقوق الإنسان. هكذا سدّت الجماهير التي تذكّر بعصر المداخن، الساحات والشوارع، بل زلزلت الأرض تحت أقدام الحكام، في حين أن المثقف الأيديولوجي، الذي برّر خطاب الحاكم بالقمع السياسي أو بالقمع الفكري وحرق البخور بالدعاية والتزويق لم يكن له دور، أو المعارض الذي كان بعيداً أو غائباً أو مخادعاً ظلّ تائهاً، أما الأغلبية الصامتة المغلوبة على أمرها، فقد كانت في البداية بعيدة عن ساحة المشاركة الفاعلة، لكنها بحسّها وسليقتها الثورية إلتحمت بكل عنفوانها مبددة صمتها الطويل، معلنة إن أية سياسة دونها لا تعني سوى الاستبداد.

لقد أثبتت قوة الشباب أنها اللاعب الأساس في رسم الخارطة المستقبلية للعالم العربي والشرق الأوسط وحسب مفهوم الشباب هذه المرة، لا حسب مفاهيم الآخرين. إن التغيير في الوطن العربي بات محسوماً، وبالتالي فالسؤال لم يعد: هل سيحدث التغيير؟ بل متى سيحدث؟ وكيف سيحدث؟ وما هو الثمن؟ وما هي ملامح المستقبل؟ وما هو السبيل للتغيير بأقلّ خسارة؟ فلا وجود لثورة أو انتفاضة دون خسائر وملاسات وحتى اختراقات، وقد تتعرض سفينة التغيير إلى عواصف شتى، وقد تتقاذفها الرياح من مواقع مختلفة، لكن ما حصل حتى الآن هو مقدمات مرحلة جديدة من مراحل التغيير لا يمكن وقفها أو صدّها أو تحديدها، وأظن أن القديم قد احتضر، لكن الجديد لم يولد بعد، حسب المفكر الإيطالي أنطونيو غرامشي، ولكن عملية التغيير لا بدّ أن تصل في نهاية المطاف إلى محطاتها الموعودة، مهما تأخرت أو سارت في منحرجات خطيرة أو مسارات ضيقة، وواجهت تحديات محسوبة أو غير محسوبة، ولكن ذلك جزء من قراءة لقانون التطور الاجتماعي الذي لا يمكن نقضه إلى النهاية.

أعتقد أن بانهايار النظام المصري بدأ عهد جديد في العالم العربي، بل أن هذا التغيير سترك تأثيراته على العالم أجمع، والسؤال اليوم كيف يستعيد المجتمع العربي بناء دوله ومؤسساته على نحو جديد يجنّب المزيد من الخسائر ويعطّل تنميته وتقدّمه، ولعل أبسط ملامح التغيير تتطلب إقرار تداولية السلطة سلمياً واعتماد مبدأ سيادة القانون والمساءلة ومحاربة الفساد وتأمين المستلزمات الضرورية والحاجات الأساسية للمواطنين وفقاً لمبادئ الحرية والعدالة والمشاركة، وإذا كان هناك من تفاعل بين الأجيال، فيمكن للشباب الاستفادة من تجربة من سبقوهم، لاسيما بدراستها واستخلاص الدروس والعبر منها، فقد آن لهذه الأمة أن تتجاوز المآسي والمحن، وعلى الجميع الاعتراف بحق الشباب في إدارة عصرهم وزمانهم، والتكيّف مع هذه الحقيقة برغبة أو حتى دونها، أمّا محاولات التطويق بحجة الأبوية أو نقص التجربة، أو السعي لترويضهم أو امتصاص ثورتهم المتدفقة، فستقود إلى نتائج عكسية وقد تكون كارثية.

لقد أطاحت الانتفاضات الشبابية الدكتاتوريات، ويمكنها أن تطيح أنظمة حكم تسلطية ومحافظية، وهي بذلك تضع سؤالاً محرجاً أمام المعارضات والأحزاب الكلاسيكية والحركات الإسلامية، أين دورها وما هو موقعها من الخارطة السياسية الجديدة؟! تلك التي ظلت تلوك خطابها ولغتها الخشبية عقوداً من الزمان، سواءً أكانت ماركسية أو قومية أو إسلامية؟ هكذا قدمت الجماهير الغاضبة الفعل الثوري الواقعي الحسي، على حساب الأيديولوجيات والوعود والخطابات، التي سمعتها كثيراً، بل أظهرت ضمور وتلاشي دور الدعاة الحزبيين الأيديولوجيين، العقائديين الدينيين، الذين بشرّوا الناس بالجنة أو بعالم خال من الاستبداد والاستغلال، أو بعالم يحقق الوحدة العربية أو تحرير فلسطين أو حلم الاشتراكية والعدالة الأخاذ، حيث ظل الصراع بين القوميين والشيوعيين، وفيما بعد مع الإسلاميين لا على الحاضر فحسب، بل على المستقبل، وأحياناً ليس في مملكة الأرض، بل على قيم السماء، هكذا ظلت الأمور تجريدية أحياناً.

أعتقد أن الصراع اليوم على القيم والمثل التي كان لها أن تتحول إلى خطط وبرامج، وهذه الأخيرة إلى أعمال وأفعال، وهو الفارق بين كلام الأمس وكلام اليوم، وهذا ما ينبغي فهمه والتعامل على أساسه، خصوصاً عندما تبدأ الأيديولوجيا بالانزياح لصالح السياسة، التي ينبغي رد الاعتبار لها، كعلم له قوانينه وشروطه ومدخلاته ومخرجاته!

دعوة للتفكير والتدبير!

لعل ما حصل في تونس ومصر والجزائر وليبيا والمغرب واليمن وعمان والأردن وسوريا والبحرين والعراق، وثمة إرهابات أخرى في عدد من البلدان العربية بما فيها بلدان الخليج، إنما هو دعوة للتفكير فيما يعكسه المشترك العربي الإنساني في أوضاع بلادنا العربية المتنوعة، المختلفة والموحدة في الآن ذاته. ومثل هذا المشترك بقدر تماثله أو تشابهه أو تقاربه، فإنه يحمل اختلافه وتباينه وتمايزه أيضاً، لكن الأداء في ممارسات حركة الانتفاض والاحتجاج الواسعة، سواءً للسلطة أو معارضيها، ظلت تحمل سمات مشتركة وهي السمات الغالبة والعامّة.

السمة الأولى - أن مطالب الحركة الاحتجاجية تدرّجت وإتسعت، بل وإمتدّت على طول البلاد وعرضها، ولم تعد محصورة بأهداف فتوية أو ضيقة أو مناطق محددة، بل شملت مطالب عامة تبدأ من الإصلاح وتنتهي أحياناً بتغيير النظام، وهو ما حصل في تونس ومصر، الأمر الذي لا بدّ من أخذه بنظر الاعتبار فيما ستؤول اليه سياسات وإجراءات لم ترتق إلى مستوى الأحداث وتدايعياتها، فضلاً عن أنظمة، ظل بعضها منذ عهد الحرب الباردة مستمراً دون شعور بالحاجة إلى التغيير، على الرغم من أن كل شيء حولنا يتغيّر على نحو جذري وسريع.

السمة الثانية - إنتقال العالم العربي إلى دائرة الضوء دفعة واحدة، لدرجة أن قرى وبلدات ومدناً نائية ومنسيّة

أصبحت اليوم معروفة عالمياً، فقد كان للثورة العلمية- التقنية وثورة المواصلات والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والطفرة الرقمية ”الديجيتل“ دوراً كبيراً في ذلك، ولم يعد بالإمكان خنق حركة أو دفن عشرات من الأشخاص أو قهر آلاف الناس دون خَبَرٍ أو صورة، فالصورة كما نقول في الاعلام هي خير، مثلما نقول في البحث العلمي إن ”الوثيقة خير“، وقد تُعني عن عشرات التقارير والدراسات والمقالات، ومهما حاولت بعض الجهات الرسمية منع الاعلام من تغطية الأحداث تحت مبررات مختلفة، فإن الصورة بحد ذاتها ستكون خبيراً مؤثراً، وهكذا تحوّل الكثير من المواطنين ممن يلتقطون هذه الصور إلى مراسلين صحفيين برغبة منهم أو دونها، لأنهم كانوا مصدر بعض الأخبار، وهكذا أصبحت الحركة الاحتجاجية جزءاً من تيار عالمي وكوني، لا على صعيد رسمي حسب، بل في إطار المجتمع المدني العالمي أيضاً.

السمة الثالثة- ان الانتفاضة وحركة التغيير وإن جمعتها مشتركات عديدة إلا أنها ليست استنساخاً، فهي في تونس غيرها في الجزائر وفي اليمن لا تشبه البحرين، وفي مصر مختلفة عن سوريا وفي المغرب تختلف عن الأردن، وفي شمال أفريقيا لها سمات متباينة عن الخليج العربي، أي أنه لا توجد صورة نمطية يمكن اقتباسها وتعميمها لتصلح للثورات جميعاً، كأن يكون هناك انقلاب عسكري أو قيادة ثورة لحزب أو جهات وطنية أو غيرها، بل كانت حركة شاملة خطط لها الشباب وقادها وأدار حركتها باقتدار وموهبة.

وإذا كانت هذه الحركات جميعها جزء من قانون طبيعي للتطور التاريخي للمجتمعات، لاسيما بعد أن طفق الكيل وفاض الكأس، فإن ما عكسته تقارير التنمية البشرية، يشكل لوحة حقيقية لأسباب اندلاعها، خصوصاً: شحّ الحريات والنقص الفادح في المعارف واستمرار نفسي الأمية التي تجاوزت ٧٠ مليون مواطن عربي بما يقارب ٢٠٪ من سكان البلدان العربية، بينهم ١٣ مليوناً من الشباب في سن ١٣-٢٤ حسب توصيفات منظمة الأسكوا (اللجنة الاجتماعية- الاقتصادية لغربي آسيا)، والحديث هنا عن الأمية الأبجدية، وهو ما يشمل التعاطي مع علوم العصر وتقنياته ووسائله الحديثة، حيث لا يزال العالم العربي بقضيه وقضيضه لا تزيد استخداماته للانترنت عن ١, ٦٪ وهي نسبة متدنية قياساً بالنسب العالمية.

يضاف إلى ذلك الموقف من المرأة ومساواتها وحقوقها وتمكينها في العالم العربي الذي لا يزال متأخراً قياساً بالتطور العالمي، حيث يعاني نصف المجتمع من تهيمش وإقصاء كبيرين، كما تعاني المجتمعات العربية من مواقف استعلائية من التنوعات الثقافية الدينية والقومية والاثنية واللغوية والسلالية، لاسيما من طرف المجموعات المتسيّدة، وهو ما يستخدم مجازاً مفهوم الأغلبية والأقلية.

السمة الرابعة- إن الثورة ليست رسماً بيانياً أو خارطة هندسية أنيقة تعرف تضاريسها وحدودها سلفاً، فهي حركة تمرّد وانتفاضة على ما هو قائم، ولا توجد ثورة في التاريخ تركت تأثيراتها من دون أن تترك انقلاباً على النظام القديم مروراً بفترة انتقالية، قد تطول وقد تقصر، وقد تشهد معاناة جديدة باتجاه بناء نظام جديد، بغض النظر عن طبيعته، لكنه سيكون نقياً لما سبقه، ولعل جميع الثورات صاحبها ورافقها شيء من الخراب للقديم باتجاه مرتكزات جديدة ونظام قيمي آخر، بغض النظر عما ستركه من بعض التأثيرات السلبية أحياناً،

وبمراجعة وقرءة للثورات المعاصرة الكبرى سواءً الثورة الفرنسية العام ١٧٨٩ أو الاكثوبرية الروسية العام ١٩١٧ أو الإيرانية الإسلامية العام ١٩٧٩، لم أجد ثورة "نظيفة" في التاريخ، بمعنى ما ينبغي وما لا ينبغي أن تقوم به، لاسيما القوى المشاركة في التغيير أو المتضررة منه.

ولهذا فإن هذه الثورات الراهنة لا يمكن الحكم عليها إلا بعد انقضاء الفترة الإنتقالية، خصوصاً إذا تمكنت من إرساء قاعدة الصراع السلمي، المدني، حيث يكون الخيار هو صندوق الاقتراع وتداول السلطة، الذي سيحدد شرعية الحاكم وعلاقته بالمحكوم.

السمة الخامسة- إن التغييرات التي حصلت في تونس أو في مصر ليست تونسية أو مصرية، وإن كانت قلباً وقلباً انعكاساً لرغبة شعبي تونس ومصر، لكنها بالقدر نفسه كانت عربية، وإن كانت جاذبيتها كونية، ولعل حركة التغيير مثل شجرة تتفرع منها أغصان أفريقية وآسيوية كثيرة، مع مراعاة الطقس والتربة والبدور ووقت قطف المحصول، وخصوصاً بيد الشباب العامل الحالم، وهذا بحد ذاته تأكيد لما هو مشترك وإنساني.

السمة السادسة- مثلما كان هناك مشتركات للشباب دفاعاً عن الحرية والكرامة والعدالة، فقد كان للحكومات مشتركات أيضاً، فقد اعترفت جميعها بضرورة الإصلاح وبأن مطالب الشباب عادلة ومشروعة، لكنها في الوقت نفسه ادّعت أن يد الخارج طويلة بحيث تمتد داخل حركات الاحتجاج، سواءً بالتحريض أو بنقل الأسلحة أو بالتدخل أو بالعلاقة مع المعارضات، وإذا كان هناك شيء من الحقيقة في ذلك وهو ما تحاول القوى الخارجية استثماره دائماً، فلا يصح إنكار المطالب العادلة والمشروعة للشعوب وإنسابها إلى القوى الأجنبية والمؤامرات الدولية. ولعل الحقيقة الأساسية تكمن في أن سبب التخلف وتعطيل التنمية وعدم السير في دروب الديمقراطية، هو الاستبداد والتسلط والانفراد، الأمر الذي ضاعف من معاناة الناس، خصوصاً وقد اختبرت الشعوب بطريقتها اليومية، والحسّية، المسبّب في شقائها وآلامها، لاسيما باستمرار ارتباط البلاد بأوضاع الاستتباع الخارجية وإملاء الإرادة والخضوع للأجندات الأجنبية.

السمة السابعة- بقدر ما كان الشباب واعياً ومتحفزاً للانخراط دفاعاً عن مطالب وأهداف آمن بها، ومستعداً للتضحية من أجلها، فإن الحكومات هي الأخرى كأن لها أنصارها، من أعضاء الأحزاب الحاكمة ومن مؤيديها أو المستفيدين من وجودها، ومن أجهزتها الأمنية الضاربة، وحاولت بعض الحكومات إنزال أتباعها إلى الشارع لمقابلة المتظاهرين، في مظاهرات موالاة، وإن كان بينهم بعض من أطلق عليهم لاحقاً أسماء "البلطجية"، فقد اعتاد هؤلاء على ارتداء ملابس مدنية لقمع المدنيين العزل.

وهكذا جرى الحديث عن الإندساس والمندسين أو المدسوسين، من الخارج أو من قوى داخلية، بل أن غالبية حكومات المنطقة إتهمت حركة الاحتجاج بالتحريب ومهاجمة المرافق والممتلكات العامة والعبث بها، وأن هناك ضحايا من شرطتها وجنودها أكثر من المحتجين، بل أن أكثر من مسؤول حكومي اعتبر عدد الضحايا العسكريين أكثر من المدنيين.

السمة الثامنة- إن الحكومات جميعها ودون استثناء تمسكت بمواقفها وحاولت مقايضة الأمن بالحريات والكرامة، وبضده سيحل الانفلات والخراب، ملوَّحة إلى تنظيمات إرهابية وأصولية، لم تكن تنظيمات القاعدة والتنظيمات الإسلامية المتشددة بعيدة عنها، وذلك في عزف على "العود المنفرد" وكأنها تريد التلويح بأنها ستكون البديل الأسوأ عنها .

السمة التاسعة- إن حركة الاحتجاج سحبت البساط من تحت الكثير من الأنظمة السياسية التي إهتزت شرعيتها، الأمر الذي يحتاج إلى صياغة عقد اجتماعي جديد بين الحاكم والمحكوم على حد تعبير المفكر اللبناني غسان سلامة، فالتغيير ليس مجرد هلوسات أو مجموعة مخربين مدعومين من الخارج أو كفار بنعمة الأمن والاستقرار أو دعاة تغريب، بل حركة شعبية عارمة يتطلب قراءتها بتبصّر وبعُد نظر من جانب الأنظمة والقوى السياسية المختلفة، جاءت بعد تراكمات لعقود من السنين .

السمة العاشرة- إن التغيير لم يعد نزوة فكرية أو رغبة لنخبة من المثقفين أو المنشقين أو الليبراليين، بل أصبح مطلباً شعبياً عاماً، أجمعت قوى وتيارات فكرية وسياسية عليه بما فيها بعض أجنحة من الأنظمة الحاكمة ذاتها، حتى وإن اختلفت وتباعدت مناهجها وأهدافها، فقد أدرك الجميع إن قطار التغيير قد بدأ ولا يمكن وقف مساره أو تغييره، لكنه قد تعثر أو يتأخر أو ينحرف، الأ أنه سيصل في نهاية المطاف، مهما كانت الموقّات، فالاصلاح والديمقراطية والحريات ومكافحة الفساد وتلبية الحقوق الإنسانية، أصبحت حاجة ضرورية ماسة، واستحقاقاً ليس بوسع أي مجتمع أن يتنصل عنه، وهو "فرض عين وليس فرض كفاية" .

السمة الحادية عشرة الوحدة الوطنية، فقد تجاوزت حركة التغيير الانقسامات المجتمعية والاختلافات والأيديولوجيات الدينية والطائفية، وأنجزت ما لم تنجزه الحكومات والمعارضات بسرعة مذهلة، الأمر الذي يحتاج إلى الحفاظ عليه وتنميته باتجاه تحقيق الدولة المدنية العقلانية التي تقوم على المواطنة والمساواة وعدم التمييز، وفي الوقت نفسه على تداولية السلطة سلمياً وسيادة القانون والمساءلة والشفافية .

السمة الثانية عشرة، ارتفاع رصيد المعرفة والإعلام، اللذان شكّلا خلفية مهمة لنجاح حركة التغيير، فما امتلكه الشباب من معارف، تم توظيفها من خلال الإعلام وتكنولوجيا المعلومات، فقد كان للإعلام دور تعبوي وتنظيمي هائل ولم يعد بإمكان أحد حجبه، فالعالم أصبح قرية صغيرة، وما جرى في سيدي أبو زيد البلدة النائبة، أصبح بعد لحظات أمام أنظار العالم كلّ .

السمة الثالثة عشرة إن الحكومات لم يعد بإمكانها إنكار المطالب المشروعة للشعوب والحركات الاحتجاج المستمرة، لكنها سعت إلى تأجيلها أو تسويقها أو احتوائها، لاسيما بإدعاء علاقاتها بعناصر خارجية مشبوهة أو أنها خاضعة لأجندات أجنبية، وهي جزء من مؤامرة غريبة، أو أن قوى متطرفة وقد تكون إرهابية هي من يقودها أو يقف خلفها أو من يحرضها على العنف، وإذا كان لا يصح إنكار أو الاستهانة ببعض المشاريع والأجندات الخارجية أو الإرهابية الخارجية، لكن ذلك يعود بالدرجة الأولى إلى عدم استجابة الحكومات

لمطامح شعوبها، لأنه لا يجوز إنكار المطالب المشروعة والعدالة للحركة الاحتجاجية، فالغزاة والغلاة يجدون الفرصة سانحة كلما إستحكّم الطغاة وأداروا الظهر لشعوبهم.

اللاتسامح وثورات العالم العربي

ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الثالث للشبكة العربية للسلامح، بيروت، حزيران ١١٠٢

د. نهى بكر*

يتجه العالم العربي نحو التغيير حيث توالى الأحداث منذ بداية عام ٢٠١١ لتندثر بتغيرات جسيمة، فمع بزوغ العام بدأت الأزمة في تونس الخضراء، وخلفت عشرات من القتلى، وهروب الرئيس بن علي لتبدأ مع هروبه سلسلة الأحداث في مصر مع شرارة ٢٥ يناير ٢٠١١ لتنتهي بتنحي الرئيس مبارك في ١١ فبراير ٢٠١١، وتستمر الثورات في اليمن وليبيا مسفرة عن سيل الدماء الطاهرة. كما لم تسلم الأردن، والجزائر، والبحرين من الانتفاضات التي توالى محققة نظرية الأواني المستطرقة. يقوم هذا البحث بدراسة أسباب الثورات في العالم العربي، وإلى أي مدى ساهم اللاتسامح الاقتصادي، والسياسي، والاجتماعي في إشعال لهيب الغضب، ويركز البحث على اختلاف المسارات ونتائج تلك الثورات مستخلصاً التوصيات النهائية.

لقد توحدت تلك الثورات والانتفاضات حول أسباب شبه واحده، مستخدمه آليات متماثلة للتعبير عن الغضب، وإن كان اختلفت مساراتها ونتائجها لأسباب داخلية وخارجية متعددة ولكن يبقى التاريخ ليؤكد أن عدم التسامح الاجتماعي، والسياسي، والاقتصادي لا بد أن تكون عواقبه وخيمة وينتج عنها رفض الوضع ومحاولة تغييره، لقد عاشت المنطقة تأن تحت تردى في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمواطنين، وممارسات قمعية من قبل أجهزة الأمن، مصحوبة بفساد مالي وسياسي، حتى أنه وصمت كثير من تلك الدول بأن القوانين فصلت فيها لتقنين وتشريع الفساد، فتحولت الدول من منطوق فساد الدولة إلى دولة الفساد، وبدأت هذه الدول وكأنها تسير بخطى واثقة نحو منظومة متكاملة من الإبادة الذاتية في ظل أنظمة رفض الخيارات هو المكون الأساسي لها.

اللاتسامح وأسباب الثورات العربية:

لقد تعددت العوامل التي أدت إلى اندلاع الثورات العربية، قد يأتي في مقدمة الأسباب تردى الأوضاع

* استاذة العلوم السياسية في الجامعة الأمريكية في القاهرة

الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين، وبالرغم من الثورات البشرية والمادية الهائلة التي تتمتع بها الدول العربية فإن النظم العربية أخفقت في تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية. لا تزال قطاعات واسعة من الشعوب العربية تعاني الأمية والبطالة وتدنى مستوى الدخل، وغياب الخدمات والمرافق، واستئثار قلة مرتبطة بالسلطة بعوائد التنمية مؤدية إلى خللا كبيرا في توزيع مقومات الثورة، بينما همشت قطاعات واسعة في المجتمع^٢.

فحين نجد الشرارة الأولى لثورة الياسمين في تونس تبدأ مع إشعال أحد الباعة الجائلين النار في نفسه، بسبب تضيق البلدية عليه فرصه التجارة في الشارع وهي مصدر رزقه الوحيد، تجد في تونس كما في مصر معاناة في ارتفاع معدلات البطالة حيث وصلت في مصر قبل ثورة ٢٥ يناير ٩٧٪ وفي تونس ٢، ١٤٪، وتركزت هذه البطالة أغلبها في الشباب من حملة الشهادات الجامعية، وتزامن ذلك مع مظاهرات عماليه في بعض الدول العربية مثل مصر، وكان أقواها في مدينة المحلة في أبريل ٢٠٠٨ ووجهت تلك المظاهرات من قبل الشرطة بالقوة، والذخيرة الحية وحملة اعتقالات واسعة وهو ما انتقدته هيومن رايس واتش في تقاريرها.

تواكب مع ذلك في مصر ارتفاع مستويات الأسعار بشكل مبالغ فيه أدت إلى أن فئة عريضة من الشعوب غير قادرة على تلبية احتياجاتها اليومية الأساسية، حدث نفس الشيء في الجزائر حيث أنتفض الجزائريين بعد رفع أسعار المواد الأساسية، الوضع الذي أدى إلى ارتفاع نسبة السكان تحت خط الفقر، والتفاوت في مستوى الأجور بمختلف قطاعات الدولة الأمر الذي أدى إلى شعور الكثير من العاملين في جهات مختلفة بعدم تحقيق العدالة في توزيع الأجور، بالإضافة لانتشار الواسطة والمحسوبية أدى ذلك لحاله من الغضب العام في المنطقة.

السبب الثاني الذي اشتركت فيه أكثر من دولة عربية وأدى لانفاستها أو ثورتها، هو عدم التسامح مع الأقليات والممارسات العنيفة لجهاز الشرطة ضد المواطنين، ففي مصر تعددت في السنوات الأخيرة الاتهامات الموجهة لجهاز الشرطة في انتقاص حقوق المواطنين وانتهاكات الحريات الأساسية، وكان من أبرز هذه الانتهاكات وفاة الشاب المصري خالد سعيد بسبب تعذيبه على يد الشرطة، الأمر الذي دفع الكثير من الشباب المصري إلى تبنى الدفاع عن تلك القضية على صفحات الإنترنت.

كما قننت الممارسات القمعية بقوانين الطوارئ في العالم العربي، مما أدى إلى توسع سلطة جهاز الشرطة وممارساته الغير إنسانية، وقبر الأنشطة السياسية مثل تنظيم المظاهرات، وعدم الترخيص للتنظيمات السياسية، وتوسيع حقوق الشرطة على حساب المواطن، كما أتسمت التشريعات والممارسات الأمنية بعدم التسامح في التعامل مع الأقليات الدينية في العالم العربي، فظهر ذلك جليا بين الديانات المختلفة، وبين المذاهب المختلفة من نفس الدين. ففي مصر على سبيل المثال لم تواجه أحداث العنف ضد أديرة العبادة المسيحية بالحزم والتشريعات الثاقبة والأحكام النافذة السريعة، كما توالى التدخلات والملاحقات الأمنية في أعمال ترميم للكنائس، ومنع الدروس الدينية ببعض المساجد. ومورست نفس الممارسات التمييزية ضد الشيعة في

البحرين، والبهائين في مصر. أدى اللاتسامح الاجتماعي إلى فشل معظم الدول العربية في تحقيق الاندماج الوطني بين الجماعات الدينية والعرقية والاثنية المختلفة، وتعرضت معظم الأقليات (أو الأغلبية المهمشة) لمظاهر الإقصاء والتمييز الديني والثقافي والاجتماعي فبدأت هذه الجامعات تتحرك للمطالبة بحقوقها الثقافية والسياسية، أو المطالبة بالانفصال بشكل جزئي أو كامل عن الدولة الأم.

ففي البحرين وهي دولة ذات أغلبية شيعية يحكمها نظام سني يحصل على دعم الولايات المتحدة، ودول الخليج اندلعت الاحتجاجات بشكل خاص بين الأغلبية الشيعية لإسقاط الدستور، وإقامة دولة ملكية دستورية، طالب المحتجون بتغييرات سياسية، واقتصادية جذرية، بما في ذلك إعطاء سلطات أوسع للبرلمان وتقليص سلطات الملك ومطالبة بعدم تجنس الوافدين السنة على حساب الشيعة.

السبب الثالث الذي أدى لثورة وانتفاضة الشعوب العربية هو انتشار الفساد الإداري والسياسي فقد شهدت الدول العربية المختلفة الفساد بكافة أشكاله وأتسم الفساد السياسي بتكريس كل آليات عدم التسامح، وعدم الاعتراف بالآخر ورفضه، فحين تؤكد مؤشرات التسامح على أهمية التعددية وانتقال السلطة، وحرية التنظيم والرأي والإعلام، نجد العالم العربي أبعد ما يكون عن ذلك فنجد سيناريو التوريث معد بإحكام في مصر، واليمن، وليبيا حارمين بذلك كل القوى السياسية من المشاركة أو الدعم حتى لا يكون عندها القدرة التنافسية على الحكم مستخدمين كل آليات عدم التسامح السياسية والقومية.

حتى أنه وصل الحال في مصر إلى القيام بعمل أكبر قدر من التعديلات الدستورية دفعه واحده سنة ٢٠٠٥ حتى يفصل الحكم على نجل الرئيس مبارك، وإقصاء أي فرصه لأن يظهر حاكم غيره وقمعت المعارضة بكل صورها في تونس كما في مصر وغيرها من الدول العربية، تجلّى ذلك في حملات الاعتقال والإبقاء على قانون الطوارئ وقتن ذلك في الانتخابات المصرية سنة ٢٠١٠ حيث أستحوذ الحزب الوطني الديمقراطي (الحزب الحاكم) على غالبية انتخابات مجلس الشعب، ولم تحظ باقي الأحزاب، أو القوى الوطنية المستقلة بنصيب يذكر.

وظهر المشهد كأن العالم العربي في اتجاه أن يورث كقطيع ليس له حق لاختيار من يقوده. تزامن ذلك مع تزواج السلطة مع المال حيث قام المسؤولين باستغلال نفوذهم لإبرام صفقات غير مشروعة، وتحقيق مصالحهم الخاصة على حساب المصلحة العامة، الأمر الذي أدى لإهدار المال العام، وسلب حقوق المواطنين، وإضاعة ثروات البلاد. ففي مصر على سبيل المثال قررت منظمة النزاهة المالية Global Financial Integrity أن متوسط حجم التدفقات غير المشروعة للخارج خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٨ تبلغ حوالي ٦,٤ مليار دولار سنوياً. تطابق ذلك مع سؤ استخدام موارد الدولة من قبل الحكام وموظفي الدولة لتحقيق مصالح شخصية، والناظر لحال المواطن الليبي تظهر له هذه الصورة جلية لحال مواطن عربي تزخر بلاده بالبترو، ولا يظهر عليه آثار التنمية الناتجة من ذلك، بذلك يتضح إن اللاتسامح السياسي والاقتصادي والاجتماعي قد أصفر عن انتفاضة الشعوب العربية التي قد ظن العالم ككل أنها استكانت وطوعت لتحمل القهر، والتمييز، والاستبداد.

مقارنة بين ثورات العالم العربي وثورات شرق أوروبا :

بمقارنة الثورات العربية بما حدث في التجارب العالمية وخاصة دول شرق أوروبا فيما بعد الحرب الباردة، نجد اختلافات هامة ففي دول أوروبا الشرقية كان العامل الخارجي هو المحرك والمهلب، والممول الأساسي، أما يحدث الآن في الدول العربية فهي ناتج ضغط داخلي العنصر الأساسي هو الشباب كعنصر أساسي، والعنصر التالي الذي تبع هو الأحزاب والقوى السياسية المعارضة، وثالثاً قوى عمالية ومهنية، ورابعاً قوى ذات أرضية طائفية، وقبلية ومنطقية، وكان ذلك واضحاً في البحرين، واليمن، وليبيا.

كما أن الثورات العربية أتسمت بالسرعة حيث هرب الرئيس التونسي بن علي في ١٥ يناير ٢٠١١ بعد أن أشعل بائع الفاكهة النار في نفسه في ١٧ ديسمبر ٢٠١٠، أي أقل من شهر واحد من اندلاع شرارة الثورة، كما تمت الإطاحة بالرئيس المصري بعد ١٨ يوماً من خروج الشعب المصري للشوارع حيث خرج الشعب يوم ٢٥ يناير ٢٠١١، وتنحى الرئيس يوم ١١ فبراير ٢٠١١. وانتقلت تلك الثورات إلى اليمن، وليبيا، وسوريا والبحرين، والأردن، وذلك عكس تجربة أوروبا الشرقية حيث أثر سقوط سور برلين أستغرق ١٠ سنوات في بولندا، وعشرة شهور في المجر، وعشرة أسابيع في ألمانيا.

ليس واضح حتى الآن للمجتمع الدولي، هل ستستطيع الدول العربية التحول الكامل تجاه الديمقراطية كما حدث في دول شرق أوروبا أم لا، فالثورات في مرحلة مخاض، والتيارات المتشددة والسلفية تحاول اقتناصها، علماً بأن تلك التيارات منظمة، ولديها التمويل الذي يسمح لها بالعمل على الأرض بسرعة، والقدرة على رفع المعاناة عن الشعوب مما يسمح لها باستقطاب الفئات التي حرمت في ظل الديكتاتوريات السابقة من الاستمتاع بالعدالة الاجتماعية والتنمية المتوازنة.

لعبت العولمة من خلال شبكة التواصل الاجتماعي في الفيس بوك Facebook والتويتر Twitter دوراً رئيسياً في انضمام الأعداد المتزايدة لهذه الثورة سواء في مرحلة التحضير، أو حين اندلاعها ومسيرتها وتعريضها. بل وكان لقطع شبكة الإنترنت، والهواتف النقالة في بعض تلك الدول دوراً في تأجيج الغضب بين من كانوا على الحياد ودفعهم للانضمام للثورة، وهو عنصر لم يكن متوفر في مرحلة ثورات شرق أوروبا، حيث لم تكن تلك الآليات متاحة حين ذاك.

أن ردة فعل المجتمع الدولي للثورات العربية اختلفت عن ردة الفعل لثورات دول شرق أوروبا، فحين رحب الغرب، ودعم مباشرة وبقوة ثورات دول شرق أوروبا، وقف منصفاً مع الأقليات التي أرادت الانفصال، وكان مجهزاً لدعم خطط تلك الدول الخارجية من عباءة الشيوعية الاقتصادية وسياسياً، بالإضافة لوجود منظومة المشاركة في السلام Partner Ship for Peace التي أعدها خلف شمال الأطلسي NATO كخطوه أساسية لإصلاح تلك الدول سياسياً تمهيداً لانضمامها للحلف. أما فيما يخص الثورات العربية فذلك ليس هو الحال. حيث تخبطت الولايات المتحدة الأمريكية بين الوقوف إلى جانب الديكتاتوريات المؤيدة للسياسة

الأمريكية وبين تشجيع القوى المغيرة الهادفة للوصول لقيم الديمقراطية، وقد وصل الحال إلى حد خروج وزير الخارجية الأمريكية على شاشات التلفزيون مشجعة مرة ومترددة مرة أخرى .

كما أن الغرب ليس متوحد فيما يخص سياساته تجاه العالم العربي فالإتحاد الأوروبي رغم اشتراكه في المخاوف والتحديات الأمنية التي يواجهها من تجاه العالم العربي، مثل الهجرة الغير شرعية، والإرهاب إلا أنه ليس لديه سياسة موحدة في التعامل مع تلك الثورات . كما لم تتسابق الدول الغربية على مدى المعونة الاقتصادية فلم تنهمر المنح، أو إظهار النية في منح القروض لتعويض تلك الدول عما خسرت اقتصاديا من جراء الثورات، وحتى تستطيع اقتصاديات تلك الدول أن تتعافى، ويعد سبب عدم مدى العون اقتصاديا سببين هامين، السبب الأول: هو أن اقتصاديات الدول الغربية تم بأزمة شديدة نتيجة تداعيات الأزمة المالية التي بدأت في سبتمبر ٢٠٠٨ حتى أن العجز في ميزانية الولايات المتحدة بلغ صورة غير مطمئنة، وإعلان بعض الدول الأوروبية أنها على شفاهة اقتصادية أصبح الحديث السائر، السبب الثاني هو أن الغرب لا يريد أن يستثمر فيما هو ليس مضمون، لذا هو يرقب تطور تلك الثورات وهل ستؤدي لنظام ليبرالي ديمقراطي .

اتجهت الأنظمة العربية في الأيام الأولى للثورات لمزيد من عدم التسامح، والمواجهات الأمنية العنيفة مما أخرج من تلك الثورات وكسر حاجز الخوف . لقد اتجهت الأنظمة في مرحلة ثانية لإسقاط رؤوس النظام مثل تنحي الرئيس مبارك في مصر، وهروب الرئيس بن علي في تونس دون تغيير للنظام فبقت نفس الرموز مع إضفاء سياسات تتسم بالرشوة القصيرة النظر، حيث ظن بعض القادة أن رفع الرواتب، أو عمل إصلاحات جزئية سيكون له دورا في استقطاب الثورات رغبة في تميع القضية الأساسية، وهي المطالبة بالحرية، والديمقراطية والعدل الاجتماعي، وإعلاء آليات الحكم الرشيد، أي التخلص من جذور اللاتسامح الاقتصادي، والسياسي، والاجتماعي، إلا أن استمرار المطالبة بالتغيير الشامل للأنظمة، والإصلاحات الجذرية استمر في مصر وتونس بعد إسقاط الأنظمة، واستمرت المطالبات، والتضحيات من أجل تلك الأهداف في الدول العربية التي لا تزال الثورة تتأجج فيها، ولا يزال النظام الحاكم بهذه الدول يتعامل بسياسة العصا والجزرة .

مسارات الثورات العربية :

لقد تعددت الأسباب التي أدت إلى سرعة إسقاط الأنظمة في مصر، وتونس بالمقارنة باستمرار الثورات في ليبيا، والبحرين، واليمن، وسوريا فكان للعامل الديمغرافي، ودور الجيش، والعوامل الدينية، والأثنية، والعرفية، والقبلية، المجتمع الدولي والإقليمي، دوراً في إطالة أمد الثورات وعدم الوصول لنتائج ملموسة من عدمه .

لعب العامل الديمغرافي دوراً رئيسياً في إنجاح أو أخفاق الثورة في العالم العربي، ففي مصر بلد تعداد سكانها ٨٣ مليون نسمة يمثل المسلمون ٩٠٪ منه والأقباط ١٠٪ . ومنهم ٤٥ مليون نسمة فوق سن ١٨ سنة ولهم حق التصويت، استطاعت الأعداد أن تقف سداً منيعاً أمام القطاعات الأمنية التي واجهتها .

فتواتل المظاهرات المليونية في ميدان التحرير في العاصمة، وفي المدن الكبرى مثل السويس، والإسكندرية، ومرسى مطروح. حتى وصلت الأعداد التقديرية في المظاهرات التي صاحبت يوم تنحي الرئيس حسنى مبارك إلى ٤ مليون مواطن في ميدان التحرير.

تعد تلك الأرقام والأعداد فوق قدرات كل القطاعات الأمنية في مواجهتها والسيطرة عليها، كما أتسمت الثورة المصرية في أيامها الأولى بالتحام كل الاتجاهات السياسية والدينية، والعرقية فألتحم الليبراليون مع التوجهات الدينية، المسلمون مع المسيحيون، أهل النوبة وبدو سيناء في نسيج أتسم بالتسامح وقبول الآخر واحترام الاختلاف، مما أثرى القدرات على المقاومة والوقوف سداً منيعاً أمام قطاعات الأمن من الشرطة، والأمن المركزي. أما في البحرين لعب العامل الديمغرافي المصحوب بلاتسامح دوراً في إخفاق الثورة فقد اعتمدت البحرين على الأجانب في الجيش والشرطة ومنح الجنسية للأجانب الذي يتم اختيارهم لتغيير التركيبة الديمغرافية للبلاد فهم مسلمون ينتمون لقبائل بدوية من سوريا، والسعودية، واليمن، والأردن، وإقليم بوشستان في باكستان وتتراوح أعدادهم من ٢٠,٠٠٠ إلى ٥٠,٠٠٠ أى أنهم يشكلون من عشر إلى ثلث السكان، وقد أدى ذلك لولاء هؤلاء للحكم ودخولهم في صراعات أتسمت بلاتسامح مع الشيعة من أهل البحرين. كما تعتمد البحرين على العمالة الوافدة في الخدمات الذين ليس لهم حقوق ويشمل أهل البحرين بالعطايا مع تهميشهم سياسياً واقتصادياً^٧.

كان للجيش دور في إنجاح أو إخفاق مسارات الثورات. ففي تونس كانت نقطة البداية والقذوة لباقي الجيوش العربية في المنطقة، في قاعدة أن الجيش يحمى حدود البلاد ومواطنيها، ولا يقوم بدور في قهر إرادة الشعب أو إسالة دمايته، وحزاً نفس الحزو الجيش المصري، وقد كان ذلك له أكثر من سابقة للجيش مع الشعب المصري حيث تدخل الجيش في انتفاضة الشعب المصري ضد غلاء الأسعار في أحداث ١٧/١٨ يناير ١٩٧٦، وفي أحداث الأمن المركزي في مارس ١٩٨٦، فكان دورة حماية الشعب وليس النظام، وبل قام بدور في اتجاه الأمن الإنساني سنة ٢٠١٠ حيث تدخل لتوفير رغيف الخبز للشعب حين عجزت الدولة عن ذلك وخرج الناس في حالة ثورة آنذاك. إلا أن ذلك لم يكن هو نفس الدور الذي قام به الجيش في دول آخري، ففي ليبيا استعان الحاكم بالمشييات الأفريقية لإبادة شعبه وقهره مما نتج عنه قرار مجلس الأمن ١٩٧٠ و ١٩٧٣، شارحه أن ما يحدث في ليبيا هي جرائم ضد الإنسانية مطالباً المحكمة الجنائية الدولية بالقيام بدورها في التحقيق مع تصاعد ذلك بتدخل دولي حولته الأمم المتحدة لحلف شمال الأطلنطي.

أما عن البحرين فلعب التدخل الإقليمي العسكري من قبل السعودية لنصرة الحكم السني دوراً رئيسياً في عدم إتمام الثورة ولا تزال سوريا، واليمن تعج بالمتظاهرين المطالبين بالتغيير الشامل واستمرار المواجهات الأمنية تجاههم. قام عامل التلاحم أو التناحر لأثنى والعراقي بدوراً رئيسياً في إنجاح الثورات من عدمه، فحين وقف المصريون في الأيام الأولى للثورة ٨ متلاحمين مسلمين، ومسيحيين كيد واحد، وذابت الفوارق بين المطالبات الأثنية والعرقية من قبائل النوبة وسيناء، لم يكن هذا هو الحال في ليبيا حيث انقسمت القبائل بين ليبيا الشرقية والغربية، كما أن البحرين أتسم التناحر بين الأغلبية السنية القليلة العدد المتمتعة بالسلطة والأقلية الشيعية

الكثيرة العدد المقربون من السلطة والمشاركة وجني ثمار التنمية بنتائج أدت لإضعاف الثورة، بالإضافة للدور الإقليمي الذي قامت به السعودية لنصرة السنة، لما تواجه من خطر من جانب الشيعة واستقطاب القوى الإيرانية لهم، ولا تزال الحكومة البحرينية تشن حملة ضد المعارضة السياسية التي يسيطر عليها الشيعة، وتهدد استقرار البلاد، فقد تم استهداف الأطباء والمهندسين والمدرسين، ورجال الأعمال، وفي حالة من عدم التسامح، واستجوابهم وممارسة القمع مع عائلاتهم وأقارب النشطاء من الشيعة. نفس السيناريو في سوريا حيث يملك السلطة من يملك الأقلية العددية والأغلبية من النفوذ والقوى الاقتصادية.

أنتسنت مسارات الثورات في العالم العربي وبالأخص في مصر، وتونس بأنها مظاهرات سلمية غير مؤججه بالسلاح، مما أكد على إمكانية تحقيق التغيير بسبل لا تنسم بالعنف حتى أن هذه الثورات من الممكن أن يطلق عليها (الغاندية الجديدة) وبعد أثبات لنظرية معاكسة لنظريات التوجهات المتطرفة أن التغيير لا بد أن يصاحبه العنف الشديد. إلا أن ذلك لم يكن الحال في الثورة الليبية، أو اليمنية، أو السورية التي أنتسنت باستعمال السلاح، والمواجهات المسلحة بين الثوار وميلشيات العقيد القذافي في ليبيا، وبين النظام الحاكم في اليمن وسوريا والمظاهرين.

مكتسبات الثورات العربية :

اكتسبت الثورات العربية مكتسبات هامة، قد لا ترتقي إلى الوصول إلى الديمقراطية بعد، إلا أن هناك مؤشرات إيجابية على الجانب السياسي، عكس الجانب الاقتصادي الذي يعاني أشد المعاناة مما يجعل هناك مخاوف أن يكون له تأثير سلبي على النجاحات السياسية المكتسب الأول من الثورات العربية هو إسقاط الديكتاتوريات العربية في تونس، ومصر، والتأكيد على مبدأ أن دولة الظلم وإن دامت إلا أن الشعوب لا بد لها أن تثور يوم ما تجاه الظلم. وبذلك استعادت الشعوب ثقتهم في أنفسهم، وأثبتت عدم سلبية جيل الشباب وأن لديه من الوعي والانتماء للوطن ما يجعله ذخيرة لتغيير الواقع.

ولم يكن ذلك متواردا لدى الأذهان العربية فمنذ أنجلاء الاحتلال والحكام العرب يحكمون حتى يتوفاهم الله، أو يتم اغتيالهم بحركات فردية وليست ثورة شعبية تطلب عزلهم. كما صاحب الثورات في مصر، وتونس النظر في التشريعات الحاكمة وتغييرها لتتلاءم مع الحقبة القادمة من حكم المجتمع بأسلوب الحكم الرشيد الذي لا يسمح بالفساد المالي والسياسي ويعلى قيمة الأمن الإنساني على أمن الحاكم ويلغى فكرة تأليه الحاكم واعتباره شخصية لا تمس هو وأسرته.

التوصيات :

يظهر من هذه الدراسة أن عدم التسامح السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي كان من الأسباب الرئيسية لضجر المحكوم بالحاكم، وخروجه في ثورات شعبية وصلت إلى انتفاضة الملايين.

إلا أن مسارات تلك الثورات قد أثرت فيها عوامل قومية، وإقليمية، ودولية، أن المشهد اليوم ليس واضحاً جلياً حتى الآن فهل ستصل تلك الثورات لبر الأمان، الفيصل هنا سيكون قدرة تلك الثورات على المستوى القومي في إصلاح النهج بمصدقية، وقبول الآخر في الدين والعرق، والإيمان أن هذا القبول هو الذي أدى لنجاح الثورات في مراحلها الأولى، وإن البعد عن هذا النهج سيؤدى إلى فرز تلك الثورات لديكتاتوريات جديدة باسم الدين، أو العرق، أو الانتماءات القبلية. لذا على الجانب الإعلامي العمل على هذا التوجه، بالإضافة لإثراء المناهج الدراسية وسبل التدريس بما يعلى من قيمة التسامح، وإصدار التشريعات التي تنبذ جذور عدم التسامح وتؤكد في الدساتير المستحدثة وتوزيع ثمار التنمية وعلى المستوى الاجتماعي والسياسي والاقتصادي ككل.

كما أن على الدول التي غيرت حكامها بالفعل مثل مصر وتونس أن تدرس تجارب الدول الأخرى التي قامت بالتحول الديمقراطي ولها ظروف مشابهة مثل أسبانيا والبرتغال، وتشيلي والتي تماثلت ظروفها في مرحلة ما مع العالم العربي من سيطرة الأمن والحكم الغير الرشيد على جميع المستويات. فإن النظر في تجاربهم فيما يخص إصلاح قطاع الأمن، ووضع أسس الحوار السياسي، والعدالة، والمصالحة. ودراسة التجارب الديمقراطية الناجحة التي تتماثل فيها الظروف الاقتصادية مثل الهند حيث توجد الأقليات، والفقر، والأمية، ومع ذلك تسود الديمقراطية.

أخيراً: إن نجاح تلك الثورات أيضاً لابد أن يدعم من قبل المجتمع الدولي ليصل إلى بر الأمان وذلك عن طريق توفير المساعدات الاقتصادية، ورفع كاهل الديون، وتجنب محاولات التدخل في تفاصيل إدارة المرحلة الانتقالية، أو اختيار القوى الدولية لشخصيات مفضلة لديهم لفرضها على الشعوب فذلك لن يكون مقبولاً بالمرّة فعلى المجتمع الدولي أن يؤمن أن تأمين المرحلة الانتقالية وعدم الوقوف والانتظار، هو استثمار في الأمن القومي الغربي، حتى لا تغتال تلك الثورات، أو يتم اختطاف ثمارها من قبل الجماعات المتطرفة فكرياً، أو دينياً، أو إنسانياً أو عرقياً.

الهوامش :

١ تعريف التسامح طبقاً للإعلان العام لليونسكو عن التسامح الصادر سنة ١٩٩٦ هو : تقبل الآخر في التفكير أو التصرف بشكل مختلف عن الأنا، وهو قيمة أخلاقية يعمل الأنا على إحترام حرية الآخر الدينية، السياسية، والفكرية، وغيرها، بحيث يصير قناعة فكرية تستلزم، ليس فقط الإقرار بحق الآخر في الاختلاف مع الأنا في الرأي والموقف والتعبير عنهما بل تتعداه إلى ضمان هذا الحق والعمل على احترامه، وإن تطلب ذلك التضحية من أجله، على اعتبار أن التضحية تكون في هذه الحالة من أجل المبدأ، مبدأ احترام حق الآخر في الاختلاف.

٢ دينا شحاته، مريم وحيد، محركات التغيير في العالم العربي، السياسة الدولية، العدد الرابع والثمانون بعد المائة، إبريل ٢٠١١.

٣ www.menafin/Arabic/gn-newsstorys.asp

٤ مكرر : دينا شحاته السياسة الدولية.

٥ سلام الكواكبي، المحور، العدد ٣٩٠، ١٩ إبريل ٢٠١١

٦ William Dobson . Washington Post . ٢٠ / ٤ / ٢٠١١

٧ عمر الشهاب، نشره الإصلاح العربي، ١٦ مارس ٢٠١١

٨ علماً بأن التطورات لا تنذر بإستمرار هذه الوحدة في مصر حيث ظهرت علامات اللاتسامح الديني بشدة بين المسلمين والأقباط خاصة فيما يخص تعين محافظ مسيحي لقنا، وهدم كنيسة أطفيج .

ربيع العرب.. قراءة في التحولات العربية وتأثيرها على حالة التسامح*

*ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الثالث للشبكة العربية للتسامح، بيروت، حزيران ١١٠٢

محمد محفوظ**

فرضية الدراسة :

تنطلق هذه الدراسة من فرضية أساسية مفادها : أن المسئول الأول عن ظاهرة العنف والغلو وغياب التسامح في مجتمعاتنا العربية، هو الاستبداد السياسي والأنظمة الشمولية والدولة التسلطية، التي تزيد من الاحتقانات والتناقضات، ولا توفر مجالاً ومناخاً للتنافس السلمي أو ممارسة السياسة بعيداً عن المشاحنات واستخدام العنف .

لهذا فهي أنظمة قمعية وتمارس الإقصاء بكل صنوفه . ولا ريب أن من متواليات هذه الحالة هو زيادة وتيرة العنف وحالات اللاتسامح بين أبناء ومكونات المجتمع العربي . لهذا فإننا نعتقد أن إزالة هذه العقبة الكأداء (أي الأنظمة التسلطية) سيكون له تأثيره العميق على حالة التسامح في العالم العربي . فرياح التغيير التي هبت على أكثر من منطقة عربية، هي رياح داعمة لخيار الاعتدال والتسامح، لأنها وببساطة شديدة تعمل على توسيع القاعدة الاجتماعية للسلطة وتطوير مفهوم المشاركة السياسية، وتزيد من تمثيل قوى المجتمع المختلفة في مؤسسات الدولة والسلطة . وسنناقش هذه الفرضية من خلال المحاور التالية :

البيئة السياسية لمفهوم التسامح .
الإصلاح السياسي، جسر العبور إلى التسامح .
نحو حركة مدنية عربية .

* كاتب ومحلل سياسي، عضو هيئة تحرير «تسامح»

مفتتح

لا ريب أن الذي جرى ويجري في بعض البلدان العربية خلال هذه الأيام، مذهل وحيوي ومؤثر على عموم المنطقة خلال الفترة القادمة. (فقد تمر عقود لا يقع فيها شيء يذكر، وقد تأتي أسابيع تقع فيها عقود). . . إذ ساد في الفكر السياسي العربي خلال العقود الثلاثة الماضية، قناعة مفادها: أنه لا يمكن الاعتماد على الثورات الشعبية كوسيلة للإصلاح والتغيير السياسي في المنطقة. حتى اعتبر الكاتب المعروف محمد حسين هيكل أن الثورة الإسلامية في إيران هي آخر الثورات الشعبية.

فجاءت أحداث وتطورات تونس ومصر وليبيا والبحرين واليمن لتعيد الاعتبار والدور للشعب والجمهور في عملية التغيير السياسي. ولا ريب أن هذه الحقيقة ستعيد النظر في الكثير من البديهيات السياسية التي سادت خلال السنين الماضية. وهذه الحقيقة بطبيعة الحال، بحاجة إلى تفكير عميق وتداول للرأي متواصل لفهم ما جرى، وأخذ العبر والدروس منه.

فعلى المستوى الواقعي لا توجد آلية وطريقة واحدة، لإحداث التحول والتغيير في المجتمع. لهذا فإن نزع النمذجة والاستنساخ، لا تساعد على إنضاج شروط التغيير والإصلاح في الواقع السياسي والاجتماعي. ولعل من أهم تأثيرات كل هذه التحولات والتطورات المذهلة، هو تعزيز ثقة الناس بذاتها، وقدرتها على اجترار عملية التغيير والإصلاح، مهما كانت الظروف والصعاب. وتحريك عجلة الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي في كل بلدان المنطقة.

وبمقدار ما تكون هناك قوى مجتمعية محلية فاعلة وقادرة على الضغط والفعل والتأثير، ستكون هناك تأثيرات فعلية في كل الساحات والمناطق العربية. فما جرى في تونس ومصر وبقية البلاد العربية، بمثابة الزلزال العميق والذي ستعيش المنطقة بأسرها تحت تأثير ارتداداته في الحقبة القادمة. ولكن مقدار هذا التأثير وفعاليته، مرهون على قدرة القوى المحلية في كل بلد من توظيف هذه الأحداث لصالح عملية الإصلاح السياسي.

ودائما نحن بحاجة أن ندرك أن الحكومات لا تمارس التغيير ولا تقوم بإصلاح الأوضاع من تلقاء نفسها، وإنما يتحقق الإصلاح والتغيير حينما تتشكل كتلة وطنية واسعة تطالب بالإصلاح وتعمل وتكافح من أجله. وإن سرعة انهيار أنظمة الدولة التسلطية يعلمنا أن حكم الشعب بالإكراه والقمع والاستبداد وبغير رضا ومشاركة قد يطول، لكنه، لا يمكنه أن يستمر ويدوم.

ووجود جماعات فاعلة تطالب بالإصلاح وتعمل من أجله، يقلل من سنوات الظلم والاستبداد، وينهي ظاهرة العنف السياسي، ويفكك الحوامل التي تنتج هذه الآفة الخطيرة.

من هنا ينبغي أن ندرك أنه مهما كانت الصعوبات والمشاكل، فإن حركة التاريخ تثبت أن حكم الناس

والشعب بالقهر وتكميم الأفواه لا يدوم، والمستقبل يصنعه فعل الإصلاح والمطالبة بالحقوق والحريات العامة. وما نود أن نتحدث عنه في هذه الدراسة، وعلى ضوء تطورات وتحولات العالم العربي الحالية، هو قراءة في التحولات العربية، التي فاجأتنا جميعا، وأدخلتنا في مرحلة جديدة على مختلف الصعد والمستويات.

وأعتقد إن ما يجري في العالم العربي من ثورات ومطالبة بالحقوق والإصلاح السياسي، هي أهم ظاهرة سياسية عرفها العرب منذ الاستقلال الأول للعديد من الدول والشعوب العربية. فالاستقلال الأول للعرب كان عنوانه العريض هو التخلص من الاستعمار الذي جثم على صدر الشعوب العربية ونهب خيراتها وتحكم بمصائرنا حقبا طويلة.

أما الاستقلال الثاني الذي دشنته الثورة التونسية فعنوانها العريض هو التخلص من الاستبداد السياسي ودمقرطة الحياة العربية.

المحور الأول: البيئة السياسية لمفهوم التسامح:

ثمة علاقة عميقة، وعلى أكثر من مستوى، تربط قيمة الاستقرار السياسي والاجتماعي في أي تجربة إنسانية، وقيمة العدالة. بمعنى أن كل المجتمعات الإنسانية، تنشأ الاستقرار، وتعمل إليه، وتطمح إلى حقايقه في واقعها، إلا أن هذه المجتمعات الإنسانية، تتباين وتختلف في الطرق التي تسلكها، والسبل التي تنتهجها للوصول إلى حقيقة الاستقرار السياسي والاجتماعي.

فالمجتمعات الإنسانية المتقدمة حضاريا، تعتمد في بناء استقرارها الداخلي، السياسي والاجتماعي، على وسائل الرضا والمشاركة والديمقراطية والعلاقة الايجابية والمفتوحة بين مؤسسات الدولة والسلطة والمجتمع بكل مؤسساته المدنية والأهلية وشرائحه الاجتماعية وفئاته الشعبية. لذلك يكون الاستقرار، هو بمثابة النتائج الطبيعية لعملية الانسجام والتناغم بين خيارات الدولة وخيارات المجتمع.

بحيث يصبح الجميع في مركب واحد، ويعمل وفق أجندة مشتركة لصالح أهداف وغايات واحدة ومشتركة. لذلك غالبا ما تغيب القلاقل السياسية والاضطرابات الاجتماعية في هذه الدول والتجارب الإنسانية. وإن وجدت اضطرابات اجتماعية أو مشاكل سياسية وأمنية، فإن حيوية نظامها السياسي ومرونة إجراءاتها الأمنية وفعالية مؤسساتها وأطرها المدنية، هي العناصر القادرة على إيجاد معالجات حقيقية وواعية للأسباب الموجبة لتلك الاضطرابات أو المشاكل.

وإذا تحقق الاستقرار العميق والمبني على أسس صلبة في أي تجربة إنسانية، فإنه يوفر الأرضية المناسبة، لانطلاق هذا المجتمع أو تلك التجربة في مشروع البناء والعمران والتقدم.

فالتقدم لا يحصل في مجتمعات، تعيش الفوضى والاضطرابات المتنقلة، وإنما يحصل في المجتمعات المستقرة، والتي لا تعاني من مشكلات بنوية في طبيعة خياراتها، أو شكل العلاقة التي تربط الدولة بالمجتمع والعكس .

فالمقدمة الضرورية لعمليات التقدم الاقتصادي والعلمي والصناعي، هي الاستقرار السياسي والاجتماعي . وكل التجارب الإنسانية، تثبت هذه الحقيقة . ومن يبحث عن التقدم بعيدا عن مقدمته الحقيقية والضرورية، فإنه لن يحصل إلا على المزيد من المشاكل والمآزق، التي تعقد العلاقة بين الدولة والمجتمع وتربكها وتدخلها في دهاليز اللاتفاهم واللائقة .

وفي مقابل هذه المجتمعات الحضارية - المتقدمة، التي تحصل على استقرارها السياسي والاجتماعي، من خلال وسائل المشاركة والديمقراطية والتوسيع الدائم للقاعدة الاجتماعية للسلطة، هناك مجتمعات إنسانية، تبني وسائل قسرية وتنتهج سبل قهرية للحصول على استقرارها السياسي والاجتماعي .

فالقوة المادية الغاشمة، هي وسيلة العديد من الأمم والشعوب، لنيل استقرارها، ومنع أي اضطراب أو فوضى اجتماعية وسياسية . وهي وسيلة على المستوى الحضاري والتاريخي، تثبت عدم جدوايتها وعدم قدرتها على إنجاز مفهوم الاستقرار السياسي والاجتماعي بمتطلباته الحقيقية وعناصره الجوهرية .

لأن استخدام وسائل القهر والعنف، يفضي اجتماعيا وسياسيا، إلى تأسيس عميق لكل الأسباب المفضية إلى التباعد بين الدولة والمجتمع وإلى بناء الاستقرار السياسي على أسس هشّة وضعيفة، سرعان ما تزول عند أية محنة اجتماعية أو سياسية .

وتجارب الاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا والعراق، كلها تثبت بشكل لا مجال فيه للشك، أن العنف لا يبني استقرارا، وإن القوة الغاشمة لا توفر الأرضية المناسبة لبناء منجزات حضارية وتقدمية لدى أي شعب أو أمة . فلا استقرار بلا عدالة، ومن يبحث عن الاستقرار بعيدا عن قيمة العدالة ومتطلباتها الأخلاقية والمؤسسية، فإنه لن يحصد إلا المزيد من الضعف والهوان .

فتجارب الأمم والشعوب جميعها، تثبت أن العلاقة بين الاستقرار والعدالة، هي علاقة عميقة وحيوية . بحيث أن الاستقرار العميق هو الوليد الشرعي للعدالة بكل مستوياتها . وحين يتأسس الاستقرار السياسي والاجتماعي، على أسس صلبة وعميقة، تتوفر الإمكانية اللازمة لمواجهة أي تحدٍ داخلي أو خطر خارجي . فالتحديات الداخلية لا يمكن مواجهتها على نحو فعال، بدون انسجام عميق بين الدولة والمجتمع . كما أن المخاطر الخارجية، لا يمكن إفشالها بدون التناغم العميق بين خيارات الدولة والمجتمع .

وكل هذا لن يتأتى بدون بناء الاستقرار السياسي والاجتماعي على أسس العدالة الأخلاقية والمؤسسية .

وإن الإنسان أو المجتمع، حينما يشعر بالرضا عن أحواله وأوضاعه، فإنه يدافع عنها بكل ما يملك، ويضحى في سبيل ذلك حتى بنفسه. وأي مجتمع يصل إلى هذه الحالة، فإن أكبر قوة مادية، لن تتمكن من النيل منه أو هزيمته.

فالاستقرار السياسي والاجتماعي المبني على العدالة، هو الذي يصنع القوة الحقيقية لدى أي شعب أو مجتمع. لهذا فإن المجتمعات التي تعيش الاستقرار وفق هذه الرؤية والنمط، هي مجتمعات قوية وقادرة على مواجهة كل التحديات الداخلية والخارجية.

ونحن كمجتمعات عربية وإسلامية اليوم، وفي ظل التحديات الكثيرة، التي تواجهنا على أكثر من صعيد ومستوى، بحاجة إلى هذه النوعية من الاستقرار، حتى نتمكن من مجابهة تحدياتنا، والتغلب على مشاكلنا والتخلص من كل الثغرات الداخلية التي لا تنسجم ومقتضيات الاستقرار العميق.

وخلاصة القول: أن البيئة السياسية لمفهوم التسامح وحقائقه المجتمعية، هي الاستقرار السياسي والاجتماعي المستند على قاعدة العدالة بكل تجلياتها ومجالاتها. والمجتمع الذي تغيب عن فضائه السياسي والاجتماعي والثقافي، حقائق العدالة، تبرز فيه مظاهر ونزعات الغلظة والعنف والتشدد وكل حقائق اللاتسامح.

فالطريق إلى التسامح هو إنجاز مفهوم العدالة والذي يؤسس لاستقرار عميق بين الدولة والمجتمع، وبين المجتمع بمختلف مكوناته وتعبيراته. وللاستقرار السياسي المبني على قاعدة العدالة الكثير من الثمار والآثار الإيجابية من أبرزها سيادة قيم وحقائق التسامح في الفضاء الاجتماعي.

المحور الثاني: الإصلاح السياسي جسر العبور إلى التسامح

لعل من أهم الآثار التي وضحتها رياح التغيير التي اجتاحت بعض دول العالم العربي، أن المنطقة العربية بأسرها، تحتاج إلى إصلاحات سياسية واقتصادية حقيقية. وإن الأمن الحقيقي لهذه الدول والمجتمعات، لا يتأتى بالمزيد من الكبت والقمع، بل بالانخراط الحقيقي في عملية الإصلاح السياسي.

وإن عملية الإصلاح السياسي بكل مجالاته وآفاقه، هو الخيار الأمثل لإنجاز مفهوم وحقائق التسامح في العالم العربي. وتوضح هذه الحقيقة من خلال بيان العناوين التالية:

- الإصلاح السياسي حاجة عربية.
- العالم العربي ودولة المواطنة.
- العالم العربي والحكم الرشيد.

الإصلاح السياسي . . . حاجة عربية:

إن إصلاح الأوضاع العربية وتطوير أحوالها، هو حاجة عربية أصيلة، قبل أن تكون رغبة أمريكية وأوروبية، تبلورت وفق أجندة وأهداف خاصة وإستراتيجية.

وهي شوق عربي تاريخي ومتراكم وعميق، إذ لا تخلو حقبة من حقبة التاريخ العربي الحديث والمعاصر من هذا الشوق والصوت والفعل الذي يطالب بالإصلاح وسد الثغرات وتطوير الأوضاع.

لذلك فإن المطالبة بالإصلاح في الحياة العامة العربية، هو شوق أصيل، قبل أن يكون مشروعاً أميركياً يحتضن في أحشائه الكثير من المصالح الإستراتيجية والاستهدافات التي لا تتسجم ومصالحنا ورؤيتنا لموقعنا الخاص والعالم. لذلك من الظلم لعالمنا العربي حينما نتعامل مع مقولة ومشروع الإصلاح، بوصفها مقولة أميركية - عربية.

وذلك لأن العديد من الشخصيات والنخب العربية كانت تطالب بالإصلاح وتدفع ثمنه. في الوقت الذي كانت الإرادة الأميركية مغايرة ومناقضة لهذا المشروع. بل كانت آليات وأدوات السياسة الأميركية في المنطقة معرقة ومجهضة لكل خطوات ومبادرات الإصلاح.

من هنا فإننا من الأهمية بمكان أن لا نقبل أو لا تنظلي علينا لعبة الإصلاح الأميركي في العالم العربي والشرق الأوسط الكبير. فالإصلاح بكل بنوده وآفاقه، هو حاجة عربية أصيلة، ودفعنا كشعوب ومجتمعات تضحيات ودماء غزيرة لتثبيت هذا الخيار في الفضاء العربي.

ومن المغالطات التاريخية الكبرى أن نتعامل مع هذه المقولة بوصفها طارئة على عالمنا العربي، أو هي خاصة بالمشروع الأميركي للإصلاح، مما يحول على المستوى الفعلي من تنفيذ خطوات إصلاحية في العالم العربي. وعليه فإن الإصلاح السياسي والثقافي والاقتصادي في العالم العربي، هو حاجة عربية أصيلة وملحة وبعيداً عن كل الإسقاطات الخارجية التي لا تستهدف سوى مصالحها وأجندتها الإستراتيجية.

وإن هذه الحاجة العربية الملحة والمتعاضمة باستمرار، لا تلغيها شعارات ومشروعات الولايات المتحدة الأميركية للإصلاح. ولعلنا نجد وبوضوح في الأفق السياسي للمشهد العربي مقولات التأجيل ومشروعات التسويق ويافظات التعليق بدعوى المشروعات والضغوطات الأميركية والأوروبية.

وإننا نعتقد أن هذه المقولات والمشروعات العربية التي تبرر الجمود والتوقف عن مشروعات الإصلاح وفق الأجندة والإرادة العربية، هي ليست مؤمنة بشكل عميق وحقيقي بضرورات الإصلاح في العالم العربي، وتبحث باستمرار عن حجج لترحيل الإصلاح أو تأجيله أو تعليقه وربطه بقضايا ومسائل، نحن نعتقد بشكل جازم أن الإصلاح هو طريقنا لنيل حقوقنا في تلك القضايا والمسائل.

وما نود أن نؤكد عليه في هذا السياق، هو أن إصلاح الأوضاع في العالم العربي وفي حقول الحياة المختلفة، هو حاجة عربية أصيلة وشوق تاريخي لكل نخب الأمة. لذلك لا يجوز إغفال هذه الحقيقة أو تشويهها، لأنها تستند إلى عمق تاريخي وشواهد معاصرة، بدعوى أن الولايات المتحدة الأميركية هي صاحبة مشروع الإصلاح في المنطقة.

إن المجتمعات العربية بكل فئاتها وشرائعها، طالبت وتطالب بإصلاح أوضاعها وتطوير أحوالها، وفي الوقت الذي كانت السياسة الأميركية في المنطقة تحارب كل دعوات الإصلاح، وتجهض كل خطواته ومبادراته. لذلك لا يصح بأي شكل من الأشكال، أن نزور حقائق التاريخ، وندعي ادعاءات تكذبها وقائع الراهن وأشواق الأمة العميقة للإصلاح والتطوير والتقدم. كما أننا نعتقد وبشكل عميق، أننا لا نتمكن على الصعيد العملي من مجابهة مخططات الولايات المتحدة الأميركية تجاه منطقتنا إلا بالانخراط في مشروع الإصلاح وفق الأجندة والإرادة العربية.

ووجود مشروعات أميركية وغربية للإصلاح في منطقتنا هو مدعاة للتفكير في مشروع عربي للإصلاح نبدأ بتنفيذ خطواته وبرنامجه. فمن الخطأ أن نواجه مخططات أميركا في المنطقة، بالنكوص من حاجاتنا ومتطلباتنا الحقيقية.

إننا بحاجة أن نصمت إلى حاجاتنا ومتطلباتنا، بعيداً عن مخططات الآخرين وشعاراتهم ومشروعاتهم. ونرتكب جريمة كبرى بحق أنفسنا وتاريخنا، حينما نتوقف عن مشروعات تلبي حاجاتنا وتفي بمتطلباتنا بدعوى أن الآخرين قد حملوا ذات الشعار أو المشروع.

كما أننا نعتقد وبشكل جازم أن الإصلاح الحقيقي لأوضاعنا وأحوالنا، لا يمكن أن يستورد أو نجلبه من الخارج، وإنما هو نابع من داخلنا وحاجاتنا الذاتية. ونحن الذين ينبغي أن نبلور لأنفسنا خطة للإصلاح ومشروعاً للتغيير والتطوير.

وبطبيعة الحال لا يمكن أن نمنع الآخرين عن التفكير في أوضاعنا وأحوالنا، ولكن تفكيرهم ليس مشروعنا، وإرادتهم ليست إرادتنا. والمطلوب دائماً هو بلورة إرادة عربية ذاتية، تتجه صوب الإصلاح والتطوير، بعيداً عن مخططات الآخرين وأجندتهم الخاصة والإستراتيجية.

ونحن هنا لا ندعو إلى عدم إدراك تطورات اللحظة الراهنة وتحولاتها، ولكننا نريد أن نقول أن حجر الأساس في مشروعات الإصلاح في العالم العربي ليس مشروعات الآخرين واستهدافاتهم، وإنما هو إرادتنا وحاجتنا الفعلية إلى الإصلاح.

لذلك فإن المطلوب ليس التحايل على مشروعات الآخرين أو تزويرها، وإنما الإنصات الدقيق لحاجاتنا ومتطلباتنا الذاتية والداخلية بعيداً عن كل ضغوطات الخارج وإملاءاته. فقوتنا الحقيقية ليست في الانصياع

لمشروعات الخارج أو تمرير أجندته، وإنما في المزيد من التلاحم الداخلي وتطوير مستوى الرضا بين السلطة والمجتمع في المجال العربي. فقوة دولنا في استنادها على مجتمعاتها وشعوبها، وهذا يتطلب باستمرار تطوير مستوى الانسجام والمشاركة بين الطرفين. فصم الأذان تجاه إيقاع المجتمع ومتطلباته وحاجاته، هو الذي يخلق الظروف والمناخ المناسب للخضوع لإملاءات الخارج وأجندته.

ولابد أن ندرك أن إصلاح الأوضاع وتطوير الأحوال على الصعد كافة، هو من السنن الاجتماعية الرئيسية، لأن التوقف عن التطوير والجمود على الحال، سيكلفنا خسائر أكبر بكثير من الخسائر المتوقعة لمشروع التطوير والإصلاح.

حيث إننا نعيش في ظل ظروف وتطورات تطل العالم بأسره، وتؤكد وتلح في التأكيد، على أن إصلاح الأوضاع هو أسهل الخيارات وأقلها كلفة. وإن تلكؤ أي مجتمع عن هذا، سيفقده استقلاله وسيدخله في أتون الضغوطات والإكراهات التي ستكلف هذا المجتمع الكثير من الخسائر والأثمان.

إننا مع الإصلاح الذي ينطلق من ذاتنا ولبلي حاجاتنا ومتطلباتنا، ولكننا نعيش في ظل أوضاع إقليمية ودولية تدفعنا إلى الاعتقاد أن تراخيها أو تراجعنا عن مشروع الإصلاح وفق رغبتنا وحاجاتنا ومتطلباتنا، سيدفع المترصبين بنا إلى الضغط علينا وتحميلنا أجندتهم ومشروعاتهم.

لذلك فإن التأخير أو التوقف عن مشروعات الإصلاح في العالم العربي، ليس في مصلحة استقرار واستقلال عالما العربي. وأود في إطار التأكيد على أن الإصلاح حاجة عربية، قبل أن يكون أي شيء آخر، أن أركز على النقاط التالية:

١- إن إصلاح الأوضاع في العالم العربي، ليس تطلعا اجتماعيا وشعبيا فحسب، بل هو ضرورة قصوى للاستقرار السياسي في العديد من البلدان العربية.

إذ أن هذه الدول تعيش أوضاعا وأحوالا، تستلزم الانخراط الحقيقي في مشروعات الإصلاح حتى يتسنى لها الخروج من مأزق الفتن والتحويلات العشوائية غير المدروسة.

فالإصلاح حاجة اجتماعية وشعبية، كما هو ضرورة للاستقرار السياسي. لذلك من الخطأ أن يتم التعامل مع مقولة ومشروع الإصلاح بوصفه مهدداً للمكاسب أو محرضاً على الحكومات.

إن الإصلاح السياسي في العالم العربي، حاجة ماسة للجميع وبدون استثناء، والفوائد والأرباح المتوقعة منه أيضاً شاملة للجميع. فإن الظروف السياسية والاجتماعية في العالم العربي، وصلت إلى مستوى صعوبة بقاء الأمور والأوضاع على حالها، وإن الإصلاح وتطوير الأوضاع هو أقل الطرق خسائر سياسية واجتماعية وإنسانية.

وإن الإصرار على إبقاء الأمور على حالها، يندرج بكونها خطيرة على الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية. لهذا فإن الإصلاح هو ضرورة للحكومات والمؤسسات الرسمية، كما هو يلبي طموحات وتطلعات المجتمعات العربية.

٢- بدون إغفال دور العوامل الخارجية وتأثيراتها السلبية على مستقبل القضية الفلسطينية، فإننا نستطيع القول: إن إصلاح الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العالم العربي، هو من العوامل والحقائق المساندة لنضال وجهاد الشعب الفلسطيني.

ونخطئ حينما نتصور أن إبقاء الأمور على حالها، سيوفر لنا إمكانية الدعم والإسناد للقضية الفلسطينية. إن إصلاح أوضاعنا وتطوير أحوالنا الاقتصادية والاجتماعية والقبض على أسباب الاستقرار السياسي العميق وتمتين أواصر العلاقة بين السلطة والمجتمع في الفضاء العربي، كل هذا يصب في المحصلة النهائية لصالح القضية الفلسطينية. وذلك لأن هيمنة المشروع الصهيوني في المنطقة، هو وعبر التسلسل المنطقي هو من جراء اهتراء حياتنا السياسية وتراجع أدائنا الاقتصادي. وإن جمود الأوضاع سيشتجع العدو الصهيوني على المزيد من الغطرسة والهيمنة.

وفي تقديري أن الرد الاستراتيجي على المشروع الصهيوني وهيمنته وغطرسته وذبحه اليومي لأبناء الشعب الفلسطيني، هو في إصلاح أوضاع العالم العربي وإنهاء نقاط التوتر ومجالات الضعف، وذلك حتى يتسنى لعالمنا العربي ومن موقع القدرة والتميز دعم الشعب الفلسطيني وصولاً لتأسيس دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

وجماع القول: إن الإصلاح في العالم العربي غير قابل للتأجيل والترحيل، لأنه خيارنا الحيوي الوحيد، الذي تتمكن من خلاله تطوير مستوى الاستقرار وتعزيز البناء الداخلي الوطني والقومي ومجابهة مخاطر الخارج وتحدياته المتعددة والمتشعبة.

وثمة حقيقة أساسية في هذا السياق ينبغي البوح بها وهي: أن العالم العربي بكل دوله وشعوبه وبعيداً عن المشاريع الإصلاحية المطروحة من قبل جهات دولية عديدة، التي وصل عددها إلى (٢١ مبادرة) هو بحاجة إلى عملية إصلاح تنبثق من إرادته الذاتية، وتجيّب بشكل حضاري على تحدياته ومازقه. ولم يعد مجدداً التحجج بوجود مشروعات دولية للإصلاح في العالم العربي ومنطقة الشرق الأوسط، لأن بعض النخب العربية تنظر إلى وجود مبادرات دولية على الصعيد، يلزمنا بتأجيل هذا المشروع، والانخراط في مشروع مقاومة التدخلات الأجنبية في مناطقنا ودولنا.

بينما القراءة السليمة والواعية لهذه المبادرات، ينبغي أن تدفعنا إلى الإسراع في مشروع الإصلاحات السياسية والثقافية والاقتصادية في العالم العربي ووفق أجندتنا الذاتية، وحتى تتمكن من إفشال كل المخططات التي

تستهدف فرض أنماط معينة للإصلاح، أو تسعى إلى التدخل في شؤوننا. لا يمكننا اليوم ووفق التطورات الكبرى التي تجري في المشهد الإقليمي والدولي والمحلي، وكذلك حجم التحديات التي تواجهنا، من الوقوف سلبين أمام حاجتنا الملحة إلى الإصلاح على الصعيد السياسية والثقافية والاقتصادية.

فحاجتنا إلى الإصلاح، نابعة من أوضاعنا وأحوالنا التي تتراجع وتعيش القهقري، وإصرارنا على أن خيار الإصلاح هو جسر الجميع للخروج من مأزق الراهن، هو بسبب إدراكنا العميق أن التأخر عن الاستجابة الحقيقية لتحديات اللحظة الراهنة ومتطلباتها، سيكلفنا الكثير، وسيدخلنا في ظروف وأوضاع لا تنسجم وتطلعاتنا لواقعنا العربي.

كما أننا كدول وشعوب عربية، لا يمكن أن نواجه تحديات الخارج ومخططاته ومشاريعه ومبادراته، إلا بسحب البساط منها، وسد ثغرات واقعنا الداخلي. وكل هذا لا يتم إلا بالانخراط في مشروع الإصلاح، الذي يزيل الاحتقانات، وينهي التوترات، ويوجب إجابة فعلية على تحديات المرحلة.

ولمعطيات ومؤشرات وحقائق سياسية ومجتمعية قائمة في الفضاء العربي، نستطيع القول: إن تأخير مشروع الإصلاح، سيكلف العالم العربي الكثير من الخسائر البشرية والمادية، وسيفاقم من التوترات والتهديدات على المستويين الداخلي والخارجي.

فالحلقة الزمنية الحالية، هي لحظة الانخراط في مشروع الاصطلاحات ووفق أجندة وأولويات عربية، وأي تأخير لأي سبب من الأسباب، يعني ضياع الفرصة والمزيد من الأزمات والتوترات والمخاطر. لذلك فإننا نعتقد أن خيار الإصلاح السياسي في اللحظة الراهنة، هو الخيار القادر على إخراج مؤسسة الدولة في العالم العربي من الكثير من نقاط ضعفها وقصورها البنيوي والوظيفي.

كما أن هذا الخيار، هو القادر على ضبط المجتمع، وإنهاء توتراته بعيداً عن خيارات العنف والعنف المضاد. لذلك فإن الإصلاح السياسي حاجة عربية أكيدة، وضرورة مشتركة للدولة والمجتمع. وإن العلاقة جد قريية بين مفهوم الأمن، ومفهوم الإصلاح إذ في ظل الأوضاع الإقليمية المتوترة، لا يمكن صيانة الأمن الوطني لكل دولة عربية، إلا بمشروع الإصلاح، الذي ينهي الكثير من العوامل والأسباب التي تفضي أو تؤدي في محصلتها النهائية إلى الإخلال بالأمن والاستقرار.

فالأمن الشامل اليوم، أضحي ضرورة لكل شيء. فلا تنمية بلا أمن، ولا استقرار بلا أمن ولا علاقات طبيعية بلا أمن. ولكن السؤال الذي يطرح دائماً: هل يمكن أن نحقق الأمن الشامل بدون الإصلاح السياسي؟ إننا نرى ومن خلال تجارب العديد من الأمم والشعوب، أن الإصلاح وما يخلق من ظروف وأوضاع جديدة، من المداخل الأساسية والضرورية لإنجاز مفهوم الأمن.

فالإصلاح السياسي حاجة عربية، لأنه سبيلنا لتحقيق أمننا الشامل ولا يمكننا بأية حال من الأحوال، أن نهني عوامل الإخلال بالأمن في الفضاء العربي، إلا بالانخراط الحقيقي في مشروع الإصلاحات السياسية والثقافية والاقتصادية.

وجماع القول: إن العالم العربي بكل دوله وشعوبه، بحاجة أن يخطو خطوات عملية وحقيقية في مشروع الإصلاح. وذلك من أجل إنهاء الاحتقانات والتوترات الداخلية، وحتى يتمكن هذا الفضاء السياسي من امتلاك القدرة الحقيقية على مجابهة تحديات الخارج ومشروعاته ومبادراته.

العالم العربي ودولة المواطنة:

لعلنا لا نأت بجديد حين القول: أن أغلب المجال العربي بكل دوله وشعوبه، يعاني من تحديات خطية وأزمات بنيوية، ترهق كاهل الجميع، وتدخلهم في أتون مآزق كارثية. فبعض دول هذا المجال العربي، دخلت في نطاق الدول الفاشلة، التي لا تتمكن من تسيير شؤون مجتمعها، مما أفضى إلى استفحال أزماتها ومآزقها على كل الصعد سواء الاقتصادية أو الأمنية أو السياسية. والبعض الآخر من الدول والمجتمعات، مهدد في وحدته الاجتماعية والسياسية، حيث قاب قوسين أو أدنى من اندلاع بعض أشكال وصور الحرب الأهلية.

ودول أخرى تعاني من غياب النظام السياسي المستقر، ولا زالت أطرافه ومكوناته السياسية والمذهبية، تتصارع على شكل النظام السياسي، وطبيعة التمثيل لمكونات وتعبيرات مجتمعها. إضافة إلى هذه الصور، هناك انفجار للهويات الفرعية في المجال العربي بشكل عمودي وأفقي، مما يجعل النسيج الاجتماعي مهددا بحروب وصراعات مذهبية وطائفية وقومية وجهوية. ونحن نعتقد أن اللحظة العربية الراهنة، مليئة بتحديات خطيرة، تهدد استقرار الكثير من الدول والمجتمعات العربية، وتدخل الجميع في أتون نزاعات عبثية، تستنزف الجميع وتضعفهم، وتعمق الفجوة بين جميع الأطراف والمكونات.

وفي تقديرنا أن المشكلة الجوهرية، التي ساهمت بشكل أو بآخر في بروز هذه المآزق والتوترات في المجال العربي، هي غياب علاقة المواطنة بين مكونات وتعبيرات المجتمع العربي الواحد. فالمجتمعات العربية تعيش التنوع الديني والمذهبي والقومي، وغياب نظام المواطنة كنظام متجاوز للتعبيرات التقليدية، جعل بعض هذه المكونات تعيش التوتر في علاقتها، وبرزت في الأفق توترات طائفية ومذهبية وقومية. فالعلاقات الإسلامية - المسيحية في المجال العربي، شابها بعض التوتر، وحدثت بعض الصدمات والتوترات في بعض البلدان العربية التي يتواجد فيها مسيحيون عرب.

وفي دول عربية أخرى، ساءت العلاقة بين مكوناتها القومية، بحيث برزت توترات وأزمات قومية في المجال العربي. وليس بعيدا عنا المشكلة الأمازيغية والكردية والأفريقية. وإضافة إلى هذه التوترات الدينية والقومية، هناك توترات مذهبية بين السنة والشيعة، وعاشت بعض الدول والمجتمعات العربية توترات مذهبية خطيرة

تهدد استقرارها السياسي والاجتماعي .

فحينما تتراجع قيم المواطنة في العلاقات بين مكونات المجتمعات العربية، تزداد فرص التوترات الداخلية في هذه المجتمعات . لهذا فإننا نعتقد أن العالم العربي يعيش مأزق خطيرة على أكثر من صعيد، وهي بالدرجة الأولى تعود إلى خياراته السياسية والثقافية . فحينما يغيب المشروع الوطني والعربي، والذي يستهدف استيعاب أطراف المجتمع العربي، وإخراجه من دائرة انحباسه في الأطر والتعبيرات التقليدية إلى رحاب المواطنة .

فإن هذا الغياب سيدخل المجتمعات العربية في تناقضات أفقية وعمودية، تهدد استقرارها السياسي والاجتماعي .

وإن نزعات الاستئصال أو تعميم النماذج، لا تفضي إلى معالجة هذه الفتنة والمحنة، بل توفر لها المزيد من المبررات والمسوغات .

فدول المجال العربي معنية اليوم وبالدرجة الأولى بإنهاء مشاكلها الداخلية الخطيرة، التي أدخلت بعض هذه الدول في خانة الدول الفاشلة والبعض الآخر على حافة الحرب الداخلية التي تنذر بالمزيد من التشظي والانقسام . فما تعانیه بعض دول المجال العربي على هذا الصعيد خطير، وإذا استمرت الأحوال على حالها فإن المجال العربي سيخرج من حركة التاريخ، وسيخضع لظروف وتحديات قاسية على كل الصعيد والمستويات .

وإن حالة التداعي والتآكل في الأوضاع الداخلية العربية، لا يمكن إيقافها أو الحد من تأثيراتها الكارثية، إلا بصياغة العلاقة بين أطراف المجتمع على قاعدة المواطنة المتساوية في الحقوق والواجبات . وإن غياب مقتضيات وحقوق المواطنة في الاجتماع السياسي العربي، سيقوي من اندفاع المواطنين العرب نحو انتماءاتهم التقليدية، وعودة الصراعات المذهبية والقومية والدينية بينهم، وسيوفر لخصوم المجال العربي الخارجين إمكانية التدخل والتأثير في رهن هذا المجال ومستقبله .

فالمجتمعات العربية كغيرها من المجتمعات الإنسانية، التي تحتضن تعدديات وتنوعات مختلفة، لا يمكن إدارة هذه التعدديات على نحو إيجابي إلا بالقاعدة الدستورية الحديثة [المواطنة] كما فعلت تلك المجتمعات الإنسانية التي حافظت على أمنها واستقرارها .

فالاستقرار الاجتماعي والسياسي العميق في المجتمعات العربية، هو وليد المواطنة بكل حمولتها القانونية والحقوقية والسياسية . وأي مجتمع عربي لا يفي بمقتضيات هذه المواطنة، فإن تباينات واقعه ستنفجر وسيعمل كل طرف للاحتواء بانتماءه التقليدي والتاريخي . مما يصنع الحواجز النفسية والاجتماعية والثقافية والسياسية بين مكونات المجتمع الواحد .

وفي غالب الأحيان فإن هذه الحواجز، لا تصنع إلا بمبررات ومسوغات صراعية وعنفية بين جميع الأطراف . فتنتهي موجبات الاستقرار، ويدخل الجميع في نفق التوترات والمآزق المفتوحة على كل الاحتمالات . لهذا فإن دولة المواطنة هي الحل الناجح لخروج العالم العربي من مأزقه وتوتراته الراهنة .

فدولة المواطنة هي التي تصنع الاستقرار وتحافظ عليه، وهي التي تستوعب جميع التعدديات وتجعلها شريكة فعلية في الشأن العام، وهي التي تجعل خيارات المجتمع العليا منسجمة مع خيارات الدولة العليا والعكس، وهي التي تشعر الجميع بأهمية العمل على بناء تجربة جديدة على كل المستويات، وهي التي تصنع الأمن الحقيقي لكل المواطنين في ظل الظروف والتحديات الخطيرة التي تمر بها المنطقة .

والمجتمعات لا تحيا حق الحياة، إلا بشعور الجميع بالأمن والاستقرار . لهذا فإن الأمن والاستقرار لا يبني بإبعاد طرف أو تهميشه، وإنما بإشراكه والعمل على دمج وفق رؤية ومشروع متكامل في الحياة العامة . وهذا لا تقوم به إلا دولة المواطنة، التي تعلي من شأن هذه القيمة، ولا تفرق بين مواطنيها لاعتبارات دينية أو مذهبية أو قومية . فهي دولة الجميع، وهي التمثيل الأمين لكل تعبيرات وحراك المجتمع .

فالمجال العربي اليوم من أقصاه إلى أقصاه، أمام مفترق طرق . فإما المزيد من التداخي والتآكل، أو وقف الانحدار عبر إصلاح أوضاعه وتطوير أحواله، والانخراط في مشروع استيعاب جميع أطرافه ومكوناته في الحياة السياسية العامة . فالخطوة الأولى المطلوبة للخروج من كل مأزق الراهن وتوتراته، في المجال العربي، هي أن تتحول الدولة في المجال العربي إلى دولة استيعابية للجميع، بحيث لا يشعر أحد بالبعد والاستبعاد . دولة المواطن بصرف النظر عن دينه أو مذهبه أو قومه، بحيث تكون المواطنة هي العقد الذي ينظم العلاقة بين جميع الأطراف . فالمواطنة هي الجامع المشترك، وهي حصن الجميع الذي يحول دون افتتات أحد على أحد . وخلاصة القول : أن دولة المواطنة المتساوية في الحقوق والواجبات، هي خشبة الخلاص من الكثير من المآزق والأزمات .

العالم العربي والحكم الرشيد :

يعيش العالم العربي بكل دوله وشعوبه اليوم، الكثير من التحولات والتطورات المتسارعة . حيث دشنت لحظة سقوط نظام بن علي في تونس عملية التغييرات والتحولات التي لا زال تأثيرها ممتدا ومتواصلا في كل أرجاء العالم العربي بمستويات وأشكال متفاوتة ومختلفة . ولا ريب أن ما يجري من أحداث وتطورات في بعض البلدان العربية، هو مذهل وغير متوقع وكل المعطيات السابقة، لا تؤشر أن ما حدث سيكون قريبا .

لهذا فإن كل هذه التطورات والتحولات هي بمستوى من المستويات مفاجئة للجميع . لذلك فإن النخب السياسية في العالم العربي بكل أيديولوجياتها وخلفياتها الفكرية، كانت تعيش حالة من اليأس تجاه قدرة

الشعب أو الشعوب العربية من إحداث تحولات دراماتيكية في واقعها السياسي وواقع المنطقة بشكل عام .

ولكن جاءت أحداث وتطورات وتحولات تونس ومن بعدها مصر ، لكي تثبت عكس ما كانت تروجه بعض الأيدلوجيات والنخب تجاه الجماهير وقدرتها على إحداث تغيير سياسي في واقعها العام . والملفت للنظر والذي يحتاج إلى الكثير من التأمل العميق هو أن جيل الشباب ، أي جيل الإعلام الجديد من الفيسبوك وتويتر ويوتيوب ، هو الذي قاد عملية التغيير ، وهو الذي تمكن من تحريك الشارع العام في تونس ومصر . فالجيل الجديد الذي كانت تصفه بعض النخب والجماعات ، بأنه جيل ترعرع بدون قضية عامة يسعى من أجلها ويناضل في الدفاع عنها عكس أجيال الخمسينيات والستينيات ، هو الذي قاد عملية التغيير ، وبوسائله السلمية استطاع أن يحرك كل النخب وكل شرائح وفئات المجتمع الأخرى .

لهذا فإن ما حدث ويحدث في العالم العربي اليوم هو مذهل ، وقد أنهى حقبة وتداعيات أحداث الحادي عشر من سبتمبر حيث كان الغرب ينظر إلى شرائح المجتمعات العربية المختلفة بوصفها مشروع قائم أو محتمل للإنسان الإرهابي الذي يفجر نفسه ويقوم بأعمال عنفية لا تنسجم وقيم الدين وأعراف العالم العربي وتقاليده الراسخة .

فما جرى في تونس ومصر ، حيث حضر الشباب ، ومارسوا حقهم بالتعبير عن الرأي ، أنهى على المستوى الاستراتيجي حقبة بقاء الشباب العربي تحت تهمة وتداعيات أحداث الحادي عشر من سبتمبر .

فالنموذج الجديد الذي قدمه الشباب العربي في تونس ومصر وغيرها من الدول العربية التي تشهد حراكا اجتماعيا وسياسيا ومطلبيا هو أنه جيل يستحق أن يعيش حياة كريمة وأن تعاطيه الشأن العام عبر عنه خارج الأطر والأحزاب الأيدلوجية ، وإنما مارسه بطريقته الخاصة ، والمذهل في الأمر أن هذه الطريقة غير المتوقعة هي التي أتت أكلها ، ونجحت في إحداث تغييرات وتحولات سياسية واجتماعية كبرى في أكثر من بلد عربي . لهذا فإننا نعتقد أن المنطقة العربية بأسرها ، تعيش مرحلة جديدة على أكثر من صعيد . وما نود أن نؤكد عليه في هذا السياق هي

النقاط التالية :

١ - إن المجتمعات والشعوب العربية تستحق حكومات وأنظمة سياسية متطورة ومدنية ، وتفصح المجال للكفاءات الوطنية المختلفة للمشاركة في تنمية الأوطان العربية وتطويرها على مختلف الصعد والمستويات . والذي يلاحظ أن الدول العربية التي كانت أو لا زالت في منأى من موجة المطالبة بالإصلاحات والتغييرات ، هي تلك الدول التي تعيش في ظل أنظمة وحكومات فيها بعض اللمسات أو الحقائق الديمقراطية ، أو تمكنت من حل بعض مشاكل شعبها الاقتصادية والاجتماعية . ومع ذلك فإننا نعتقد أن هذه الموجة ستطال بشكل أو بآخر كل الدول والشعوب العربية .

ونحن نعتقد أن مسارعة الدول العربية في القيام بإصلاحات سياسية ودستورية واقتصادية ، سيقبل من فرص

خروج الناس إلى الشارع إلى المطالبة بحقوقهم . وما جرى في تونس ومصر ، يوضح بشكل لا لبس فيه أن المجتمعات العربية تستحق أوضاعا سياسية واقتصادية وقانونية أفضل مما تعيشه الآن .

٢ - إن التحولات السياسية الكبرى التي تحققت في تونس ومصر ، وموجاتهما الارتدادية في أكثر من بلد عربي ، تجعلنا نعتقد وبعمق أن المشاكل الكبرى وبالذات على الصعيد السياسي متشابهة في أغلب الدول العربية . فالحكومات والأنظمة السياسية في هذه الدول ، هي أنظمة ذات قاعدة اجتماعية ضيقة ، مع تضخم في أجهزتها الأمنية التي تمارس الإرهاب والقمع بكل صوره وأشكاله ، مما زاد من الاحتقانات ، وراكم من المشكلات البنيوية التي يعيشها المجتمع والدولة في هذا البلد العربي أو ذاك .

وبفعل هذه الحقيقة تمكنت هذه الدول التسلطية من إفراغ كل الأشكال والحقائق الديمقراطية الموجودة في أكثر من بلد عربي من مضمونها الحقيقي ، حتى أضحت نموذجاً صارخاً للمقولة التي أطلقها المفكر المصري (عصمت سيف الدولة) بالاستبداد الديمقراطي . فالأشكال الديمقراطية أصبحت عبئاً حقيقياً على المجتمعات العربية ونخبها السياسية والاجتماعية والثقافية ، لأنه باسم الديمقراطية يتم تأييد السلطة واحتكار عناصر القوة وتستفحل من جراء هذا كل أمراض الاستبداد والديكتاتورية .

٣ - إن الإصلاح السياسي الذي نراه أنه جسر عبور لكل الدول العربية إلى مرحلة جديدة ، تؤهلها لتجاوز بعض مشكلاتها ، ومعالجة أزماتها الداخلية ، ويحصنها من خلال تطوير علاقة الدولة بمجتمعها تجاه كل التحديات والمخاطر . أقول أن هذا الإصلاح السياسي هو ضرورة حكومية - رسمية ، كما هو حاجة وضرورة مجتمعية .

فهو (الإصلاح) ضرورة للحكومات العربية لتجديد شرعيتها الوطنية وتوسيع قاعدتها الاجتماعية ولكي تتمكن من مواجهة التحديات المختلفة . كما هو (أي الإصلاح) ضرورة وحاجة للمجتمعات العربية ، لأنه هو الذي يخرج الجميع من أتون التناقضات الأفقية والعمودية الكامنة في قاع المجتمعات العربية ، وهو الذي يصيغ العلاقة بين مختلف المكونات على أسس الاحترام المتبادل والمواطنة المتساوية في الحقوق والواجبات . ومن المعلوم أن الانغلاق في السلطة سمة من سمات الدولة التسلطية (على حد تعبير خلدون النقيب في كتابه: الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر - دراسة بنائية مقارنة).

وهو يعبر عن حالة غير طبيعية في مسيرة الدولة الحديثة ، هي حالة التماهي بين السلطة والدولة . لهذا فإن العالم العربي بحاجة إلى أنظمة سياسية حديثة تستجيب لشروط العصر وتناسب والدينامية الاجتماعية المتدفقة .

٤ - إن التجارب والتحولات السياسية الكبرى ، تجعلنا نعتقد أن الشيء الأساسي الذي يجعل عمر الدول طويلاً وممتداً عبر التاريخ ، ليس هو ترسانتها العسكرية وموقعها الجغرافي والاستراتيجي ، وإنما هو قبول ورضا الناس بها . إذ أن كل تجارب الدول عبر التاريخ الطويل تثبت بشكل لا لبس فيه أن حكم الناس

بالإكراه، قد يطول، إلا أنه لا يدوم. وإن عمر الدول واستمرارها مرهون بقدره هذه الدول على تحقيق رضا وقبول الناس بها. بمعنى أن الدول حتى ولو كانت إمكاناتها البشرية محدودة وثرواتها الطبيعية والاقتصادية متواضعة، إلا أن رضا الناس بها، وقبول الشعب بأدائها وخياراتها، فإن هذا الرضا والقبول يجبر الكثير من نواقص الدولة الذاتية أو الموضوعية، ويمدها بأسباب الاستمرار والديمومة.

فالذي يديم الدول ويوفر لها إمكانية الاستمرار، هو مشاركة الناس في شؤونها المختلفة، واحتضانهم إلى مشروعاتها، وشعورهم بأنها (أي الدولة) هي التعبير الأمثل لآمالهم وطموحاتهم المختلفة. وما جرى في تونس ومصر من أحداث وتحولات سياسية سريعة، يؤكد هذه الحقيقة. فكل المؤسسات والأجهزة العسكرية، لم تستطع أن تدافع عن مؤسسة السلطة التي يرفضها الناس ويعتبرونها معادية لهم في حياتهم اليومية وتصوراتهم لذاتهم الجمعية والمستقبلية. لهذا فإننا نعتقد إن إسراع الدول في إصلاح أوضاعها وتطوير أنظمتها القانونية والدستورية وتوسيع قاعدتها الاجتماعية وتجديد شرعيتها السياسية، كل هذه العناصر تساهم في إعطاء عمر جديد لهذه الدول.

فتحرك عجلة الإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي في دولنا العربية، أضحي اليوم من الضرورات والأولويات، التي تحول دون دخول دولنا العربية في أتون المشكلات والأزمات التي تعوق من مسيرتها ودورها في الحياة الوطنية والقومية والدولية.

ومن المؤكد أن اقتراب الدول العربية من قيم ومعايير الحكم الرشيد، هو الذي سيعيد الاعتبار إلى المنطقة العربية، وهو السبيل المتاح والممكن اليوم للخروج من الأزمات والمآزق على الصعيدين الداخلي والخارجي.

وحده الحكم الرشيد بكل قيمه ومضامينه ومقتضياته، هو الذي سيعيد العالم العربي إلى حركة التاريخ، ودون ذلك ستبقى المنطقة بكل ثرواتها البشرية والاقتصادية بعيدا عن القبض على أسباب التقدم والاستمرار الحضاري.

المحور الثالث : نحو حركة عربية مدنية :

لقد أبانت التطورات والتحولات الكبرى، التي جرت في أكثر من بلد عربي، هو أن مشاكل البلاد العربية متشابهة مع بعضها البعض، وإن الشعوب العربية من المحيط إلى الخليج تتفاعل وتتعاطف مع بعضها البعض، كما أن آمال هذه الشعوب وطموحاتها السياسية والمدنية متطابقة إلى حد كبير. فالجميع يشعر أنهم يستحقون أنظمة سياسية أفضل مما عليه اليوم، سواء من ناحية نوعية النخب السائدة، أو في طبيعة خياراتها السياسية والاقتصادية، أو تمثيلها لتعبيرات ومكونات المجتمع المختلفة. فهي (أي الشعوب العربية) تنشأ بمستويات مختلفة أنظمة سياسية جديدة تنسجم ومعايير الحكم الرشيد، وهي تتطلع إلى تحسين نوعية الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية فيها.

لهذا فإن الشعوب العربية - مع اختلاف في المستوى والدرجة - تعيش مشاكل واحدة، وتتطلع إلى أهداف وغايات متشابهة. كما أن التحولات الأخيرة التي جرت في البلاد العربية تجاوزت بعض المشكلات التي كانت تهدد بعض البلدان في وحدتها الداخلية والوطنية. فجميع الأطياف الدينية والمذهبية والاجتماعية والجهوية، ساهمت في عملية التغيير السياسي، وإنها تكاتفت وتضامنت مع بعضها البعض من أجل تفكيك حوامل الاستبداد السياسي الجاثم على صدور الجميع.

فهذه التحولات أخرجت الجميع من سجون الطائفية والمذهبية والجهوية، وأعلنت من شأن الشخصية الوطنية الجامعة. فالملايين التي خرجت في البلدان العربية وتطالب بتغيير أنظمتها السياسية، كانت من جميع الأطياف والمكونات. فالإصلاح السياسي ليس مهمة طرف دون آخر، وإنما هو مهمة الجميع. وإن الاستبداد السياسي بكل متوالياته، هو المسئول الأول عن نزعات التشطي التي سادت في أكثر من بلد عربي تحت عناوين ويافطات دينية أو مذهبية أو قومية أو جهوية.

فالأنظمة السياسية الشمولية هي التي تعمل على تنمية الفوارق الأفقية والعمودية بين المواطنين. وهي التي تعمل عبر ممارساتها وبرامجها المختلفة إلى توتير العلاقة وتأزيمها بين أهل الأديان والطوائف والقوميات. فالتعددية الدينية والمذهبية والقومية الموجودة في العالم العربي، ليست هي المسئولة عن نزعات الاستئصال والتشطي، وإنما المسئول هو النظام السياسي العربي الذي يحتكر القوة والقرار باعتبارات وعناوين عصبوية ضيقة، فتمنح جميع المناصب والامتيازات لفترة قليلة من المجتمع، وتعمل على طرد وتهميش بقية المكونات والتعبيرات. لهذا فإننا نعتقد أن اللحظة العربية الراهنة، من اللحظات الحيوية القادرة على إخراج الكثير من الشعوب العربية من أتون ودهاليز الطائفية والمذهبية، وتدخلها في مرحلة بناء الدولة المدنية والمواطنة المتساوية في الحقوق والواجبات.

وإن هذه الغاية تتطلب العمل على بناء حركة مدنية عربية، تتجاوز الأطر والعناوين الضيقة، وتعمل على نسج العلاقة بين مختلف المكونات على أسس ومعايير جديدة، تساهم في تعزيز مرجعية الوطن والمواطنة الجامعة. وإن بناء الحركة المدنية العربية هو الذي يديم لحظة الإصلاح بكل أبعادها في العالم العربي، وهو الذي يوفر الإمكانية الحقيقية لمواجهة مخاطر الاستبداد بكل صنوفه.

وكما أن الاستبداد العربي يتعاون مع بعضه البعض، وينسق في مواقفه وخطواته المختلفة، ويتبادل الرأي والخبرة، فإن القوى والمؤسسات المدنية العربية معنية أيضا بهذا الأمر. فهي مطالبة بالتنسيق والتعاون مع بعضها البعض، وبزيادة وتيرة التلاقي وتبادل الرأي والخبرة.

ولعلنا لا نجانب الصواب حين القول: أن بزوغ الهويات الفرعية في العالم العربي، وتعلق المواطنين بها يعود إلى سببين أساسيين وهما: طبيعة علاقة السلطة بمجتمعها ومواطنيها، وهي علاقة غير محايدة تجاه عقائد وقناعات مواطنيها. فتنحول الدولة بمؤسساتها المختلفة إلى سلطة قابعة ونابذة لبعض مكونات مجتمعها.

فتضمحل علاقة المواطنة لصالح العناوين الفرعية.

والسبب الآخر هو غياب المؤسسات والأطر المدنية التي تتجاوز الانتماءات الفرعية لصالح قضايا ومفاهيم جامعة للمواطنين بعيدا عن انتماءاتهم التقليدية. وحينما تغيب المؤسسات الجامعة والحاضنة لجميع المواطنين مع احترام تام لعقائدهم وانتماءاتهم التاريخية، حينذاك يبحث المواطن عن مؤسسات أهلية تحميه من تغول الدولة ومؤسساتها، فلا يجد إلا الانتماء التقليدي أو التاريخي كعنوان لحمايته والدفاع عن مصالحه.

لهذا فإن تأسيس وبناء حركة مدنية عربية فاعلة وحيوية، يساهم في الحد من تغول السلطة والدولة في العالم العربي، ومن جهة أخرى تكون رافعة للمواطنين للخروج من آسار انتماءاتهم التاريخية لصالح الانتماء إلى المواطنة التي هي قاعدة الحقوق والواجبات.

المطلوب هو إخراج المجتمعات العربية من مستنقع الطائفية والقبلية والعشائرية، وهذا لن يتأتى إلا بحركة مجتمعية نشطة تتجاوز هذه العناوين، وتوفر البدائل والأطر المتجاوزة لها.

الخلاصة:

إننا ننظر ونتعامل مع التغيرات السياسية الراهنة في العالم العربي، بوصفها تحولات إيجابية، وهي الخطوة الأولى في مشروع التحول نحو الديمقراطية والتخلص من برائن الاستبداد والديكتاتورية ومتوالياتهما. وإن بناء الأنظمة السياسية في عالمنا العربي على أسس الحرية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والتداول السلمي للسلطة، سيعزز من حقائق التسامح في المجتمعات العربية، وسيطرد كل الحوامل والثقافات والنزعات المضادة لذلك. فما يجري اليوم من إصلاحات وتحولات في العديد من الدول العربية، هو بإرادة شعبية عربية بعيدا عن إملاءات الخارج ومؤامراته المختلفة.

لهذا فإننا نستطيع القول: أن العالم العربي اليوم، دخل فعلا وممارسة مرحلة جديدة تتجاوز فيها إحن الماضي ومعوقات الواقع الهيكلية. وإن تهاوي بعض الأنظمة المستبدة بشكل سريع، يشير بهذه المرحلة، ويؤكد أن الإرادة الشعبية هي حجر الزاوية في مشروع الإصلاح والتغيير في العالم العربي.

وإن أمام العالم العربي بكل دوله وشعوبه، فرصة تاريخية، لإعادة بناء أنظمتها السياسية على أسس جديدة تنسجم ومنطق العصر وحقائق الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة.

رياح التغيير والحياة البديلة

*ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الثالث للشبكة العربية للتسامح، بيروت، حزيران ١١٠٢
*تأملات فلسفية سياسية حول الحراك الاجتماعي الراهن وتأثيره على حالة التسامح في العالم العربي

د. شيرزاد احمد النجار*

عندما ثار الطلبة في أوروبا (على الأخص في فرنسا وألمانيا) في عام ١٩٦٨، أعطيت العديد من التفسيرات والتأويلات لتلك الأحداث والحراك الطلابي والاجتماعي. احد الذين نجحوا^١ في إعطاء تصورات فلسفية جديدة بالاهتمام كان المفكر والباحث الاجتماعي والانثروبولوجي والفلسفي الفرنسي (ميشال دي سيرتو Michel de Certeau) حيث ركز على مسألة (الحق في الكلام) وذلك في كتابه الشهير (أخذ الكلام The Capture of Speak) في سنة ١٩٦٨ ويصف اطلالات تلك الأحداث وصفا دقيقا يصح أن نصف به الأحداث التي تحدث في العالم العربي حيث يقول بما معناه:

شيء ما يحدث لنا وللمجتمع، شيء بدأ يتحرك، ظهر هذا الشيء في مكان ما فجأة، ملئ الشوارع، هذا الشيء يدور حولنا . . . ، ومن هذا الشيء ينتج ما يأتي: نحن بدأنا بالكلام . وبدا هذا وكأنه يحدث لأول مرة. ان هذه الحرية في الكلام هي في تصاعد مستمر بينما المؤسسات الاجتماعية تعمل بطريقة ترفض بها التعامل مع التواصل الفعّال.^٢

ولكن المشكلة هي: كيف يمكن أن تنال هذا الحق وماذا يحدث عندما يرفض أو ينكر أو يكبح هذا الحق؟ إن هذا الحق في الكلام يمثل رغبة جدية وجذرية في تغيير نمط الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية والنفسية وتتحول إلى حراك اجتماعي يعبر عن هذه الرغبة في التغيير؟ إن هذه الحالة وهذه الأوضاع تمثل حالة إبداع اجتماعية غير مسبوقه وهي تمثل "خيالا سياسيا" وتتوجه نحو "تأسيس خيالي للمجتمع" فهل يمكن إعطاء تأطير فلسفي لهذه الحالات وهل من الممكن أن تخلق هذه الحالات "فلسفة جديدة"؟ (في رأي (لوبلان) إن هذه الحالات تمثل "ممارسة جديدة للفلسفة" ظهرت بالتوازن مع أحداث وحدثت هي خارج الفلسفة.

وهذه الحالات لا يسميها (لوبلان) ب"اللحظة الفلسفية" كما أشار إليها (فردريك ورمز Worms) ^٤ لان هذه الطريقة في صنع الفلسفة قد انتهت، إلا أنها يمكن أن تعود بفعل المشكلات في المصدر مكونة مشكلة

* دكتوراه فلسفة في علم السياسة - جامعة فيينا - النمسا - أستاذ علم السياسة والقانون الدستوري المساعد جامعة صلاح الدين - اربيل

جديدة هي مشكلة (الحياة - العدالة) بدلا عن (البنية - الاختلاف).^٥

لقد بدأ تطور جديد يطل على الميدان الفلسفي ممثلا بـ "القدرة الخلاقة للحياة" معبرة عن مشهد سياسي واجتماعي جديد.^٦ وهذا يعتبر في رأي (ورمز)، ومستندا في هذا على وجهة نظر (دولوز)، بمثابة عبور إلى السياسة.^٧

ومن نتائج هذا العبور: الإسراع في عملية الحراك الاجتماعي المؤدية إلى تحليل النظام القائم والمطالبة بإصلاحه أو حتى بتغييره. وهنا يثار سؤال جوهري وهو: هل من الممكن أن يصبح هذا الحراك الاجتماعي بمثابة "صيرورة ثورية بدون مستقبل الثورة؟"

الجواب: نعم، يمكن أن يحدث هذا الشيء إذا لم يتحول الحراك الاجتماعي إلى عملية "خلق جماعي" و "إبداع جماعي". إن هذه العملية هي عملية حيوية تنتقل إلى صعيد الفعل الذي يعني نشاط "تمايز واختلاف يؤدي إلى العقل والعقلانية". إن ديمومة الحياة تجدها نفسها في وسط هذه العملية الثورية التي ستكون على مستويين:

المستوى الأول: عملية تحويل لمعايير الحياة (النبات، الحيوان، الإنسان)

المستوى الثاني: عملية تحويل المعايير في الحياة (الانتقال من الغريزة إلى العقل)^٨

وفي منظور (دولوز) إن الحياة هي بمثابة تطور أو نمو بشكل ما وهذا يعني أن هناك نقل للمعايير الاجتماعية والذي سيؤدي إلى عملية "الخلق" أو "الإبداع" والتي ستكون واضحة في مسألة تسييس الحياة.^٩ وهنا نتساءل عن ماهية عملية الخلق المجتمعية؟

في رأي (لوبلان) أنها عبارة عن عملية مضادة لعملية تكملة ترسيخ أنظمة المعايير القائمة والمسيطرة على المجتمع. وهذه العملية مرتبطة بالسياسة لذلك فالسياسة كعملية هي ليست قائمة بذاتها كشكل مستقل ومستقر وفق العوامل القانونية، بل بالعكس فإنها مرتبطة بـ "إمكانات جماعية غير مسبقة تجتاز أنظمة المعايير وتعرض عليها"^{١٠}

وتأسيسا على ما جاء أعلاه، فإن السياسة هي اعتراض وطرح شيء جديد مقابل المعايير المحددة الموجودة. وهكذا فإن التفكير في السياسة له طريقتان:^{١١}

السياسة كسلطة

السياسة ك لحظة تأثير الفوارق في الحدود أو المعايير

وهكذا فالسياسة هي :

إما شأن سلطوي أو شأن الصيرورة ؛ هي اما القانون المحدد لهوية وجه ما أو صيرورة مجهولة الهوية لكثرة معينة^{١٦} . وبهذا المعنى يؤكد (دولوز) بأن السياسة لا توجد . . . إلا بمثابة تجاوز عملية الخلق للسلطة . هكذا فإنها تميل إلى عدم الوجود إلا في القاطع الفريد الذي يظهر فجأة في نظام المعايير والحدود . . .^{١٣}

وهذه يسميها (دولوز) بالصيرورة التي تقيم في التاريخ ولكنها ليست محتوية فيه بل تفلت منه . لا قبل ولا بعد ولا حتى أثناء ولكن عبورا معينا معلقا أو قاطعا للمعايير ، إقحاما لتغيير ما ، هو نفسه المفكر من قبل فوكو . . . تحت صورة العصيان أو التمرد^{١٤} *soulevement* إذن السياسة لا توجد إلا من خلال صيرورات خلاقة وفي عملية الخلق والإبداع هناك إمكانيتان سياسيتان هما :^{١٥}

الصيرورة الفردية (في عملية الخلق الفردي)
صيرورات جماعية (في عملية الخلق الجماعي)

وفي رأي (دولوز) ان السياسة تهتم بالإمكانية الثانية والتي هي عبارة عن ”الخلق الجماعي” و”تأسيس خيالي للمجتمع” حسب قول (كاستورياديس *Castoriadis*)^{١٦} وهذا بسبب ان الصيرورة هي حالة استثنائية وهي خروج على القانون المحدد للسلطة وهي محاولة لترتيب تجزيئي لمختلف الأفعال الخلاقة .^{١٧} وهكذا فالسياسة هي عملية الخلق ، فالسياسة هي عملية خلق غير محصورة بمجموعة معينة من الناس في المجتمع بل هي لكل الناس .^{١٨}

إذن إذا كانت هذه هي السياسة (عملية خلاقة) فبأية طريقة تتمكن بها أن تعبر عن نفسها؟
السياسة كعملية ونشاط مستمر يمس المجتمع ككل يمكن لها أن تعبر عن نفسها إما ايجابيا أو سلبيا :^{١٩}
ايجابيا : توجه السياسة نفسها نحو مد مجالاتها إلى مجالات جديدة داخل تلك المجالات التي هي تحت سيطرة السلطة سلبيا : تركز هنا السياسة نفسها في رفض التوجهات السائدة للسلطة وتحاول العمل لتغيير المتواصل لتلك التوجهات (التي هي تعبر عن سياسة السلطة)

وهذا يعني ان السياسة هي عملية خلق لمعايير جديدة تشير إلى (معيارية سياسية) والتي تعني :
”قدرة على تحطيم المعايير القديمة ووضع معايير جديدة مكانها ، تطبع السياسة ، بدرجة أقل مما يعني نزعة تهميشية عملية مرتبطة بإمكانية تحرير هوامش ومجالات يبقى فيها اختيار المعايير الدقيقة *micro-norms* ممكنا”^{٢٠}

وهكذا فالسياسة يجب أن تكون في جانب الصيرورات وليس في جانب السلطة ، ولكن : كيف؟
سيكون هذا ممكنا عندما تصطدم السياسة (بالمعنى الواسع للكلمة) بالنظام القائم ومشكلاته سواء كان النظام نظاما شموليا ، دكتاتوريا ، رأسماليا ، تقليديا ، دينا . . .

إن كل تلك الأنظمة القائمة تمثل ”أقلية” تخاطر في تحطيم وإخضاع الأكثرية ولذلك فالواجب العظيم للسياسة

هو خلق شروط حياة جديدة بديلة عن تلك القائمة على التمييز والاضطهاد والتسلط .

ان هذه الحياة البديلة هي قريبة جدا من الأحداث والحركات ومن هنا يمكن أن نفهم رياح التغييرات التي تجتاح العالم العربي من حيث أنها تبغي إحداث تغييرات جديدة تؤدي إلى إقامة معايير سياسية جديدة بدلا عن المعايير القديمة المعبرة عن "أقلية حاكمة". هذه المعايير السياسية الجديدة هي تعبير عن عملية خلق لتغييرات متواصلة مشتركة . إذن السياسة هي فن المجيء^{٢١} الذي يعني مجيء شيء جديد وعلى ضوءه يمكن فهم الحراك الاجتماعي العربي بكونه يحاول أن يأتي لنا بشيء جديد يختلف عن القديم .

وهذا الفهم يجبرنا على طرح التساؤل الآتي : ما هو الشيء الجديد الذي يريده هذا الحراك الاجتماعي العربي؟ هذا الشيء الجديد هو : العمل على إحداث عملية خلق جماعية غير قابلة للاختزال إلى سلطة أكثرية أو أقلية . وهذا الشيء الجديد هو بمثابة "تأسيس خيالي للمجتمع" ولكن هذا ال "خيالي" يجب أن لا تؤخذ كمفهوم سلبي أي مفهوم لا يتحقق ، بل يجب أن ينظر إليه بمثابة مفهوم ايجابي ذو بعد مستقبلي قابل للتحقيق .

إذن يجب أن يبتكر باستمرار حدث يومي (أو أحداث يومية)، على حد تعبير (ميشال دو سيرتو) لإثبات القدرة المعينة لإحداث التغييرات . وهذه القدرة تؤكد على "فن العيش" الذي يستتبع سلسلة كاملة من عمليات الخلق الاجتماعية وتأسيس للمجتمع ومهياة ضد مختلف صور التقرب التي تبذلها السلطة . وهذه القدرة بالتالي هي الرغبة الحقيقية التي تنتج واقعا حقيقيا . وهذه الرغبة سوف لا تظهر دون تفكير تخيلي الذي سيكون المنطلق نحو عملية الخلق والتغيير .^{٢٢}

في كل هذه الحركات و العمليات التغييرية والخلقية هل هناك مكانة للتسامح أم أن عامل القهر والإكراه هو العنصر الجوهرى والوحيد في العملية التغييرية وما بعدها؟ ابتداء يبرز التساؤل الآتي حول التسامح والذي طرحه (مارك هانتادي)^{٢٣} : هل التسامح هو قيمة أم مبدأ أم فضيلة أم حالة أم شيء ما آخر؟^{٢٤} ويعطي في نفس الوقت التوضيح التالي :

سيعرف التسامح هنا ، بطريقة مبتكرة بوصفه "الكمون القائم في النزاعات المستمرة . هذا التعريف ينحو نحو الاستعمالات المختلفة للتسامح (فضيلة ، مبدأ الخ . . .)^{٢٥} واليوم وفي إطار الاستعمال غير الدقيق للكلمة فإنه يمكن ، كما يقول (هابرماس Habermas) أن ندرك أصلها السياسي وأنها لا تستعمل فقط للدلالة على نزعة عامة لمعاملة الآخرين بصبر وتسامح بل إنها تستعمل للإشارة إلى فضيلة سياسية في التعامل مع المواطنين الذين هم مختلفون أو لديهم أصول مختلفة .^{٢٦}

ويؤكد (هابرماس) أن المفهوم التأريخي للتسامح الديني يقدم لنا دليلا عند تحليل الدور المنظم للدين والتعددية في المجتمعات الغربية والذي لعب دورا مهما في ظهور وتطوير الديمقراطية الدستورية .^{٢٧} وهذا يعني أن مفهوم التسامح قد ظهر أصلا بوصفه مبدأ سياسيا في إطار التسامح الديني تجاه المعتقدات الدينية الأخرى .^{٢٨}

وكل هذه التطورات، كما يؤكد (هابرماز)، قد مهد الطريق لعلمانية الدولة ولشريعيتها.^{٢٩} وفي هذا الإطار يفهم (راولس) التسامح الليبرالي انطلاقاً من التسامح الديني الذي سيشكل، كما يقول (هانتي)، في المستقبل جزءاً من الإرث السياسي المشترك.^{٣٠} وهذا التسامح قد غير جوهر الثقافة الليبرالية نحو تبني وعاء للشعور الديني في نظام حقوق الإنسان. وهكذا أصبح النضال لأجل التسامح نموذجاً للثقافة المتعددة ولأجل التعايش المتساوي لأشكال ثقافية مختلفة ضمن مجتمع سياسي واحد.^{٣١}

وتأسيساً على ما جاء أعلاه فإن حالة التسامح يجب أن توفر لها مستلزمات وتهيئ لها ظروف لإنجاحها. إن الحراك الاجتماعي ورياح التغيير التي تجتاح العالم العربي بحاجة ماسة إلى توفير مثل تلك الظروف حتى يمكن من أن تصبح تلك الحركات التغييرية بمثابة سياسة خلق جديد للمواطن والمجتمع.

كيف يمكن تحقيق هذه المستلزمات؟ في رأي (هانتي) إن الشرط التكويني للتسامح هو النزاع: يفترض التسامح وجود النزاع، تماماً كما يفترض الشجاعة الخوف. . . . فإن علة وجود التسامح جوهرية هو النزاع.^{٣٢} ولكن من أهم هذه النزاعات وأكثرها سوءاً هو مأساة نزاعات الهوية.^{٣٣}

وفي هذا يقول (هانتي): فإن أمثالا من هذا النوع يمكن أن تغذي بسهولة بواعث الحنين بسبب فقدان الانتماء إلى جماعة والتشظي الاجتماعي: أنها تهدد بتحويل المجتمع إلى تعاقب kaleidoscope متقلب للتجمعات^{٣٤}

في مواجهة الوضع المعقد للتسامح من حيث ارتباطه بالنزاع وفي نفس الوقت هو يمثل حالة نقيض لهذا النزاع فإنه في رأي (والزر (Walzer) هناك خمس حالات متميزة للتسامح تتمثل في:^{٣٥}

- القبول للاختلاف على أساس المصلحة المشتركة للتعايش السلمي
- وجوب إبداء رفق مشوب باللامبالاة تجاه الاختلاف وتمثيل الجميع لأجل تشكيل مجتمع متسامح
- قبول مبدأ أن الآخرين لهم حقوق
- وجوب الانفتاح على الآخرين
- انخراط متحمس في الاختلاف كشرط جوهري للتقدم والتطور
- ومع ذلك وتحت ظل هذه الأنواع المتميزة هل يصبح التسامح ممكناً؟
- يؤكد (هابرماز) وهو محق بأن: التسامح لا يصبح مطلوباً إلا حينما، وعلى أساس عاقل، لا تطلب الأطراف القابضة ولا تبحث عن الاتفاق حول القناعات موضوع التنازع، ولا تعتبرها ممكنة^{٣٦}

ويعلق (هانتي) على هذا الرأي ل (هابرماز) بقوله:

ولا تبحث عن الاتفاق ولا تعتبره ممكناً: ذلكم هو الشرط الإضافي للتسامح^{٣٧} وهذا يعتبره شرطاً جديداً يضاف إلى الشروط والحالات المؤثرة إليها أعلاه.

ولكن (هابرماز) وبحدة فلسفية دقيقة يؤكد أن التسامح هي ليست مفارقة كما يفهمه (غوته)^{٣٨} بل إنه لا يبقى

أصلاً مفارقة إلا بمقدار ما يرسم حدود ما يمكن قبوله من طرف واحد: وحده مفهوم الحريات المتساوية للجميع بما هو تثبيت لحقل التسامح الممنوع بطريقة مساوية لكل المعنيين، يمكن أن ينزع عن التسامح حمة التعصب^{٣٩} ويضيف (هابرماس) أن قواعد السلوك التسامحي يجب أن يكون مقبولا عقلا من قبل جميع الأطراف.

وهذه العقلانية في الحقيقة تجلت في ظهور الديمقراطية الحديثة حيث أن هناك ترابط مفاهيمي ما بين الحرية (وبالأخص حرية التعبير عن الأديان) والديمقراطية. وهذا التسامح الديني في رأي (هابرماس) قد كَوّن الأساس للدولة الدستورية الديمقراطية.^{٤٠} إن هذا التسامح الديني له إنجاز أساسي وهو إعاقة هدم أو الانهيار الاجتماعي وبالتالي المحافظة على الترابط الاجتماعي.

وفي هذا الإطار يربط (هابرماس) ما بين العديد من الظواهر: التسامح (وبالأخص التسامح الديني)، المجتمع التعددي، الدستور الديمقراطي، الاختلاف الثقافي والاندماج السياسي ولكن مع هذا فإنه يحذر بقوله: إن الفضيلة المدنية للتسامح تواجه تحدياً من قبل تعددية وجهات نظر عالمية *the pluralism of world views* وبطرق مختلفة أكثر من (ذلك التحدي) قبل تعددية طرق الحياة^{٤١} *the pluralism of ways of life*

وعليه فإنه فقط في حالة المنافسة ما بين وجهات نظر عالمية فإن التسامح يعني قبول ادعاءات قيمية حصرية متقابلة. إذن بهذه الأفكار يقدم (هابرماس) صورة دقيقة لما يمكن أن يكون عليه التسامح وما هي تأثيراته على المجتمعات ذو ثقافات وأديان مختلفة كالمجتمعات الموجودة في العالم العربي.

على ضوء هذه الأفكار فإن الحراك الاجتماعي ورياح التغيير في العالم العربي مدعوا وقبل أن تنهي مسألة إزاحة الأنظمة الحاكمة التي تستند على القمع والتسلط والدكتاتورية والشمولية إلى أن تعطي أفكاراً واضحة حول التسامح الذي هو نقيض التعصب الذي تحاربه.

إن هذه الأفكار يمكن أن يتمحور حول المفهوم الهابرماسي للتسامح والمستند على المبادئ الآتية:

- القبول المتقابل والمتبادل لبعضنا البعض
- تحييد دور الدين في الحقل السياسي تمهيدا لإقرار الحقوق الثقافية المختلفة المتنوعة
- بناء الدولة الليبرالية وامتلاك دستور ديمقراطي
- هذه هي التحديات المواجهة للحركات التغييرية الاجتماعية في العالم العربي لأجل إنهاء الأنظمة الدكتاتورية الشمولية وبناء مجتمع متسامح مبني على الحقوق المتساوية والمواطنة ولأجل بناء وتأسيس حياة بديلة عن تلك الحياة التي سادتها الظلمة والكبح والاضطهاد والتسلط والتمييز واللامساواة واللاعادلة.

الهوامش :

- ١ ميشال دي سيرتو Michel de Certeau (١٩٢٥-١٩٨٦) مفكر فرنسي متخصص في الفلسفة والسوسيولوجي والتأريخ من أشهر كتبه ماكتبه عن الحركة الطلابية في فرنسا ١٩٦٨
- ٢ انظر : Michel de Certeau, The Caoture of Speech and Other Political Writing, Univ. of Minosita, ١٩٩٨، p. ١
- ٣ غيوم لوبلان، «ايار ٦٨ في الفلسفة . نحو حياة بديلة» ترجمة : د. حسن منصور الحاج، منشورة في : فلسفات معاصرة : مجلة فصلية تصدر عن : مجد : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، العدد ٢٠١٠، ١٠، الصفحات ٤٨-٧٠ (الاشارة هنا إلى ص ٤٨-٤٩
- ٤ فردريك ورمز Worms مفكر
- ٥ لوبلان، المصدر السابق، ص ٤٩
- ٦ نفس المصدر والصفحة
- ٧ نفس المصدر، ص ٥٠
- ٨ نفس المصدر، ص ٥٢
- ٩ نفس المصدر، ص ٥٧
- ١٠ نفس المصدر، ص ٥٨
- ١١ نفس المصدر، ص ٥٩-٦٠
- ١٢ نفس المصدر، ص ٦٠
- ١٣ نفس المصدر، ص ٦٠-٦١
- ١٤ نفس المصدر ونفس الصفحة
- ١٥ نفس المصدر، ص ٦١
- ١٦ نفس المصدر، ص ٦٢
- ١٧ نفس المصدر والصفحة
- ١٨ وفي هذا التصور للسياسة نرجع إلى مفهوم (أرسطو)الذي حدد بان السياسة عبارة عن نشاط انساني يهدف تحقيق المصلحة والمنفعة العامة المشتركة وبالتالي فان السياسة هي ليست محصورة بمجال ونشاط السلطة السياسية عبر المؤسسات الرسمية بل انها تتجاوز المجال الرسمي إلى مجال اخر يسمسه (هابر ماز)ب (الفضاء العام)وهكذا فالسياسة تشمل جميع مجالات الحياة التي فيها ظواهر لها سمة أو صفة سياسية
- ١٩ نفس المصدر، ص ٦٣
- ٢٠ نفس المصدر، ص ٦٣-٦٤
- ٢١ نفس المصدر، ص ٦٣-٦٤
- ٢٢ نفس المصدر، ص ٦٨-٦٩
- ٢٣ من الجانعة الكاثوليكية -لوفان - بلجيكا
- ٢٤ مارك هانتادي، مع فجر العالم المشترك : التسامح، ووضع النزاعات المستمرة في حالة الكمون، ترجمة : باسل بديع الزين،

- مراجعة: د. عدنان نجيب الدين، مجلة: فلسفات معاصرة، مجلة فصلية، العدد الثالث، ٢٠٠٩، مجلد: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ص ص ١٠٣ - ١٢٢ (الإشارة هنا ل ص ١٠٣)
- ٢٥ نفس المصدر اعلاه ص ١٠٣-١٠٤
- ٢٦ د. شيرزاد النجار، التسامح وعدم التسامح والتمييز والعيش المشترك كمعيار للفلسفة السياسية (وجهة نظر الفيلسوف الالماني المعاصر يورغن هابرماس كنموذج للحراك الفلسفي حول التسامح في العراق)، ورقة قدمت إلى مؤتمر التسامح الديني في العراق والمنظم من قبل (دراسات عراقية-معهد الدراسات الاستراتيجية-بيروت) و(معهد هاينريش بول) في بيروت نيسان ٢٠١٠
- ٢٧ نفس المصدر اعلاه
- ٢٨ نفس المصدر اعلاه وكذلك: مارك هانتاي، المصدر السابق، ص ١٠٦
- ٢٩ د. النجار، نفس المصدر اعلاه
- ٣٠ هانتاي، المصدر السابق، ص ١٠٥
- ٣١ د. النجار، نفس المصدر
- ٣٢ نفس المصدر اعلاه، ص ١٠٧
- ٣٣ نفس المصدر، ص ١١٠
- ٣٤ نفس المصدر والصفحة
- ٣٥ نفس المصدر، ص ١١٢
- ٣٦ نفس المصدر، ص ١١٣
- ٣٧ نفس المصدر والصفحة
- ٣٨ د. النجار، المصدر السابق
- ٣٩ هانتاي، نفس المصدر، ص ١١٩
- ٤٠ د. النجار، المصدر السابق
- ٤١ نفس المصدر



التحديات المحتملة لثورات التغيير

في العالم العربي

(مقاربة تحليلية بالثورات الشعبية بالسودان)

*ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الثالث للشبكة العربية للتسامح، بيروت، حزيران ٢٠١١

أ. عثمان حسن عربي*

لا شك أن الثورات التي انطلقت شرارتها من بلدة بوزيد التونسية لتعم عدد من البلدان العربية بشكل ثورات مباشرة وكل العالم العربي بل وإفريقيا والعالم بأسره بصور وأشكال مختلفة لا شك أن هذه الثورات محل تقدير وحفاوة من كل الناشطين والفاعلين في المجالات الإنسانية قاطبة وتلبي رغبة قطاع واسع من المجتمع . . . كما وانه وبالرغم من هذا الاحتفاء والتقدير أجد نفسي مهتما بالتحديات المحتملة لهذه الثورات لما تمثله من مخاطر وفرص تؤثر إيجاباً وسلباً على هذه الثورات ومما لا شك فيه فان هناك إجماع على انه لم يزل هناك الكثير أمام هذه الثورات لانجازها وانه بالرجوع إلى ثورات كبري كانت سببا مباشرة لنهضات ضخمة لتلك البلدان نقرا كذلك التعثرات والتحديات التي جابهتها وتغلبت عليها نجد كذلك تجربة الثورات الشعبية السودانية والفشل الذي صاحبها كل هذه التجارب المتباينة تجعل انه من الضروري أن نعكف متأملين ومحللين لكافة هذه التحديات المحتملة ومسترشدين بكافة التجارب .

ولابد لنا أن نطرح عددا من التساؤلات عن الأوضاع العربية تجاه الديمقراطية وبصفة خاصة عن الوعي المجتمعي ومدى قدرة واستعداد وتأهيل مؤسسات الدولة لتحمل أعباء وتكاليف هذه الثورات . . . ، ولتوضيح ذلك أضع عدد من التساؤلات :

- هل كانت هذه الثورات من اجل الديمقراطية أم كانت من اجل إزاحة أنظمة ظالمة أم بحثاً عن وضع خدمي واقتصادي أفضل؟
- هل المجتمعات مهيأة للتغيير ومستعدة لتحمل تبعاته؟
- هل دولنا تحتاج لأنظمة ديمقراطية بمواصفات خاصة؟
- مدى تغلب مجتمعاتنا على الاثنيات والجهويات والمناطق المهمشة تحت السقف الديمقراطي كما ليس بمستغرب انه كلما يذكر السودان إلا وتقفز إلى الذهن مجموعة من التعقيدات والنزاعات والصراعات

* محامي، مدير منظمة مأمّن - السودان

المفضية إلى جملة من التصادم المسلح والاضطراب السياسي والتدهور الاقتصادي ويقفز معه كذلك وبذات الاستغراب السودان بأرضه الشاسعة وبموارده وبإنسانه الذي عرف منفردا بالصفات الطيبة والأصيلة وعدم نجاح وفشل إنسان السودان إلى حد كبير في الإدارة الجماعية للدولة ومؤسساتها ومعالجه قضاياها المختلفة وقد عرف السودان الثورات الشعبية في القرن الماضي كأول ثورة شعبية على مستوى العالم في ذلك القرن حيث قامت ثورتان الأولى في أكتوبر ١٩٦٤ (ثورة ٢١ أكتوبر) والثانية في ابريل ١٩٨٥ (ثورة ٦ ابريل) والسودان من أوائل الدول الإفريقية التي نالت استقلالها من الاستعمار الإنجليزي في العام ١٩٥٦ وقبل نيل الاستقلال بعام جرت في السودان انتخابات عامة اشتركت فيها كافة الأحزاب السياسية وتشكلت حكومة منتخبة ولها معارضة وتسلمت هذه الحكومة المنتخبة مقاليد السلطة من الإنجليز يوم الاستقلال، بل وفي الاحتفال الرمزي بالاستقلال رفع رئيس الوزراء المنتخب وزعيم المعارضة علم الاستقلال على سارية القصر الجمهوري في مشهد استثنائي رائع .

ثورة أكتوبر ١٩٦٤ (ثورة ٢١ أكتوبر) قامت هذه الثورة ضد حكومة عسكرية وانطلقت شرارتها من طلاب جامعة الخرطوم ولان السودان حينها لم يكن يعاني من مشاكل اقتصادية فقد كانت مطالب هذه الثورة تنحصر في الحريات والديمقراطية وحل مشكلة الجنوب وقد تطورت الثورة من مظاهرات احتجاجية طلابية إلى مسيرات شعبية هادئة دخلت فيها الأحزاب السياسية وأعلنت عقبها الحكومة الاستقالة وسلمت السلطة إلى حكومة هيئات انتقالية أجرت انتخابات عامة في العام ١٩٦٥ وسلمت السلطة للحكومة المنتخبة . وجدير ذكره أن نذكر أنه في هذه الانتخابات فازت السيدة فاطمة احمد إبراهيم عن الحزب الشيوعي في البرلمان كأول امرأة في العالم العربي وإفريقيا تحصل على مقعد منتخب في البرلمان بل وتتفوق على عدد من نساء في بلدان أوروبية .

ثورة ٦ ابريل ١٩٨٥ (انتفاضة ابريل)

قامت هذه الثورة الشعبية ضد نظام جعفر نميري وأطلقت شرارتها النقابات المهنية وكان من أهم أسبابها المشاكل الاقتصادية وضعف التنمية وغياب الحريات بالإضافة إلى الفساد ودعم النظام لإسرائيل (قضية ترحيل الفلاشا) .

وهذه الثورة في مشهدها الدرامي تشابه الثورات العربية ألآن إذ تدخل الجيش لحماية المدنيين وتم تشكيل مجلس عسكري انتقالي برئاسة المشير عبد الرحمن سوار الذهب قام بتعيين مجلس وزراء من التكنوقراط برئاسة د . الجزولي دفع الله . . . واستجابة لمطالب الثورة فقد تم حل جهاز امن الدولة وإطلاق سراح المعتقلين وحل الحزب الحاكم ومصادرة ممتلكاته ومحاكمة عناصر النظام البائد بصورة علنية بثت في التلفزيون القومي وسمحت بتسجيل الأحزاب ومنحت حرية الصحافة . . . وبعد عام تم إجراء الانتخابات وسلم المجلس العسكري الانتقالي السلطة للحكومة المنتخبة برئاسة السيد الصادق المهدي في حادثة فريدة من نوعها في العالم العربي وإفريقيا .

ولكن، ماذا حدث؟ لماذا فشلت هذه الثورات؟

واجهت الحكومات المنتخبة صعوبات حقيقية في التعاطي الديمقراطي وذلك لعدم توفر العناصر الرئيسية التي أصبح المنظرون السياسيون يتحدثون عنها كظروف مساعدة لتأسيس النظام الديمقراطي، بدلاً من الحديث عن الشروط الضرورية لقيامه، وهي:

أ- التنمية الاقتصادية: فقد ورث السودان نظاما اقتصاديا هشاً يقوم على السلع النقدية سرعان ما تحول الاقتصاد العالمي في فترة الخمسينات والستينات إلى سلع جديدة مرتبطة بالبتروول أو التكنولوجيا.

ب- التعليم: وقد كان السودان يتمتع بنظام تعليمي جيد ومنضبط إلا أنه كان قليلاً مقارنة مع الحاجة الكلية للبلاد حيث كان التعليم يقوم على فلسفة إنتاج موظفين يعملون كمساعدين للانجليز لا كعملية شاملة لكافة قطاعات المجتمع.

ج- مؤسسات المجتمع المدني: ورث كذلك السودان نظاماً مدنياً جيداً وجهاز قضائي مستقل ومؤسسة تعليمية على صغر حجمها إلا أنها منضبطة ولكن أهم ما انصفت به الخدمة المدنية في تلك الحقبة أن حجم تغطيتها كان محدوداً مع مساحات السودان الشاسعة واقتصر دورها في المدن.

د- القيادة: حيث عانى السودان من جانب القيادات في عدة نواحي من حيث القيادات الطائفية التي تسعى للسلطة بدون دفع أدنى ضريبة في مجال التنمية والتعليم أو القيادات المستنيرة التي واجهت مصاعب لم تكن تتوقعها بل وكانت أكبر من إمكانياتها الفنية والإدارية وبالتالي سقطوا في أول امتحان لإدارة الدولة.

العوامل الرئيسية لسقوط التجارب الديمقراطية

ونقول أن الثورات نجحت في الإطاحة بالأنظمة وفشلت في المحافظة على التجربة الديمقراطية وتلبية تطلعات الجماهير حيث يجمع عدد من الباحثين والمختصين أن هناك عدة عوامل مشتركة أسهمت في فشل التجارب الديمقراطية وتتلخص في الآتي:

- المشكلة الاقتصادية:

اعترف محمد أحمد محجوب الذي ترأس الوزارة ثلاث مرات بعد ثورة أكتوبر، أن الحكم الديمقراطي في السودان عجز عن (محو الفقر والمرض والجهل... لقد فشلنا في المحاولة التي قمنا بها لتأمين مستوى أعلى للمعيشة والصحة والتعليم لشعبنا).

دخل المواطن السوداني في حالة إحباط كبرى من أداء الحكومات الوطنية فانعدمت السلع الأساسية في كثير من الأحيان وارتفعت أسعار عدد من السلع كما أن التضخم في عهد التجربة الحزبية الأخيرة زاد إلى أكثر من

٤٨٪ وانهارت عدد من المؤسسات الاقتصادية .

- الثقافة الديمقراطية :

برغم الوعي الذي يتمتع به الإنسان السوداني العادي بأهمية العمل الديمقراطي والإيمان الراسخ لدى كافة المراقبين أن السودان من الدول التي يصعب حكمها بنظام ديكتاتوري صارخ إلا أن هذه الثقافة تعاب بأنها تقليدية لا ترتقي إلى الترقى إلى مفهوم متكامل للممارسة الحقيقية للعمل الديمقراطي واحترام الآخر . . . كما أن عوامل أخرى مثل التعليم والتنازع العرقي والطائفي اللذان يدعمان في كثير من الأحيان من الأحزاب نفسها يؤثر سلبا في تطوير ثقافة الديمقراطية في السودان .

- ضعف التكوين القومي :

يقول البروفيسور الطيب زين العابدين : السودان بلد متعدد الأعراق والثقافات والديانات ، وأصبحت هذه الخاصية مصدر ضعف له بسبب هشاشة التكوين القومي ، وضعف الاندماج بين أقاليمه المتباعدة ، فالولاء أولاً للقبيلة ، ثم للطائفة الدينية ، ثم للإقليم ، وقد يأتي دور الوطن في الدرجة الرابعة أو لا يأتي ، وغلبت على أولويات الحكومات الديمقراطية الاستجابة إلى جماعات الضغط الخرطومية (وهي أقلية ولكن تتحكم في وسائل الإعلام وقريبة من مراكز اتخاذ القرار) ، وإلى بعض الهموم المحلية والإقليمية في مراكز النفوذ بدلا من الهموم الكبيرة لكل الوطن ، ومحاولة إدارة هذا التكوين المتعدد المنتشر في رقعة شاسعة من الأرض لا تربطها شبكة مواصلات قوية ، بنظام مركزي قابض من الخرطوم يؤدي إلى فجوة عميقة بين الحكومة المركزية والتكوينات الطرفية في الإقليم .

- ضعف قيادة الثورات :

لم تكن للثورات السودانية قيادات محددة بل أن كل حزب ادعى انه مفجر الثورة رغم أن هناك إجماع شعبي بان هذه الثورات لم يكن لها أي قيادات محددة وان الأحزاب السياسية كانت عامل مساعد وليست الفاعل الرئيسي وقد أدى هذا الوضع إلى ذوبان الثوار في الأحزاب السياسية كما أن السودان نفسه عانى من ضعف القيادة على مستوى الدولة والأحزاب فلم يجد القائد الحكومي الذي يعرف ما يريد وكيف يصل لما يريد وكذلك ضعف القيادات الحزبية التي تؤمن بالديمقراطية وتحدياتها وتغلبها على مصالح الحزب .

- المناخ الإقليمي :

ظل السودان دوما يتأثر سلبا أو إيجابا بمحيطه الإقليمي العربي والإفريقي . وبكل أسف فان محيط السودان العربي الذي يتأثر به السودان بصورة اكبر لم يكن فيه أي تجربة من هذه التجارب يؤيد النظام الديمقراطي المنتخب في السودان بل إن دول مثل السعودية قد تضايقت وبصورة جهرية من حرية الممارسة السياسية للجالية السودانية في المملكة حتى وان كانت هذه الحرية داخل مباني السفارة . وان مصر قد سارعت بالاعتراف بانقلاب البشير حتى دون التأكد من هويته الإسلامية المعادية لها وذلك للرغبة العارمة في التخلص من النظام الديمقراطي في السودان .

بل وان الإعلام العربي المرعي بواسطة أنظمة لا تمارس الديمقراطية والديكتاتورية ظل يتهكم من المواطن السوداني الذي يتحدث كثيرا في السياسة .

- الفساد والسعي لرد الاعتبار :

ما أن تقلدت الأحزاب السياسية مقاليد الحكم حتى ظهرت بعض ملامح الفساد في (عدد من المؤسسات) وفي كل مستويات الدولة فقد طالبت الأحزاب الحاكمة وعلى رأسها الحزب الحاكم بتعويضات عن الفترات السابقة مما شكل إحباط كبير للمواطنين السودانيين ، ومارست الحكومة المنتخبة تجاوزات في المحاسبة للنظام البائد وصلت لدرجة الانتقام والمنع من ممارسة أي عمل سياسي وساعدت الصحافة ومناخ الحريات في كشف عمليات الفساد مما ضاعف ذلك من خيبة أمل المواطنين في الأحزاب السياسية حتى أصبحت مضرب مثل في الفساد الواضح والمكشوف والأسوأ من ذلك كفر المواطن العادي بالأحزاب وأصبحت الأحزاب توأم للفوضى والفساد والمحسوبة .

- مشكلة الأزمات والكوارث (الكوارث الطبيعية وغير الطبيعية)

صادفت التجربة الانتخابية الثانية فترة الجفاف والتصحر في أول عهدها الذي تأثر بها كافة إقليم درافور وفي آخر عهدها تعرضت أجزاء كبيرة من السودان إلى كوارث كبيرة نتيجة للفيضانات والسيول التي ضربت كل المدن والقرى المتاخمة للنيل بفروعه المختلفة أي أكثر من ثلثي سكان السودان . . . وكذلك حدثت كوارث بفعل البشر مثل انفجار فندق لوكربي بواسطة شاب فلسطيني لاغتيال إسرائيلي و اغتيال المعارض العراقي الحكيم بأيدي المخابرات العراقية . . . ونشوب عدد من الصدمات القبلية والطائفية في مناطق متفرقة من السودان .

- قصر الفترة الزمنية

لم تحظى أي تجربة ديمقراطية في السودان بفترة زمنية كافية حيث كانت الأولى فقط سنتين والتجربة الثانية أربعة سنوات والثالثة أربعة سنوات . . وذلك يعني أن أي واحدة من هذه التجارب لم تكل دورة انتخاب كاملة مما يعني أن عدم حدوث تداول وتجارب ديمقراطية في ذلك قد يكون عذرا كإشكال حقيقي لعدم اختبار النظام الديمقراطي بصورة كافية .

- النظام البرلماني كأسلوب لتطبيق النظام الديمقراطي

اتبع السودان منذ رحيل الانجليز النظام البرلماني وهو ما أثبتت التجارب العملية عدم اتساقه وتوافقه مع الواقع السوداني المتعدد الثقافات والأعراق والديانات . . ومن أهم ملامح النظام البرلماني الذي ثبت فشله في السودان هو كثرة الاختلاف داخل الحكومة وعدم وضوح او وجود رؤية واضحة وموحدة للأحزاب في إدارة الحكومة وضعف هيبتها لدى المواطن وعدم القدرة على اتخاذ القرارات القوية وعدم قدرة هذه الحكومات على امتلاك أدوات السيطرة تحت رئيس واحد تكون مهمته حماية الحكومة وهبئ له المقدرات على ذلك .

مكاسب التجارب الديمقراطية لعله ورغم ما يبدو من سلبات كثيرة من التجارب الديمقراطية السودانية إلا انه

- حري بنا أن نذكر أن هناك مكاسب عديدة أفرزتها هذه الفترات الديمقراطية:
- معرفة الإنسان السوداني بالماخ الديمقراطي (الحرية السياسية) ومحافظة الأحزاب على عضويتها .
 - تطور مفهوم الوحدة الوطنية وإيمان الإنسان السوداني بالتدرج نحو التحول الديمقراطي .

التحديات المحتملة للثورات العربية

- تحدي صناعة الدستور الدائم والاتفاق على نظام الحكم
- النخبة السياسية وقادة الثورة مطالبين بالاتفاق السريع على دستور شامل وشفاف وبمشاركة شعبية واسعة يعالج المرجعيات الأساسية للدولة ونظام الحكم ولا بد للجميع من الإيمان العميق بهذا الدستور والتقيده لأنه الضامن الفاعل للثورة وحصنها .

- التحديات الاقتصادية :

ولان الثورات تقوم ثورة على أنظمة فاسدة وفاشلة مارست الحكم لفترات طويلة فإنها من المؤكد أن التغيير تجابهه مشاكل اقتصادية كبيرة وخطيرة ولذلك يصبح من المهم جدا الاهتمام بزيادة مستوى دخل الفرد والاهتمام بالمشاريع الاجتماعية ذات العائد السريع لان الجماهير تتجه عادة إلى تحويل مطالب الثورة السامية إلى مطالب حياتية وتعجز الحكومة الوليدة عن تلبية هذه المطالب مما يجعلها في مواجهة إضرابات نقابية وتعطيل لعجلة الإنتاج ويضاف لذلك دخول الأحزاب المعارضة للاستفادة من هذه الأجواء ضد الحكومة مما ينعكس أثره السالب على التجربة الديمقراطية برمتها .

- تحديات الثقافة الديمقراطية :

برغم الوعي الذي يتمتع به الإنسان العربي العادي بأهمية العمل الديمقراطي والإيمان لدي النخبة بأهمية العمل الديمقراطي إلا أن هذه تظل أشواق لا تسندها تجارب عملية ويعاب عليها أنها لا تتجاوز الإطار النظري ولا ترتقي إلى الترقى إلى مفهوم متكامل للممارسة الحقيقية للعمل الديمقراطي واحترام الآخر . . . كما أن عوامل اخرى مثل التعليم والتنازع العرقي والطائفي اللذان يدعمان في كثير من الأحيان من الأحزاب نفسها يؤثر سلبا في تطوير ثقافة الديمقراطية .

- تحدي ضعف قيادة الثورات وضعف بنية الأحزاب السياسية

ولان الثورات تأتي على أنقاض أنظمة قاسية فان الأحزاب تكون عادة بعيدة عن مركز القرار وتنقصها الخبرة في إدارة الدولة وإدارة الحزب المعارض في دولة ديمقراطية ويضاف إلى ذلك هذه الثورات في كثير من الأحيان لا توجد لها قيادة واحدة وان وجدت فإنها منقوصة التأهيل لتولى مقاليد السلطة لذلك فان هذا التحدي يأخذ أهمية بالغة جدا لإنجاح التجربة الديمقراطية .

-تحديات ضعف التكوين القومي :

عدد من البلدان العربية متعددة الأعراق والثقافات والديانات ، وأصبحت هذه الخاصية مصدر ضعف لأنها

تسبب هشاشة في التكوين القومي، وضعف الاندماج وسبب لتدخل الآخر في الشأن الداخلي، ومساعد سلبي في الاستنصار بالقبيلة والعائلة على حساب الديمقراطية، فالولاء أولاً للقبيلة، ثم للطائفة الدينية، ثم للإقليم، وقد يأتي دور الوطن في الدرجة الرابعة أو لا يأتي، وتغلب على أولويات الحكومات الديمقراطية الاستجابة إلى جماعات الضغط المتواجدة في العاصمة مع تناسي الأقاليم وإلى الاهتمام بمن يصرخ أكثر من الأقاليم بدلا من الاهتمام المتوازن بكل أطراف القطر.

- تحديات المناخ الإقليمي :

يبدو أن المناخ الإقليمي والدولي الآن أكثر استعدادا للديمقراطية في المنطقة ولو على ما يظهر ولكنه لا يعول عليه كثيرا خاصة على المستوى الإقليمي فسرعان ما ستشتكى البلدان العربية التي لم تشهد ثورات من بلاد الثورات كما أن رزاز الحرية سيتساقط على هذه البلدان وهو بالتأكيد أمر غير مرحب به . كمثال (سعودي يعلن تأسيس حزب شيوعي) وقريبا جدا سنسمع الاتهام بتصدير الثورة لبلدان الثورة بل وقد يصل إلى اتهام الثوار بالعمالة والعمل لأجندات الآخر . . . لان المنطقة لها خصوصيتها في الصراع والأزمات لذلك فإنني اعتقد أن من مصلحة الثورات وحكوماتها القادمة عدم التعويل على المستوى الإقليمي والعالمي في أي مساندة للعمل الديمقراطي والاعتماد على الداخل مع بناء تحالفات ديمقراطية في المنطقة .

- تحدي الفساد

لما يمثله الفساد بكل أنواعه وأشكاله من مخاطر فلا بد ومنذ الفترة الانتقالية من بناء آليات محاربة للفساد وعمل موثيق للثورة وكل ما من شأنه أن يقضي أو يقلل الفساد في هذه الفترة الحرجة والخطيرة .

- تحديات الأزمات والكوارث

تقول د . نجدة محمد عبد الرحيم في دراسة عن الآثار النفسية للكوارث والأزمات (إن عدم إتباع أسلوب علمي في معالجة الأزمات والكوارث يخلق درجة عالية من الإحباط والعداء للأجهزة الرسمية بل وقد يؤدي إلى إحداث فوضي وأزمة أخرى في حدوث مواجهة بين المواطن المنكوب كطرف والأجهزة الرسمية كطرف آخر) ولما نعلمه من تغيرات مناخية عالمية وكوارث غير متوقعة فانه من الضروري أن نعمل على تهيأت مجتمعاتنا على ظروف الكوارث الطبيعية وغير الطبيعية والأزمات وأعمال النسق التنظيمي لما قبل وأثناء وبعد الكوارث والأزمات تحسبا من حدوثها حتى تكون هذه الشعوب جزء من حل المشكلات وليست المشكلة .

- تحدي الصبر على التجربة الديمقراطية

لا بد للمنظمات وكل الحاديين على إنجاح هذه الثورات من العمل على توعية الجماهير بالتجربة الديمقراطية وكذلك تدريب وتأهيل الأحزاب السياسية لممارسة العمل الديمقراطي دون الإساءة إلى الديمقراطية نفسها وكذلك إلى عدم الاستفادة من نقاط الضعف والقصور التي لا طاقة للحكومة الجديدة بها إلى تحقيق مكاسب حزبية لان في ذلك تشويه للتجربة الديمقراطية كما انه يؤدي إلى احباطات ضخمة للمواطن تجعله يردد وبلا استحياء أن النظام البائد كان أفضل .

تحدي علو الولاء الحزبي علي الدولة :
تجنح عدد من الأنظمة وبمجرد استلامها لمقاليد الأمر إلى تصفية أي وجود لمعارضين لها ويأتي ذلك علي حساب كفاءة أداء مؤسسات الدولة وتصبح المؤسسة ومنسوبيها ملكاً للمسئول الأول الذي أتى لصالح الولاء الحزبي وهو ما يقود إلي تراجع الأداء وتعميق الشعور بعدم الانتماء للمؤسسة ثم الوطن الذي يبدأ بالفرد ثم يمتد إلى جميع معارفه

تحدي تنازع السلطات بين مؤسسات الدولة :
تسعي الأنظمة الشمولية إلى تقوية الأذرع الأمنية والعسكرية وتثقلها تلك الأجهزة الدعم من رأس الدولة بمقدار ما تظهر من ولاء وإيجابية أداء لناحية رأس الدولة أو الجناح الأقوى فيها بينما تسبح في بحر عدم توفر الإمكانيات مؤسسات أخرى غالباً ما تكون الصحة والتعليم وكثيراً ما تكون السلطة التشريعية والقضائية سلطات تابعة للسلطة التنفيذية وهو ما يقود إلى تفكك الدولة وإهدار مواردها وفساد منتسبي مؤسسات الدولة لناحية رضاء ونيل استحسان وعطاء الجناح القوي داخل المؤسسة الحاكمة .

التوصيات

- صناعة دستور شامل وشفاف وبمشاركة شعبية واسعة
- الاتفاق على نظام حكم يناسب البلاد
- الاهتمام بقضايا المواطنين الحياتية والدخول في مشاريع اقتصادية سريعة العائد.
- التوعية الجماهيرية الواسعة بالعمل الديمقراطي وتحديات المرحلة.
- بناء آليات شعبية تساهم في معالجة مشاكل المواطنين.
- بناء آليات عاجلة تسبق تكوين الحكومة القادمة لوضع قواعد محاربة الفساد.
- عدم الاعتماد على المستوى الإقليمي والعالمي لدعم التجربة الديمقراطية.
- طمأنة العالم الخارجي بالتجارب الديمقراطية دون الاعتماد عليه.
- مراعاة النسيج الاجتماعي والتكوين القومي في التعاطي الديمقراطي.
- العمل على تأهيل قيادة الثورات والأحزاب السياسية.
- المساهمة في بناء الأحزاب السياسية على أسس ديمقراطية.
- النأي بمؤسسات الدولة عن الاتجاهات الحزبية وتطبيق معايير عالية في سياسة (التعيين - البقاء - المحاسبة - الإقصاء) في الوظائف بالدولة ودقيقة في الوظائف العليا).
- ضمان عدم علو كعب السلطة التنفيذية علي بقية السلطات بالدولة.
- إعادة صياغة صلاحيات ومنتسبي مؤسسات الدولة بما يضمن توزيع حقيقي ومتوازن للسلطات والموارد ويرسخ لمبادئ تحقيق العدالة واحترام المهنية كمعيار لقياس الأداء والنجاح ويحقق رضا الجميع بدورهم تجاه دولتهم.
- ضمان استقرار وسلامة التعليم مؤسسة ومنهج وكادر وسياسة من التدخلات الحزبية باعتباره أهم أدوات إعداد الأجيال القادمة.

الثورة التونسية: فشل الحداثة الفوقية وتآكل الاستبداد العربي*

ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الثالث للشبكة العربية للتسامح، بيروت، حزيران ٢٠١١

عبد الرزاق العياري

مقدمة

من الصعب على الباحث اليوم، أن يطلق أحكاما، أو يطمئن لقراءة تفسر ما حدث يوم ١٤ جانفي في تونس، فحتى المراقبين والفاعلين في الانتفاضة التي اتسعت دائرتها وخرجت من منابها إلى الحواضر الكبرى - صفاقس، وتونس العاصمة فوجئوا بالتداعيات السريعة التي بدأت بهروب الرئيس، لينطلق مشهد مغاير تحكمه مفردات جديدة وانتظارات مختلفة، ومشاريع حاملة، وهو ما جعل الحديث عن هذا المشهد من الأمور الشائكة والمعقدة.

يعود ذلك إلى تعقيدات الحالة الثورية التي تتسم في الغالب بتفجّر التناقضات الاجتماعية والفكرية وإرباك المسلمات وإخضاعها للمساءلة والمراجعة. وهذا ما يفرض علينا منهجيا تفكيك الوضعية إلى عناصر جزئية، وإعادة تركيبها من أجل فهم الحالة ورصد مسارها السياسي والاجتماعي والثقافي وهي عملية تقتضي الحفر في تضاريس الماضي القريب والبحث في التراكمات التي لعبت دورا مهما في صنع الحدث.

بناء الدولة واغتيال العقل

في مؤتمر ١٩٥٥ بصفاقس تدعمت زعامة بورقيبة بعد إقصاء خصومه خاصة أصحاب المشروع القومي العربي الممثلة في شخصية صالح بن يوسف لتخاربه النخبة الباقية بأن يؤسس دولة الاستقلال على أسس حديثة لتبدأ تونس منذ ١٩٥٦ مرحلة التماثل مع خيارات الزعيم وتوجهاته، ويصبح المجتمع مسيجا بالشرعية التاريخية التي استند عليها بورقيبة للتحكم في مصير البلاد والعباد وبالحيارات الاجتماعية والثقافية التي منحت مطلق التصرف في ذهنية الشعب وانتظاراته. لقد آمن بورقيبة بمشروعه التحديشي الليبرالي، وبات واثقا من نفسه

* باحث وناشط نقابي تونسي

ومن قدرته على إعادة تشكيل الوعي العام وخلق إنسان جديد، معتمدا على شعبيته الواسعة، وشرعية الحزب الدستوري الجديد وسلطة الدولة «التي كانت تراقب الاقتصاد والتربية والإعلام وتفرض نماذجها وتصوراتها على الأفكار، فتمتعت خلال هذه المدة بهيبة كبيرة ازدوجت بالخوف والطمع وكانت أغراضها المصرح بها التوحيد وتشبيد أمة عصرية^١» التي تجسدت في خطوات جريئة مبنية على القطيعة مع القديم واستبعاد كل الموانع الذهنية والفكرية والمؤسسية المعبرة عنه.

قامت دولة الاستقلال بإلغاء النظام الملكي وعزل الباي وإرساء نظام جمهوري، ووضع دستور جديد في ١ جوان ١٩٥٩. لتشهد بعدها تونس سلسلة من الإجراءات الثورية بدأت بتونسنة الإدارة وتعصيرها وتنظيم القطاع الإعلامي وضبطه بإصدار مجلة الصحافة، وإلغاء نظام الأوقاف الذي كان يمثل القاعدة المادية والممول الرئيسي للمؤسسات الدينية والمنظمات الأهلية التقليدية.

ومن أجل بناء نمط عائلي عصري ورغبة في تشريك المرأة في العملية الإنتاجية وتحقيق مبدأ التسوية بين الجنسين، بادر بورقيبة بإصدار مجلة الأحوال الشخصية وتحرير المرأة في ١٣ اوت ١٩٥٦ التي تضمنت جملة من التشريعات الهامة مثل منع تعدد الزوجات، وحق المرأة في طلب الطلاق، وحق التبني، وتسوية المرأة في كل المجالات. ولقد مثلت هذه التشريعات صدمة في الفكر الجمعي، ومعارضة علانية محدودة من قبل أعضاء المحكمة الشرعية العليا في ١١ سبتمبر ١٩٥٦، واستقالة بعض القضاة عن هذه المحكمة^٢.

إلا أن بورقيبة استطاع تهميش هذه المعارضة وتحجيم نفوذها بالدعاية الإيديولوجية التي روجها الحزب والدولة لفترة كافية جعلت المجتمع يتمثل فكريا ونفسيا هذا التوجه. خاصة بعد السياسة التعليمية التي أقدم عليها النظام البورقبي بتوحيد التعليم وتعصيره وتعميم النمط الصادقي مع حذف الجامعة الزيتونية وإقصاء نخبتها من الحياة العامة الذي كان يعتبر وجودها إرباكا للنموذج التحديثي وعائقا أمام تقدم المجتمع. ولم يقتصر بورقيبة على إزالة بذور الاختلاف الفكري والتنوع الثقافي بل سعى جاهدا إلى إخضاع الجميع داخل رابط إيديولوجي وقيمي واحد يروج لهما حزب شمولي يخضع لزعيم أوحد فأغلقت بذلك كل المنابر والأطر المعبرة عن الإيرادات والتوجهات المنفلتة عن السياق العام وألغيت كل الشروط الممكنة لحياة ثقافية متنوعة.

يقول إدريس قيقة احد أفراد النخبة التي ساهمت في بناء دولة الاستقلال « في تونس قسمنا سياستنا إلى مرحلتين: في الفترة الأولى ركزنا على المركزية فجلبنا السلطة والنفوذ إلى العاصمة لسبب واحد فالشعب التونسي كان شعبا مشتتا لا جغرافيا واقتصاديا فقط وإنما ثقافيا . . . إما التنظيم الثاني فهو المدرسة التونسية التي عمت كل تراب الجمهورية . . . وبعد عشرين سنة وجدنا شبانا متمتعا بنفس التكوين وبنفس الأيديولوجيا والهيكلية الذهنية . . . لهذه العوامل صار الحكم مركزيا جدا^٣.

لقد ساهمت هذه السياسة في فرض النموذج واحتكار السلطة للمؤسسات القمعية والرقابة الاجتماعية،

وهندسة المجتمع على قاعدتين الوصاية والإكراه، مما حول المشروع البورقبي إلى أداة تحطيم لكل المعايير والقيم التي تساعد الفرد والمجتمع على مقاومة الاتباعية والتماثل. من خلال سياسة المنع التي «خنقت التنوع الثقافي ولم تترك الجدل والمطارحات فرصة التلاقح، فتمط بذلك الثقافي مثلما تمط السياسي»، خاصة وأن المشهد التونسي قبل الاستقلال كان يعيش حراكا فكريا وثقافيا وتجاذبات سياسية وأيديولوجية تعكس الثراء والتنوع داخل النخبة التونسية. التي استطاعت من خلال تواصلها مع الغليان الفكري والسياسي الأوروبي ووعيتها باللحظة التاريخية ورهاناتها أن تنتج أفكارا وتقتبس قيما تحولت بعد ذلك إلى مرجع معياري لأغلب الأطروحات والاتجاهات السياسية. فضلا عن الاتجاه التحديشي الليبرالي وهو الغالب على قادة الحزب الحر الدستوري الجديد، كانت هناك اتجاهات أخرى منها التحديشي الاشتراكي، والإسلامي العروبي، والإسلامي التنويري والاشتراكي الماركسي^٥.

إلا أن بورقيبة الذي آمن بان بقاء الأمة التونسية واستمرار وجودها رهين الحفاظ على الوحدة القومية. فقد استبعد كل مظاهر الاختلاف والتنوع وعمل على إخضاع الجميع لقيم الحزب والدولة من خلال أسلوب التقرب والإغراء، والقمع والإقصاء الذي استطاع به أن يحول المنظمات الجماهيرية وأغلب النخب موالية ومتحالفة معه. اقتصر دورها على تسويق المشروع البورقبي وإكسابه المعقولية التاريخية. وإنتاج معايير لحياة مشتركة لها استعدادات ثقافية وسياسية للاستسلام والخضوع.

ولكن وعلى الرغم من الطوق الذي سيج به بورقيبة الشعب التونسي، فإنه لم يستطع أن يحافظ على هذا التماثل إلا حيناً لم يتجاوز العشرية الأولى بعد الاستقلال فقد ظهرت رغبات باحثة عن شيء جديد مع نخبة من المثقفين والطلبة حاملة معها أسئلة حارقة ومشاريع أيديولوجية متشوفة لعوالم مختلفة عبرت عنها ابتداء حركة آفاق سنة ١٩٦٣ وهي حركة يسارية ينتمي أغلب أعضائها للتيار الماركسي والقومي انطلقت بنشر دراسات اقتصادية واجتماعية معارضة للنظام البورقبي ومواقف راديكالية لخياراته السياسية. لتصبح القوة الضاغطة والمحرك الرئيسي للساحة الطلابية.

إلا أن هذه الحركة رغم أهميتها في بروز تعبيرات نقدية، ومواقف مغايرة للساند وأيضا اجتهادها في سحب «القداسة» من بورقيبة وإخضاع مشروعه للمساءلة، فإنها بقيت عاجزة عن تفعيل خطابها داخل المجتمع، والتأثير في المنظومة القيمية، مما جعلها تعيش من العزلة وعدم الاستجابة رغم المحاكمات الجائرة التي كانت تخضع لها تباعا.

غير أن فشل تجربة التعاضد وظهور أصوات داخل الحزب الحاكم منادية بهامش من الحرية والمشاركة في صنع القرار كان سببا في دفع بورقيبة إلى نقد ذاتي وانفتاح محدود أثمر عفوا رئاسيا على المعتقلين عام ١٩٧٠ وانفتاحا اقتصاديا مع وزيره الأول الهادي نويرة ليبدأ مشهد جديد. يحكمه زعيم مسه المرض فقد المبادرة وإدارة التناقضات وحزب حاكم تشقه الخلافات وأطماع الخلافة فضلا عن اتساع دائرة الاحتجاج المطلبي الذي أداره الاتحاد العام التونسي للشغل في اتجاه لعبة الأجنحة داخل السلطة.

لقد أصبح الجو العام يتسم بخيبة الأمل، وانسداد الأفق، خاصة بعد فشل المشاريع التنموية على تحقيق أهداف المشروع الوطني الذي بشرت به الحركة التحررية، وحالة الاستقطاب الاجتماعي الذي بات يشق الواقع التونسي بالتفاوت الحاد بين طبقة حديثة الثراء مستأثرة بالسلطة والمال وطبقة تعيش الحرمان واليأس⁶ لم يعد منطق الوصاية والأبوة قادرا على احتواء الغليان الاجتماعي والسياسي، حيث اتسع التذمر والتشكيك في الخيارات السياسية والثقافية واتجه نحو سحب الشرعية من النظام البورقيبي لعجزه عن مسايرة المتغيرات والتواصل مع الانتظارات الجديدة. في هذا السياق بدأت الظاهرة الإسلامية تكتسح المشهد التونسي معبرة عن نفسها بسلوكيات وترميزات دينية. لتتحول إلى قوة مؤثرة وفاعلة في الأوساط الاجتماعية. خاصة الشبابية منها الذي تكون داخل المدرسة العصرية وتلقي تعليما حديثا.

وهي المفارقة التي سوف تكشفها الأسئلة المقترحة والمشروع البديل الذي دافع عنه شباب الحركة، والذي يتجه نحو القطع الثقافي مع المشروع الحدائوي الذي قامت عليه دولة الاستقلال واستمد منه بورقيبة جانبا من شرعيته فرغم أن «السياسة التنموية» المفقودة حسب عبارة جورج قورم، ونمط الحياة المطبوعة بالفساد واللامساواة كان سببا مباشرا في ميلاد هذه الظاهرة إلا أن التدخل السافر للدولة في فرض نموذجها ومنعها للارادات بأن تعبر عن وجودها الثقافي كان سببا رئيسيا في هذا الارتداد والتمرد. ويمكن اعتبار أن ظهور اليسار وميلاد الحركة الإسلامية رغم اختلاف المرجعيات والأهداف هو نتاج لحالة الإرهاق السياسي الذي كان يعيشه المجتمع تحت ضغط المشروع الحدائوي الفوقي الفاقد لأفقه الليبرالي كما أراده بورقيبة.

لم تجد السلطة أمامها من خيار إلا المراهنة على الآلة القمعية وتشديد الرقابة الإعلامية. وهي سياسة أدت إلى تعميق الهوة واتساع دائرة الغليان الشعبي. كما كشفت في آن عن نظام فقد القدرة على فهم المعطيات المتصلة بالسياق والمرحلة التاريخية.

ورغم سعي بورقيبة إلى تعديل سياسته وإعطائها نوع من الدينامكية للخروج من المأزق من خلال السماح لتعددية حزبية فإن هذا الخيار لم يستطع امتصاص النقمة المتزايدة، التي غذتها الأوضاع الاقتصادية المنهارة والمحاکمات السياسية المتتالية والعبث السياسي الذي مارسه بورقيبة في مرحلة شيخوخته وبت الجمع بترقب لحظة الانهيار ويستعجل نهاية المرحلة، مع حالة من الخوف من مستقبل مجهول. مرده انعدام الجاهزية للأطراف الفاعلة السياسية والاجتماعية، وضعف الوعي الثوري في الأوساط الاجتماعية. ليبقى الممكن في النظام القائم، الذي استطاع من خلال أحد مهندسي أجهزته القمعية أن يعلن في حركة فجئية عن نوايا تتعهد بتصحيح المسار وتبشر بعهد جديد في ٧ نوفمبر ١٩٨٧.

من المفيد بعد عرض الفصل الأول من المشهد وقبل تفصيل القول في المشهد اللاحق أن نرتب الأسباب العميقة التي سارعت في انهيار الحكم البورقيبي. وكشف المعقولة التاريخية التي منحت الشرعية من جديد للنظام بأن يحافظ على بقائه واستمراره. لقد كانت نهاية بورقيبة إعلانا عن فشل الحدائة الفوقية ومنطق الوصاية التي عطلت الإرادات الفردية والجماعية.

فرغم أن بورقيبة اجتهد صادقاً في تحقيق جملة من المكتسبات التي كانت مطلب الحركة التحررية فقد أدارها بعقلية المستبد العادل التي مثلت انحرافاً عن القيم التي طالب بها رواد الإصلاح في تونس مثل الحرية ومبدأ المشاركة. وأيضاً عدم استجابتها لانتظارات جيل جديد عبر عن هويته بشعار صاغه في أواخر الثمانينات «حرية، كرامة وطنية». وبالتالي فإن الثغرة الكبرى في هذا البيان الحدائثي هو الديمقراطية. فقد عاش التونسيون «أهالي» تحت الحكم الفرنسي ولم يتحولوا إلى مواطنين في دولة الاستقلال وإنما إلى رعايا من نوع جديد.

لم يعط بورقيبة أهمية للموروث الثقافي الذي بقي فاعلاً ومؤثراً في النظام العلائقي والمنظومة القيمية للمجتمع. وكان تعامله يقوم على القمع والإلغاء، «وجعل عملية التحديث غير مرتبطة بمراجعة جذرية للفكر العربي الإسلامي، فكان يتخذ القرار السياسي ويغير الواقع عن طريق الصعقات الكهربائية والإجراءات التشريعية». وهو ما جعل التحديث يتعثّر ويعجز عن تحقيق التماثل، وينقلب إلى محض خصب لإحياء الفكر المحافظ الذي بدأ يعبر عن هويته في حركة مناهضة لبورقيبة ومشروعه.

تدمير الدولة وتشويه المعنى

استطاع بن علي أن يكتسب شرعية مرحلية من خلال الأهداف المعلنة في بيان ٧ نوفمبر ١٩٨٧. عبرت عنها الاستجابة الشعبية العامة، وحالة الاصطفاف لأغلب الأطياف الفاعلة في الساحة السياسية والاجتماعية. وقد حاولت القيادة السياسية استثمار هذا الإجماع في اتجاه مركزية السلطة الجديدة وإكسابها الشرعية التاريخية، والحد في أن من التجاذبات الأيديولوجية التي كانت تشق المجتمع التونسي وتهدد النظام السابق. عبر إطلاق الإيرادات المقموعة، وتوفير شعور بالمشاركة، والقيام بعمليات استباقية في الإصلاح السياسي والقانوني وبعث حالة من الارتياح من خلال جملة من النوايا، هدفها طمأنة الاتجاهات الفاعلة في الساحة الفكرية والسياسية، «الحركة الإسلامية والتيار اليساري والليبرالي».

لقيت هذه النوايا استجابة وتفاعلاً ترجمت في ميثاق وطني حمل هوية المرحلة الجديدة. فمن أجل تطهير السلطة من ارتها العدائتي «للعروبة والإسلام» نص الميثاق على «أن الدولة التونسية ترعى حرمة القيم الإسلامية السمحة وتعمل بهدي منها حتى يكون الإسلام مصدر الهام واعتزاز» وأن تونس «تمسكة بعروبتها وإسلامها» وأن المجموعة الوطنية «مدعومة لدعم اللغة العربية حتى تكون لغة التعامل والإدارة والتعليم». ساهمت هذه المبادئ في امتصاص الغليان والاحتقان السائدين داخل الساحة الإسلامية والأوساط المحافظة. وهذا ما يفسر التفاعل الإيجابي «للاتجاه الإسلامي» مع بيان ٧ نوفمبر وإمضائه على الميثاق الوطني، وتركيزه بن علي دون تحفظ لرئاسة ١٩٨٩.

غير أن النظام الجديد الذي كان يحتاج إلى زيادة تماثل القاعدة مع القمة من أجل الحفاظ على وجوده واستمراره قام بمخرجات هدفها توفير بيئة سياسية ملائمة تكسبه الشرعية وتمنع في آن كل الذرائع الممكنة لأي انفلات

خارج السيطرة.

لذلك أعلنت القيادة الجديدة عن تبنيها لمطالب الحركة الديمقراطية، معبرة عن التزامها بالخيار الحدائلي لوضع حد للانحراف وإعادة صلة التواصل الحي مع أهداف النهضة والإصلاح وأن مشروعها لا يقطع مع القديم بل يعمل على تصحيح الخيار البورقبي الذي أهمل الأفق الليبرالي السياسي.

وفي سياق توثيق هذا التوجه نص الميثاق الوطني على جملة من المبادئ المعبرة عن الهوية السياسية للنظام الجديد، والتي تقوم على «حماية الحريات الأساسية للإنسان» والإقرار بمبدأ المساواة بين «المواطنين رجالاً ونساء»، و«التقيد بإرادة الشعب» والالتزام بقواعد التسيير الديمقراطي وحقوق الإنسان «والالتزام بمكاسب مجلة الأحوال الشخصية».

لقد استطاع النظام أن يوفر بهذه المبادئ المعلنة إطاراً نظرياً ساعده على تحقيق اصطفاً جماعياً، وبيئة سياسية مريحة لبن علي الذي بات رجل المرحلة، خاصة أمام ضعف البدائل ومحدودية الأطياف السياسية على التأثير والمنافسة. إلا أن هذا الاصطفاً بدأ يهتز مع انتخابات ١٩٨٩ التي مثلت اختباراً حقيقياً لخطاب السلطة وأدائها. وبداية نفق حياة سياسية وثقافية.

فوجئت السلطة في هذه الانتخابات بقدرة الحركة الإسلامية على التعبئة والمنافسة الجديدة، وخطاب نسقي يمنع قبول الهيمنة والتماثل مع السلطة المركزية وهو ما جعلها تستفيد من قلق النخبة، وتستثمر خوفها من تقويض المكاسب، في عزل الحركة وتوفير الأرضية لإخراجها أمنياً من مربع المنافسة السياسية، دون أن تجد معارضة أو احتجاج، وهو ما أكسب القمع معقولية، ومنحه شرعية التصرف. و«بأياد ناعمة» قامت السلطة بسياسة تخفيف المنايع، وحرقت كل المنايع، في سياق هندسة ذهنية العامة والتحكم في إدارة المشهد في اتجاه خلق مناخ يهيئ لقبول الهيمنة والاستسلام، ويمنع كل أنواع الانفصالية في الولاء. وقد تميزت هذه المرحلة بزخمها في إخماد كل أشكال الممانعة واحتواء كل المحاضن المرشحة لإنتاج المختلف والمغاير. بداية بالإصلاح التربوي الذي اشتغل على بلورة وعي «استهلاكي» للقيم الحدائلية غارق في معجم مفاهيمي كالديمقراطية، والمواطنة، والمشاركة، والتسامح والحقوق مع إفراغ مضمونها الدلالي وتحويلها إلى تسميات سلبية بلا معنى والحرص المسلكي على محاربتها هذا فضلاً عن استبعاد ممنهج لكل الموضوعات والوضعيات التي تحيل إلى مساءلة الحال أو تساعد على التواصل مع الشأن العام.

لقد ساهمت هذه السياسة التعليمية في تعميق القطيعة بين المدرسة والمجتمع، وأحدثت «انشطاراتاً شعورياً» بين المنطوق المقرر وبين الواقع المعيش في رمزيته السياسية تحول إلى «أحاسيس خانقة ومخفية»، واحتجاج نائم متوثب لكل تغيير «٨» فقدت المدرسة وظيفتها فلم تعد مدخلاً للارتقاء العلائقي داخل المجتمع. ساهمت بذلك في تكوين جيل لا يحتكم لمرجع ولا يسعى لمقصد، رافض الاندماج، متمرد على كل مسالك الانقياد والسيطرة. يسكنه التذمر من واقعه والخوف من مستقبله الآتي. التجأ بعضه إلى الماضي البعيد باحثاً عن هوية

تعطيه معنى , والبعض الآخر إلى حلول فردية طمعا في خلاص من هذا النفق .

ولم تكن النخبة السياسية والفكرية أفضل حال , فقد أتقنت السلطة ترويضها وتحويلها إلى أداة في يدها . وجعلها وسيلة لتقوية نفوذها وإضفاء الشرعية على هيمنتها بالترهيب والإغراء . الذي دفع البعض منها إلى التزاحم من أجل التقرب إلى السلطة , بتقديم الولاء والاجتهاد في إضفاء المعقولة على خطابها والمشاركة في سد ثقبها , مع ابتكار مخرجات تساعد على إعادة إنتاج نفسها دون «فقدان هويتها» . لقد ساعدت هذه العلاقة الزبائية في تضخيم أنانية السلطة , التي بدأت تسيطر على كل القنوات الثقافية المنتجة , وعلى جميع المنظمات الأهلية والسياسية , رغبة في دعم سيطرتها وتعبئة الجماهير وراء خياراتها .

ولئن حاولت السلطة الاعتماد على الدعاية , والإغراء , واحتواء الخصوم لقبول الهيمنة بشكل طوعي , فإنها التجأت إلى تصليب جهازها الأمني أمام استحالة تحقيق التماثل التام , خاصة أمام تحرك نخبة سياسية يسارية وليبرالية معلنة تدمرها من استبدادية السلطة , كاشفة في آن زيف «دولة الرفاهة» التي بدأ النظام يسوق لها داخليا وخارجيا .

لم تستطع السلطة الاستمرار في إدارة لعبة التناقضات بين اليمين واليسار ولا القدرة على الإقناع بأن لها الإنابة في حماية المشروع الحدائي ضد الأصولية والظلامية وهو ما أدخلها في مواجهة مع نخبة سياسية وحقوقية وثقافية , ليس لها عمق جماهيري ولكن لها الصداقية والفاعلية مثل الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان التي لعبت دورا مهما في الكشف عن الانتهاكات والممارسات القمعية وتعرية النظام عند المنظمات الإقليمية والدولية , وجمعية القضاة المتمردة على سياسية الاتباعية والتوظيف , وجمعيات المحامين والصحافيين والنساء الديمقراطيات المنفلتة عن دائرة الخضوع والتركية .

صحيح أن التذمر واحتقار السلطة بدأ يتسع داخل الأوساط الاجتماعية , إلا أن حالة التصحر التي يعيشها المجتمع السياسي والمدني , وتدمير النظام لكل الأطر المناهضة , فضلا عن السياسة الاجتماعية والثقافية المنهجية هي التي جعلت الأغلبية غارقة في التفاصيل اليومية باحثة عن إشباع لمصالحها الخاصة عاجزة عن التحرك والمواجهة خاصة وأن النخبة المنخرطة في النضال الحقوقي والسياسي تحمل خطابا ثقافيا باهتا وفقير المعنى عاجزا عن التأثير وتأطير الاحتجاج الصامت .

دخل المجتمع مرحلة التذمر والفراغ وفوضى القيم , وتضخمت الاتجاهات الأنانية عند الأفراد وما زاد في شدة هذا الخلل هو أن السياسة القمعية ومصادرة الحريات التي سلكتها السلطة , ترابطت بفساد مستفز , استأثر به القصر والحاشية ليتحول إلى ثقافة سلوكية مدمرة للفرد ومؤسسات المجتمع بدأ آثارها في دمار الرأس المال الوطني , وتعطيل المبادرات المستقلة الناجحة . واحتكار المشاريع المنتجة , والتوزيع غير العادل للثروة , وإهمال تنموي للمناطق الداخلية . سادت حالة من الاختناق وأصبح الجميع يشعر بالاهانة والإهمال وانسداد الأفق , خاصة الشباب المتعلم الذي عاش عطالة وتهميشا , لم يجد محضنا يعطيه هوية , ولا فكرة

تطلق أحلامه ولا قيادة تنير أمامه الطريق فقد بات «خارج الاستعمال» لذلك لم يجد أمامه إلا المدونات والشبكات الاجتماعية للتعبير عن ذاته واكتشاف الحياة , انه فضاء جديد غير مهيمن , يشارك فيه الجميع دون وصاية وتوجيه , فضاء تحكمه علاقة أفقية تعطي للأنا حق المشاركة والمساءلة , بلغة جديدة متحررة من صرامة الأيديولوجيا , وتوجيهات «الزعيم» ومن «نموذج الفردية» الذي يعطي قيمة لفكرة القائد إلى قيمة جديدة هي المرافقة التي تعطي معنى للقدرة الفردية , أو مجموعة أشخاص على إدارة مجموعة أخرى وفق مبادئ التواصل والإصغاء والمشاركة⁹ ساعد هذا «المشترك الحر الفارغ من الانتماء» حسب عبارة فتحي المسكيني أن يقتحم المحضور , ويكشف المسكوت عنه , ويعري الصنم السلطوي بلغة شاردة لم تلجمها «إتيكات» المجالس ولا قواعد السجل السياسي التقليدي . وضع هذا الجيل الجديد أدوات ومداخل جديدة للمواجهة والصراع . افتك المبادرة وبات خارج فح المناورة التي تعودت عليها الأنظمة الاستبدادية التي وجدت أمامها ماردا يحتل الشارع بلا رأس ولا أطراف يحركه أمل وحلم انتهى بانسحاب وميلاد مشهد جديد .

الثورة ومقدمات الانتقال الديمقراطي

رغم أن القوس لم يغلق , والمرحلة الجديدة لم تتشكل بعد , فإن الأحداث المتسارعة والأسئلة التي فجرها المشهد تؤكد بأن تونس مقبلة على مرحلة مختلفة وحالة ثورية لها رهاناتها واستحقاقاتها السياسية , فضلا عن التحديات والإنزلاقات الممكنة . صحيح أن التغيير بدأ يتدمر وإعلان السخط وتمرد على النظام , رغبة في إصلاح سياسي يستند على قواعد قانونية جديدة توسع من هامش المشاركة وتحد من هيمنة دولة الفساد . إلا أن الانهيار الفجائي للأعلى هرم السلطة غير المسار وأصبح المطب تغيير عميق للنظام الاجتماعي والسياسي وانخراط في مرحلة ثورية دائمة :

- فما هي إذن طبيعة هذه الثورة؟ وما الذي يميزها عن بقية الثورات؟
- وكيف واجهت النخبة الاستحقاقات السياسية ورهانات المستقبل؟
- وهاهي التحديات التي تواجه الثورة؟ وهاهي حدودها؟

من الخطأ أن نقرأ الثورة التونسية بسجل الثورات السابقة - القديمة والحديثة منها فهي تختلف في مسارها وأهدافها عن بقية الثورات . فإذا كانت الثورة الفرنسية انتصارات للنموذج الحدائثي والنظام الرأسمالي اللذان تشكلا عبر سياق تاريخي شهد تحولات عميقة اجتماعية وسياسية ومراجعات ذهنية وفلسفية . وأيضاً ثورة أكتوبر التي تمثل أول تحد للرأسمالية كنظام سياسي , اقتصادي في العالم , أو الثورة الإيرانية التي قامت على رغبة إحيائية لنموذج معياري سجين المخيال الشيعي . فان الثورة التونسية تعتبر أول تحد للنظم الاستبدادية في الوطن العربي . فهي تمثل العلة والنتيجة لتاكل الاستبداد كنظام سياسي استندت عليه دول الاستقلال منذ أكثر من خمسين سنة . صحيح أن هذه

الثورة لا تحمل مشروعا جاهزا ولا عقيدة مكتملة إلا أن الأسئلة الإستراتيجية التي إثارتها , والحراك الفكري

والسياسي الذي طبع المشهد بعد حدوثها كشف عن إمكانيات كامنة , ورغبة جامعة تتجه نحو تحقيق انتقال ديمقراطي يطلق الإرادات ويقطع مع كل أشكال الاستبداد . ولا يعني هذا أنها قد لا تتصادم في ظل التجاذبات الداخلية والمحاولات الجارية فعلا لتخريب هذه الثورة , والانحراف عن أهدافها إلا أنها محاولات قد تعطل المسار ولكنها عاجزة عن إفشاله وذلك لجملة من الاعتبارات الذاتية والموضوعية :

أولا : أن الثورة التونسية قامت خارج آليات الضبط والتوجيه التقليديين للأحداث الجماهيرية الكبرى . هي تحمل آليات نموها في ذاتها هي لا تحتكم لأطر حزبية ولا قيادات سياسية . فالثورة لا يقودها حزب ولا تغذيها أيديولوجيا وهي فرادة تمنع كل رغبة للاستثمار أو احتكار المشهد .

فكل الثورات التقليدية حركها منطق سياسي مسبق ومسقط وهو ما يفسر دموية الترتيبات اللاحقة خلافا للثورة التونسية التي كانت أقل تكلفة لطابعها العذري المنفلت عن كل الأطر المرشحة للالتفاف عن أهداف الثورة .

ثانيا : بعد توسع جغرافية الانتفاضة وانتقال الاحتجاج المطلبي إلى حالة ثورية شاملة أصبح الرابط بين الجميع تغيير النظام , وقد جعل هذا المقصد الثورة تتحرك خارج الهويات التي كانت تحكم التجاذبات السياسية والعقائدية من عروبية وإسلاموية ويسارية وهو ما يجعل الممكن في تحقيق أهداف الثورة التمسك بقاعدة التوافق والتأسيس على المشترك باعتبارهما ينعان كل إمكانيات الاحتكار والهيمنة .

ثالثا : صحيح أن الثورة التونسية مثلت حدث فجائي تقاطعت عناصر مختلفة في لحظة تاريخية لصنعه وميلاده إلا أنها لم تأت من فراغ وليست حدث جبري حصل خارج الإرادات فهي تنويج لتراكم نضالي ساهمت فيه أجيال مختلفة وأيضا جاءت تعبيرا عن انتقام مقموع من سياسة استبدادية ممنهجة قامت عليها دولة الاستقلال وبالتالي يمثل هذا الإرث النضالي مانعا قويا لاحتكار الشرعية الثورية أو السقوط في عملية الفرز الثوري التي دمرت ثورات عديدة .

رابعا : أن مزية الشباب في الثورة التونسية هي القدرة الابتكارية في استخدام الوسائط الاتصالية التي ساعدت على إضعاف النظام وتعريته , كذلك تحركه خارج المنطق السياسي التقليدي الذي يقوم على المساومة والتنازل . وهذه الخاصية التي امتلكها الشباب حولته بعد الثورة إلى قوة ضاغطة , يقظة , وغير مطمئنة يسكنها روح الشك والمساءلة مما جعلها حارسة للثورة وحامية لأهدافها .

خامسا : لم تندلع الثورة التونسية بتوجيه وهندسة قوى عالمية ولم تكن مسرحا لتجاذبات إقليمية ودولية , يؤكد ذلك حالة الإرباك للأجهزة المخبرية الفرنسية والأمريكية في الأيام الأولى لاندلاع الثورة . وقد ساعد غياب هذا التدخل الخارجي على توفير مساحة للقوى السياسية الفاعلة بأن تتحكم في ترتيب مقدمات المشهد دون إملاءات أو ضغوطات خارجية .

سادسا: تقاطعت الأسباب والنتائج في المنطقة العربية , لتجعل الثورة التونسية مقدمة لسلسلة من الثورات التي جاءت تباعا , من مصر وليبيا واليمن إلى البحرين وسوريا , والسيناريو مرشح في كامل المنطقة , وهذا معطى مهم لأنه يوفر سياجا لحماية الثورة التونسية ومنع التشويش الإقليمي الذي يربك الوضع الداخلي ويعطل المسار الثوري .

وعليه فان هذه الاعتبارات وان وفرت شروطا لحماية الثورة وبقائها فان نجاحها وتحقيق أهدافها يمثل اختبارا للنخبة في إدارة المرحلة الانتقالية , وتحديا لمواجهة الاستحقاقات السياسية ورهانات المستقبل . إن أهم اختبار يبدأ باقتناع النخبة بأن أيا كانت الأفكار والتصورات المقترحة فلا بد أن تنهض على أهداف الثورة والالتزام بالمشترك . فالثورة ليست هدفا في حد ذاتها بل هي بداية لمسار طويل يتجه نحو بناء مرحلة جديدة ومختلفة , وهذا ما يفرض على المرشحين لهندسة هذه المرحلة تغيير آليات عملها , وتجديد معجمها المفاهيمي وأيضا الخروج من حالة التوصيف الاحتجاجي إلى تقديم أجوبة للأسئلة المتروكة بعيدا عن الوصفات الأيديولوجية الجاهزة والشعارات الشعبوية .

الختامة

إن أكبر تحد يواجه الثورة التونسية هو كيفية بناء المسار اللاحق لها , وتحقيق انعطاف جذري عن السلوك الاستبدادي الذي انبنت عليه كل المشاريع المسقطة . هذا الانعطاف لن يكون سهلا أو غير مؤلم ولا أحادي الجانب . فهو يضعنا أمام مسؤولية تاريخية تفرض علينا جميعا تطهير الذات من العوالم الوهمية والتفكير بعقل مفتوح حتى نستطيع الانخراط بايجابية في صنع المستقبل .

الهوامش :

- ١ هشام جعيط : الشخصية العربية الإسلامية والمصير العربي
- ٢ الهادي التيمومي : مسيرة تونس نحو الحداثة : ١٨٤٦-١٩٦٤
- ٣ دريس قيقة : حوار في جريدة الإعلان عن كتاب : هل نحن أمة : مهدي مبروك
- ٤ محرز الدريسي : النخبة في تونس المتأهة أو قلق الإصلاح
- ٥ الهادي التيمومي : مسيرة تونس نحو الحداثة ١٨٤٦-١٩٦٤
- ٦ راجع محمد عبد الباقي الهرماسي : المغرب العربي المعاصر : الخصائص المؤسسية والأيدولوجية للبناء السياسي
- ٧ صلاح الدين الجورشي : الإسلاميون التقدميون : تجربة تحت المجهر
- ٨ محرز الدريسي : النخبة في تونس : المتأهة أو قلق الإصلاح
- ٩ محمد الجويلي : حوار في جريدة الصريح راجع Michel Crozier : l'entreprise à l'écoute

لا بديل عن الحوار مع جميع أطراف المجتمع البحريني*

ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الثالث للشبكة العربية للتسامح، بيروت، حزيران ٢٠١١

عيسى الغايب*

لم تكن حركة الاحتجاجات الشعبية التي شهدتها مملكة البحرين منذ ١٤ فبراير الماضي وليدة الصدفة أو مجرد ردة فعل تلقائية إزاء اللحظة الراهنة المتمثلة بما شهدته الساحة العربية من حراك شعبي وتحركات مطلبية عبرت عنها بعض الشعوب العربية في هيئة ثورات واحتجاجات واسعة النطاق، حقا أن الحركة الاحتجاجية الشعبية في البحرين تأثرت بالثورتين اللتين سبقتهما زمنيا بوقت قصير جدا في تونس ومصر واستفادت من تجربتهما في الاحتجاج السلمي المنظم والاستخدام المكثف للتقنيات الحديثة للتعبئة الشعبية لحركة الاحتجاجات، إلا أن جذور الحركة الاحتجاجية البحرينية ابعدها عن ذلك، بل هي امتداد للحركة الشعبية المطلبية التي شهدتها البحرين في السبعينات والثمانينات والتسعينات من القرن الماضي والتي قدم فيها شعب البحرين الكثير من الضحايا والشهداء من أجل تحقيق مطالبه في الإصلاح الديمقراطي حيث تم الالتفاف على هذه المطالب بدستور مناحة جديد عام ٢٠٠٢ بديلا من دستور العقيد عام ١٩٧٣ حيث كرس ملكية مطلقة بدلا من تأسيس ملكية دستورية قائمة على أساس مبدأ فصل السلطات وحكم القانون ودولة المؤسسات والمواطنة المتساوية واحترام حقوق الإنسان حسب ما جاء في الميثاق العمل الوطني والدستور.

وقد تولدت جراء ذلك احباطات واسعة وخيبات أمل كثيرة لدى قطاعات واسعة من المواطنين البحرينيين تراكمت عبر السنين، الأمر الذي أدى إلى تكرار الحركات الاحتجاجية بين الفنية والأخرى للتعبير عن مطالبها في الإصلاح كلما سنحت لها الفرصة، لكن السلطات عمدت دوما إلى مواجهة المطالب الإصلاحية بمزيد من القمع والترهيب، آخرها ما حدث في أغسطس من العام الماضي ٢٠١٠ من حملة أمنية مكثفة طالت اعتقال ٢٣ من المواطنين بتهمة تمثيل في تأسس وأدارى جماعة على خلاف أحكام القانون بغرض تعطيل أحكام الدستور والقوانين ومنع السلطات العامة من ممارسة أعمالها وتأسيس جماعة ترمي إلى قلب نظام الحكم وتغيير النظام الأساسي والاجتماعي للدولة، وكذلك التضييق على محاميه ومنعهم من ممارسة مهامهم المهنية في الدفاع عنهم، وما تبعه من مسلسل انسحاب مجموعات متعاقبة من المحامين اعتراضا على الممارسات غير القانونية للسلطات تجاه موكلهم وتجاههم وعلى الإجراءات القضائية التي لا ترتقي إلى المعايير الدولية لضمان المحاكمة العادلة، إضافة إلى التبعيات على منظمات المجتمع المدني ومنها قرار حل مجلس إدارة الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان، ابرز وأقدم منظمة أهلية حقوقية في البلاد بسبب موقفها المساند للمعتقلين في الحصول على محاكمة عادلة وشروط احتجاز متوافقة مع المعايير الإنسانية الدولية.

* ناشط حقوقي بحريني

وكما لعبت مواقع التواصل الاجتماعي دورا كبيرا في تحريك الشارع في تونس ومصر، لعبت هذه المواقع دورا ماثلا في البحرين حيث دعا نشطاء على موقع "فيسبوك" تحت عنوان "١٤ فبراير في البحرين" بتنظيم مسيرات سلمية وحضارية يومية اعتبارا من هذا التاريخ، كما دعا إلى اعتصام مفتوح بعد ذلك بأيام.

وقد حددوا ١٤ مطلباً شعبياً أهمها الإفراج عن جميع المعتقلين وتعويضهم، وإيقاف التعذيب وانتهاكات حقوق الإنسان، وتنحي رئيس الوزراء، وإيقاف التجنيس السياسي، إضافة إلى تعديلات دستورية تضمن المشاركة الفعلية للشعب البحريني ومنها قيام مجلس تشريعي منتخب كامل الصلاحيات، وإلغاء الصلاحيات التشريعية لمجلس الشورى المعين، وتداول سلمى للسلطة، كما اتخذ التحرك الاحتجاجي منحى معيشياً مع المطالبة بزيادة الأجور وحل مشكلة البطالة. وقد كانت الاستجابة لهذه الدعوة واسعة من قبل المواطنين البحرينيين الذين احتشدوا بمجاميع هائلة في الشوارع والميادين العامة للمطالبة بحقوقهم المشروعة، وعلى الأخص في دوار اللؤلؤة الواقع بوسط العاصمة البحرينية المنامة.

وسرعان ما لقيت حركة الاحتجاج الشعبية التي قادها شباب ١٤ فبراير دعم وتأييد الجمعيات السياسية المعارضة السبع وتقديرها الكبير لسلمية تحركاتها وحضاريتها، وقررت هذه الجمعيات تشكيل لجنة تنسيقية لدعم وإسناد الحركة. وباعتراف المراقبون وأطراف دولية محايدة وعلى رأسها المنظمات الحقوقية الدولية اتخذت حركة الاحتجاجات البحرينية منحى سلمياً بحثا حيث لم يسجل إطلاقاً حادث تفجير اسطوانات الغاز أو حرق الإطارات أو اعتداء على ممتلكات عامة أو خاصة، بل خلت الشوارع من أي شكل من أشكال التخريب. كما تميزت الأوضاع ببعض فترات الهدوء النسبي وهي الفترات التي انسحبت فيها قوات الأمن والجيش من الشوارع والساحات العامة تاركة المتظاهرين يمارسون حقهم المشروع في التعبير عن آرائهم بسلمية تامة ودون تدخل منها، لكن المشهد سرعان ما ينقلب إلى دموي عندما تتدخل هذه القوات لقمع الاحتجاجات وفض الاعتصامات وتفريق المسيرات عن طريق استخدام القوة المفرطة، الأمر الذي يؤدي إلى سقوط أعداد كبيرة من الضحايا من القتلى والجرحى، بل إن المستشفيات والطواقم الطبية من أطباء وممرضين ومسعفين لم يسلموا من اعتداءات قوى الأمن وقوات مكافحة الشغب وغيرها من الأجهزة الأمنية المسلحة حيث تعرضت المستشفيات كمجمع السلمانية الطبي للحصار وتعرضت الطواقم الطبية للاعتداء الجسدي واللفظي والاعتقال، ولا زالت أعداداً منها رهن الاعتقال حتى الآن. وليس ثمة سبب للاعتقالات التي طالت الأطباء والطواقم الطبية سوى قيامهم بأداء واجباتهم المهنية والإنسانية إزاء المصابين من المحتجين وانقاد حياتهم، وهو ما تقتضيه مهام مهنتهم. وقد تعرض المعتصمين في دوار اللؤلؤة وهو مركز الاحتجاجات الرئيسي في البحرين إلى هجومين دامين من قبل قوات الأمن والجيش أولهما كان في ١٧ فبراير والآخر في ١٦ مارس ٢٠١١ وقد تركا أعداداً كبيرة من الجرحى والقتلى امتلأت بهم المستشفيات والمراكز الصحية قبل أن تفرض هذه القوات حصاراً عسكرياً عليها وتختطف الجرحى منها وتقتادهم إلى أماكن مجهولة.

وقد استشعرت منظمات المجتمع المدني ومنها المنظمات الحقوقية والجمعيات السياسية المعارضة خطورة الأوضاع في ظل لجوء السلطات إلى الحل الأمني لمعالجة الأوضاع بدل اللجوء إلى الحل السياسي أو انتهاج

الحوار سبيلا لحلحلة الأمور، كما استشعروا خطورة لجوء السلطات إلى أساليب الشحن الطائفي لإثارة الفتنة الداخلية، الأمر الذي دعا الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان إلى اتخاذ موقف واضح إزاء هذه الأساليب الخطيرة عبرت عنه في بيان أصدرته دعت فيه جميع الجهات ذات العلاقة إلى احترام مبادئ حقوق الإنسان والتسامح وتغليب مصلحة الوطن على أية مصالح أخرى، ودانت بشدة طابع الشحن الطائفي الذي تمارسه بعض الجهات ولاسيما ما يتبدي بوضوح من برامج إذاعة وتلفزيون البحرين وكتابات بعض الأعلام المؤججة للفتن والتي تعمل على شق صف الشعب البحريني وإشاعة روح الفرقة الطائفية وتأجيجها بين أبناء الشعب الواحد. كما دعت إلى إلغاء كل القوانين المقيدة للحريات العامة وإطلاق الحرية للجميع بالتعبير سلميا عن آرائهم، ودعت إلى تشكيل لجنة تحقيق محايدة ومستقلة يشارك فيها حقوقيون ومحامون للتحقيق في جميع الممارسات والانتهاكات التي ارتكبت ضد المحتجين سلميا، وأكدت الجمعية أن الحوار هو الطريق الأمثل لمعالجة الاحتقانات السياسية وحلحلة القضايا المجتمعية المتركمة.

كما وجهت سبع جمعيات أهلية بحرنية بينها الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان نداء استغاثة جراء أعمال القتل التي تمارس ضد شعب البحرين الأعرل الذي يطالب بحقوقه المشروعة في إقامة نظام ديمقراطي يحترم كرامة الإنسان وحقوقه كما نصت عليها المواثيق والشرائع الدولية حيث وجهت هذا النداء في أعقاب الهجوم الثاني على المعتصمين في دوار اللؤلؤة ومحاصرة مستشفى السلمانية وإلقاء القبض على الجرحى والطواقم الطبية.

وقد دخلت البلاد منزلقا خطيرا بعد قرار السلطات إتباع الحل الأمني والعسكري مما وضع البحرين في بؤرة التجاذبات الإقليمية والدولية وذلك اثر إعلان حالة الطوارئ المرسوم الملكي مرسوم ملكي رقم ١٨ لسنة ٢٠١١ بإعلان حالة السلامة الوطنية وإعلان القيادة العامة لقوة دفاع البحرين رقم (٣) الصادر في ١٦ مارس ٢٠١١ جاء فيه (تعلم القيادة العامة لقوة دفاع البحرين بدأت قوات الأمن العام والحرس الوطني بمساندة قوة دفاع البحرين بعملية تظهير دوار مجلس التعاون والمرفأ المالي ومستشفى السلمانية وما حولهم وإخلائهم من الخارجين عن القانون).

وما تبعها من انتشار رجال الأمن والدفاع تتمركز عند مفارق الطرق والإحياء وتقوم بعمليات اعتقال دونما سبب بهدف إثارة الخوف والرعب في نفوس المواطنين، الأمر الذي استثار منظمات حقوقية عديدة لها وزنها واعتبارها على المستوى الدولي كمنظمة هيومن رايتس واتش التي كانت شاهد عيان لوقائع الانتهاكات من خلال تواجدها المتواصل على ارض الواقع في البحرين ومتابعتها لمجريات الأحداث واتصالها بالنشطاء الحقوقيين البحرينيين ومنظماتهم العاملة في البلاد حيث علقت هذه المنظمة المعتبرة على إعلان الأحكام العرفية ونشر القوات المدججة بالسلاح عند تقاطعات الطرق والشوارع على لسان السيد "جو ستورك" المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فيها بان ذلك "لا يعني إسقاط التزاماتها باحترام حقوق الإنسان الأساسية القائمة وهي الالتزامات المترتبة عليها بموجب القانون الدولي" مضيفا بان قرار الأحكام العرفية "لا يمنح السلطات الضوء الأخضر لارتكاب انتهاكات، العالم يراقب ليرى إن كانت البحرين ستحترم الحقوق الأساسية لمواطنيها جميعا". كما حذر ستة مقرررين خاصين في الأمم المتحدة السلطات البحرينية من عدم

التزامها بتعهداتها على صعيد حقوق الإنسان خصوصا فيما يتعلق بحرية التجمع السلمي، محذرين مما وصفوه "بكسر الوعود" التي أطلقتها الحكومة على نفسها من خلال ما حدث من انتهاكات متعددة لحقوق الإنسان وسط تدهور السلام والأمن في البلاد معتبرين بان التزامات البحرين الحقوقية باتت في الوقت الحالي موضع تساؤل. واستند المقررين إلى تصريحين سابقين للامين العام للأمم المتحدة "بان كي مون" انتقد خلالهما استخدام القوة ضد المتظاهرين المسالين، كما أدان المقرر الخاص المعني بحالات الاعتقال التعسفي السيد "كريستوف هينز" استخدام العنف بكثافة منذ نحو الشهر لقمع احتجاجات غير عنيفة وذلك على الرغم من وعود الحكومة وتعهداتها الحقوقية وهو ما اعتبره انتهاكا واضحا للحق في الحياة والمبادئ الدولية بشأن استخدام القوة. وصرح السيد "فرانك لارو" مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحرية الرأي والتعبير قائلا "لاحظنا منذ شهر فبراير أن الحكومة وعدت بإجراء حوار مفتوح مع أعضاء المعارضة ولكن كيف يمكن أن يكون هناك تبادل حقيقي في وجهات النظر بين مختلف الأطراف في ظل استمرار رفع السلاح في وجه احد الأطراف". فيما طالب المقرر الخاص المعني بالتعذيب السيد "خوان مندير" بالوقف الفوري للانتهاكات وسوء التعامل مع المتظاهرين واستهداف الطواقم الطبية والصحافيين، واصفا إياه "بغير المقبول تماما" ودعا الحكومة إلى إيجاد إجراءات فورية لبدء التحقيق ومحاكمة المسؤولين عن استخدام العنف تماشيا مع التزامات البحرين الدولية. ومن جهتها عبرت السيدة "كاثرين اشتون" مسئولة السياسة الخارجية والأمن في الاتحاد الأوروبي عن قلقها البالغ من الوضع في البحرين عبر اتصالها بوزير خارجية البحرين قائلة بأنه "لا يوجد دليل عن الحوار وانه يجب على الحكومة ان تتيح على المطالب المشروعة وتطلعات المواطنين وبذل ما في وسعها لبدء عملية سياسية مع خطوات جادة للمضي قدما لاستعادة وديمومة الاستقرار والأمن".

ومن المؤكد أن لجوء السلطات البحرينية إلى الخيار الأمني والعسكري كحل للأوضاع السياسية والاجتماعية المتأزمة في البحرين منذ أمد ليس بالقصير قد زاد الأمور تعقيدا واطفأ فرص الحوار بين الأطراف السياسية الممثلة لقوى المجتمع وعلى الأخص قوى المعارضة السياسية بالرغم من اقتناع أطراف المعارضة البحرينية بأنه لا بديل عن الحوار لحلحلة الاحتقانات السياسية ومعالجة القضايا العالقة في سياق الإصلاح الديمقراطي في البلاد من اجل تحقيق مشاركة حقيقية للشعب البحريني في عملية صنع القرار السياسي وفي صياغة مستقبل البلاد بعيدا عن التهميش والتغيب المتعمد والمقصود الجاري حاليا. فبعد دخول القوات درع الجزيرة من السعودية والإمارات إلى البحرين في منتصف مارس الماضي ٢٠١١ وإعلان حالة السلامة الوطنية وإتباع سياسة المتمثلة بفصل العمال والموظفين ١١٠٠ حسب الإتحاد العام لعمال البحرين الذين اضربوا أو تغيبوا عن أعمالهم بسبب الظروف الأمنية السائدة في البلاد وكذلك فصل أو توقيف الأساتذة الجامعيين والأكاديميين والمعلمين والمعلمات والطلبة والطالبات في الجامعات والمدارس وإلقاء القبض على أكثر من ٥٠٠ شخص بعضهم من النشطاء الحقوقيين والمحامين والأطباء والمرضين والمسعفين والمعلمين وحتى النساء ووقف نشاط جمعية العمل الوطني الديمقراطي (وعد) وحل جمعية المعلمين وحل مجلس إدارة جمعية الأطباء البحرينية وتعيين مجلس إدارة مؤقت لها وأنه يتم التحقيق حاليا مع ٤٧ متهما من الكادر الطبي منهم ٢٤ طبييا و٢٣ ممرضا ومسعفا وأخيرا وليس آخرا صدور أحكام بالإعدام على أربعة شبان بحرينيين وبالمرؤد على ثلاثة آخرين من قبل محكمة السلامة الوطنية الابتدائية (محكمة أنشئت طبقا للمادة ٧ من المرسوم الملكي مرسوم ملكي

رقم ١٨) لسنة ٢٠١١ بإعلان حالة السلامة الوطنية) قد برهن بان السلطات اتخذت مسارا خاطئا زاد الأمور تأزيمًا وتاجيجا ونأت بنفسها عن الحوار إلى درجة رفضها للوساطة الكويتية والتركية ، وهو ما أكدته الجمعيات المعارضة السبع بان الوساطات بينها وبين السلطة متوقفة حاليا بعد إعلان حالة السلامة الوطنية، كما رفضت المعارضة تدويل الأزمة البحرينية حرصا على عدم زج البلاد في اتون صراعات دولية محمومة قد تقود هذا البلد الصغير إلى المجهول .

وقد أثبتت التجربة السياسية لشعب البحرين في مجال المطالبة السلمية بالحقوق والحريات الديمقراطية بان السير على نهج المعالجة الأمنية للازمات السياسية لا يجدي نفعا ولا يفضي إلى حل ، بل إن الحل السياسي عن طريق الحوار الوطني الشامل الممثل لجميع أطراف المجتمع البحريني هو الأسلوب الأنجع لمعالجة أزمات الوطن والخروج من النفق المظلم الذي أدخلت فيه البحرين نتيجة القمع الممنهج والمكثف ، شريطة تهيئة الأرضية الملائمة لهذا الحوار وتوفير مسببات نجاحه وفي مقدمة ذلك وقف جميع أشكال انتهاكات حقوق الإنسان ضد المواطنين العزل والشروع فورا في عملية حقيقية وجادة للعدالة الانتقالية .

إنهم يفخون المجتمع*

* ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الثالث للشبكة العربية للتسامح، بيروت، حزيران ٢٠١١

أنور الرشيد*

في منتصف سبعينيات القرن الماضي وأنا جالس على مقاعد المتفرجين بمدرج ساحة التدريب بكلية الشرطة أتابع بنظري الطلبة الذين سيتخرجون الآن بزيهم العسكري الجميل كضباط شرطة وأهاليهم فخورين ومزهوين بهم، اختفى كل المنظر الجميل الذي أمامي وصوت الموسيقى العسكرية التي تصدح بالمكان واختفت زغاريد أمهات الطلبة المتخرجين وأصبحت لا أرى سوى الظلام الحالك كأني ضربت بصاعق افقدني صوابي ونظري، حدث هذا معي وعمري لا يتجاوز العشرين عندما لبيت دعوة صديق مقبل على التخرج من كلية الشرطة كضابط شرطة، هذه الصفعة أو الصاعقة أو الضربة حدثت عندما سمعت أسم صديقي بغير الاسم الذي كنت اعرفه به منذ الطفولة، فقلت: لنفسه هل كان يخدعني كل هذه السنين باسم غير الاسم الذي اعرفه؟ هل يعقل ذلك؟ وعندها انتبهت إلى أن الاسم الثلاثي هو نفسه لم يتغير وإنما تم إضافة اسم القبيلة بأخر الاسم، وعندما فض الحفل ذهبت إليه للتهنئة بالتخرج كضابط شرطة فقلت له: بعد تقديم التهاني سيدي الضابط لم أكن اعرف أن لك أسم قبيلة منذ أن عرفتك من الطفولة فالذي اعرفه انك من بيت تلك العائلة المحترمة التي نعرفها بالمنطقة منذ نعومة أظافرنا واليوم اسمع اسم للقبيلة ينتهي به اسمك، فقال: نعم أن أخي الكبير وهو بالمناسبة كان عضو في البرلمان بذلك الوقت أشار علي بأن نضيف اللقب القبلي على أسمائنا بالأوراق الرسمية وهذا ما حصل، فقلت له: ولماذا اللقب القبلي فأنتم معروفون باسم عائلتكم، فقال: أن الطلب جاء من فوق وهذا يعني أن هناك في الجهات الرسمية العليا تدفع بذلك، أي بتوجيهات عليا، ومن يومها وأنا أراقب الوضع حتى أصبحت الكويت اليوم مقسمة كتونان قبلية فظهرت كل أسماء القبائل والعشائر حتى غدت مناطق بعينها تخص القبيلة الفلانية والمنطقة الأخرى تخص القبيلة الأخرى، هكذا بدؤوا بتفكيك المجتمع بهدف السيطرة عليه، فهذه السياسة لم تكن موجودة أبان فترة ستينيات القرن الماضي بعد حصول دولة الكويت على الاستقلال عندما تم استخراج المستندات الرسمية كشهادات الميلاد وشهادة الجنسية وكافة المستندات الرسمية لإثبات الشخصية، حيث اتسمت تلك الفترة بعدم وضع اللقب القبلي في آخر الاسم وتم تعريف المواطنين بأسمائهم وأسماء آبائهم وأجدادهم التي استخلص من الكثير منها الاسم العائلي أو البعض اتخذ اسم الحرفة كاسم العائلة مثل الحداد والنجار والقلاف والسماك والصانع رغم أنهم ينحدرون من قبائل ولكن لم يضعوا أسم القبيلة في آخر الاسم كان يكتفا بالاسم الرابع أو الخامس فقط،

* كاتب، امين عام منظمة العمل الكويتي - الكويت

ومن منتصف سبعينيات القرن الماضي بدأت تظهر لنا أسماء القبائل التي كانت غير موجودة أو شبه مخفية أبان فترة منتصف القرن الماضي ، حتى وصل الأمر بعدد من العوائل الكبيرة نسبيا والتي هي من أصل واحد ولكنها تنتهي بأسماء مختلفة عملت على توحيد اسمها الأخير مثل عائلة السكين وسبتي حيث قاموا بإضافة اسم الكندري كنوع من الاندماج والتكاتف والتعاقد مع أبناء الطائفة .

إذن ، لماذا وكيف تم إحياء القبيلة؟

نظر للمطالبات التي كانت تؤرق الأسرة الحاكمة الكويتية من قبل النشطاء السياسيين أبان فترة ستينيات القرن الماضي وتبيحة للصراع الدائم والمستمر بذلك الوقت وإصرار الطبقة السياسية بالمجتمع على ممارسة دورهم وحققهم بالمشاركة بالقرارات وإدارة الدولة ، تصادمت هذه الأنشطة والفعاليات بالمجتمع مع رغبة الأسرة الحاكمة بالتفرد بالقرار ، لذا كان لا بد من خلق توازن كان مفقود بين الرغبة للأسرة الحاكمة والرغبة الشعبية ، لذا تم اللجوء إلى استخدام عدد كبير من البادية سواء من المملكة العربية السعودية أو من بادية الشام والعراق وتجنيسهم بعشرات الألوف وهؤلاء جلبوا معهم ثقافتهم ولهجتهم وعاداتهم وأيضا لقبهم القبلي وأحيث الحكومة الكويتية هذه الألقاب بشكل أثر حتى اليوم على المجتمع ، كل ذلك بهدف خلق توازن سياسي بين الشعب والحكومة ، واليوم يعاني المجتمع الكويتي من هذا الاختلال القبلي حيث سيطرت القبيلة على الكثير من الأمور الاجتماعية حتى غدت المطالبة بحقهم أمر غير مستغرب كما شجعت الحكومات المتعاقبة على إنشاء الكثير من الخصوصيات لهذه القبائل حتى المبرات الخيرية التي كان يفترض بها إنها مبرات خيرية تساعد الجميع وافقت الحكومات على إنشاء مبرات رسمية تخص قبيلة معينة دون أخرى بمعنى لو أنك كنت احد المحتاجين للمساعدة من غير أبناء القبيلة لا يمكن السماح لك بالحصول على أي مساعدة ، ومن جانب آخر وافقت الحكومة الكويتية وبحضور وزير داخليتها على إنشاء رابطة عيس وهي رابطة أنشأتها قبيلة الرشيدة بالكويت تضم في عضويتها كل أبناء قبيلة الرشيدة المتناثرين على الساحة العربية من المملكة العربية السعودية ومن اليمن ومن مصر والسودان وليبيا ، كل هذه السياسة بهدف ضرب التكاتف والتعاقد للمجتمع ، فاليوم عندما تحذر الحكومات العربية من فتنة طائفية فهي تتحدث عن عنصرين من الفتن العنصر القبلي الفئوي والعنصر الديني بشقيه السني والشيعي وبقية المذاهب التي تكثر بمجتمعات لم تعد قادرة على الانتقال من مرحلة الطائفة والقبيلة والعشيرة والمذهب إلى مرحلة دولة القانون والمواطنة أثر كل هذا الثقل التي تحمله ، فالعنصر القبلي يتمثل بالقبائل التي تدفع الحكومات المتعاقبة من خلال إعلامها وإذناؤها ومخابراتها ومخبريها وكتابها وفضائياتها للهجوم على القبيلة الفلانية والإيعاز لأفراد من القبيلة الأخرى المحسوبين على الحكومة بطبيعة الحال بالرد عليهم وهكذا لينشغلوا فيما بينهم بالصراع أو الضرب على الوتر الطائفي الذي نلمسه اليوم بالساحة الخليجية خصوصا ، فالحكومات والأسر الحاكمة في المنطقة فخخوا مجتمعاتهم اليوم بمادة سريعة الاشتعال .

فالمجتمعات الخليجية اليوم نجد بها النفس الطائفي العنصري الديني البغيض مستشري بشكل غير مسبوق وبيذكرنا بأجواء الحرب الإيرانية العراقية التي وصل بها التمرس الطائفي بشكل غير مسبوق بتاريخ المنطقة ، وحصل في عام ١٩٩٠ قبيل الغزو العراقي للكويت أن هدد طارق عزيز وزير خارجية العراق آن ذلك المنطقة

بتفجيرها طائفياً أن لم يتم إسقاط الديون التي على العراق ومساعدته مادياً كمكافأة له بضرب الثورة الإيرانية وتحجيم تمددها وإنهاء فكرة تصديرها للثورة فقال: بالحرف الواحد أن لدينا سلاح لم نستخدمه بالمنطقة وهو السلاح الطائفي و«سوف نفجر عليكم المنطقة طائفيًا سنة وشيعة»، وعندما سقط نظام صدام حسين وبدأت بوادر الانفتاح الديمقراطي حول العراق إلى حمام دم وتفجيرات طائفية بغیضة اجزم بأن كل أنظمة المنطقة شاركت بها لكي لا تتمدد الديمقراطية وتنتشر بالمنطقة، لذا فخو المجتمع العراقي طائفيًا ورغم كل حمائم الدماء التي أرتكبت بالعراق إلا أنه استطاع تجاوز هذه المآسي التي حلت به من أنظمة لا تتورع عن ارتكاب كل وكافة الموبقات لكي تبقى على السلطة، وهناك بالعديد من المناطق بالشرق الوسط ارتكب بها مآسي حتى لبنان الذي يقال عنه انه مقسم طائفيًا وأن حرب أهلية امتدت لمدة خمسة عشر عاما وقبلها عدد من الحروب الأهلية كلها مجتمعة انتهت بانتهاء سكوت أصوات الانفجارات بمعنى أنه لو كانت الحرب الأهلية اللبنانية بالفعل هي حرب بين طوائف وقامت على أساس عرقي مذهبي طائفي ديني لا تنتهي بهذه السهولة باتفاق الطائف حيث توقفت الحرب وجلس في اليوم الثاني اللبناني المسيحي مع الدرزي الملقهى يحتسون الجعة ولنا في الحرب الطائفية الحقيقة في ايرلندا خير مثال حيث أنها لازالت مشتعلة بين الكاثوليك والبروتستانت منذ أكثر من أربعمئة عام حتى اليوم، ما أود التأكيد عليه بأن الأنظمة هي التي تختلق لنا هذا الوهم في المجتمعات العربية عامة وبالكويت والخليج خاصة، وكما أسلفت رغم كل الدماء الغزيرة التي سالت بالعراق خلال السنوات الماضية لم تقع حرب أهلية لأن المجتمع ليس بهذا السوء الذي تصوره الأنظمة، وهذا دليل على أن الأنظمة هي التي تروج وتؤجج هذه التفرقة بالمجتمعات، وأحدث دليل هو ما حدث بمصر مؤخرًا أثناء ثورة الشباب المصري من إشكالات طائفية اتضح أن ورائها أجهزة المخابرات وها هي المحاكمات والتحقيقات التي تجرى يومياً مع المسؤولين تشير إلى ذلك، وعلى ذلك ونتيجة لهذه الخلفية المقتبة التي تتبعها الأنظمة الحاكمة بالمنطقة فأنا بحاجة ماسة لكشف هذه المؤامرات التي تحاك لهذه المجتمعات، القضية اليوم في المنطقة هي قضية ديمقراطية وتعددية وحرية ودولة قانون ودولة مؤسسات المجتمع المدني وبرلمانات وانتخابات حرة ونزيهة، فكل هذه القيم تتنافى مع ما هو موجود من أنظمة فالأنظمة الحاكمة على امتداد المنطقة غير قادرة على التحول إلى أنظمة ديمقراطية أو هي للحقيقة لا تريد أن تتحول إلى أنظمة ديمقراطية، وعلى ذلك فان التنبيه لمخاطر هذه السياسات التي تتبعها أنظمة المنطقة وكشفها وتعريتها يجب أن تكون من ضمن أولويات المحبين للسلام والتآخي والمحبة، فان كانت تلك الأنظمة قد نجحت بتفخيخ المجتمعات العربية فأن مثقفي تلك المجتمعات ومؤسسات المجتمع المدني وساسته عليهم مسؤولية تاريخية بمقاومة هذه السياسات التي بلا شك ستكون ضارة جدا لهذه المجتمعات وللعالم اجمع .

لذا يجب علينا في حالة الحديث ومناقشة واقع التسامح بالمنطقة أن نعي حقيقة هذه الأنظمة التي تلعب على الوتر الطائفي البغيض الذي يقسم المجتمعات إلى فئات وطوائف تستفرد بهم الأنظمة، وفي ظل هذه التغيرات التي تحدث بالمنطقة من مطالبات تقفز لنا هذه المعالجات بكل تأكيد على أهميتها بالساحة العربية وطرح المعالجات من خلال فتح قنوات مع الناشطين بالمنطقة لكي يكونوا نواة تواصل مع المغالين والمتطرفين بأرائهم ومعتقداتهم وإقناعهم بأن ما هم به من فكر إقصائي نحو الآخر ما هو إلا نتيجة حتمية لما رسخته الأنظمة لكي تستفرد بكل عنصر من عناصر المجتمع على حده وإقناعهم بأهمية قبول الآخر كما هو بمعتقدده

وعقيدته وخلفيته القبليّة والعائليّة والمناطقيّة، ولا شك أن هذه المعالجة تحتم معرفة تاريخ ورصد مكامن الخلل ووضع الأصبع على تلك الجراح لكي تلتئم منه الشفاء، لذلك فإن معرفة الواقع وإرهاصاته يجب أن تكون حاضرة في هذه المعالجة الحضارية.

لذلك أوصي بتشكيل فريق عمل يضع إستراتيجية كاملة لرصد الواقع ومعالجة كل هذه الإختلالات بالهياكل الاجتماعيّة بالمجتمعات العربيّة التي أحدثتها الأنظمة الحاكمة.

ومن هنا عندما مسكت القلم للكتابة عن التسامح قفزت بذهني كل هذه الإرهاصات التي بنيت على مدى سنوات فكيف نستطيع هدمها بلحظات هذا ما أتطلع لسماعة في المؤتمر.

أثر المتغيرات العربية على الوضع الفلسطيني*

ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الثالث للشبكة العربية للتسامح، بيروت، حزيران ٢٠١١

زياد عثمان*

مقدمة :

اعتقد أن السؤال الابتدائي الذي يمكن أن نطرحه في بداية حديثنا عن المتغيرات في الوضع العربي هو : هل من اثر للمتغيرات العربية على الوضع الفلسطيني؟ وإذا كان هناك من تأثير فهل كان مردوده ايجابيا أم سلبيا؟ وهل الوضع الفلسطيني يمكن التعامل معه بذات المعايير المعتمدة في البلدان العربية الأخرى؟

باعقادي أن هناك أسئلة كثيرة يمكن إثارتها في سياق البحث وقراءة تلك المتغيرات العربية التي لا زالت تداعياتها مستمرة ومرشحة لان تتسع رقعة انتشارها وتأثيرها .

وبقناعتي أن التساؤل حول المتغيرات العربية وعلاقتها بالوضع الفلسطيني يعد أمرا طبيعيا ، لاعتبارات عديدة أبرزها أن المجتمع الفلسطيني ليس معزولا عن امتداداته العربية من حيث التاريخ والجغرافيا والثقافة والنفسية واللغة وكل العوامل التي تعتبر من مكونات الأمة العربية إضافة إلى أن العديد من العوامل التي ساهمت في توليد التغيير في الوضع العربي ولاسيما ما يتعلق بالوضع الداخلي هي بشكل أو بآخر ذاتها حاضرة وموجودة في الوضع الفلسطيني وان كانت في أسبابها مختلفة عما عليه عربيا بسبب الاحتلال الإسرائيلي الذي يلعب الدور الرئيس في احتجاز تطور الشعب الفلسطيني .

على أية حال طالما أن هناك إقرار بأن الوضع الفلسطيني لن يكون معزولا أو انه ليس بمنأى عن المتغيرات العربية فهذا يعني أن هناك أثرا لتلك التغيرات على الوضع الفلسطيني ، الأمر الذي يستدعي التوقف أمامه بهدف التحليل والدراسة وقراءة هذا المتغير الأساس لتتبع أثره والاتجاهات التي برزت نتيجة له سواء في المجال السياسي أو في المجالات الأخرى ولاسيما الوضع الداخلي الفلسطيني .

* كاتب صحفي وباحث ، عضو هيئة تحرير «تسامح»

هل المتغيرات كانت متوقعة؟

لا اعتقد أن هناك من يستطيع الزعم انه كان من الممكن التنبؤ بهذه التغيرات التي حصلت ، وبهذا المستوى والعمق والتوقيت أيضا ، وذا كان هناك ممن تحدث عن التغيير في الوضع العربي فقد كان حديثه في إطار الإمكانية التاريخية وليس الإمكانية الواقعية ، نتيجة لتراكم الأزمات والتحديات التي تجابه أنظمة الحكم من فشل خطط التنمية وتفشي البطالة في تلك المجتمعات ولاسيما في صفوف الشباب ، إلى ازدياد القمع وطابع الدولة البوليسية وإبعاد الناس عن المشاركة في الحكم أكثر فأكثر إلى التحديات السياسية العامة المتعلقة بمستقبل العرب ودورهم ، وتراجع الخدمات الأساسية للمواطنين من تعليم وصحة وبالتالي كل هذه التحديات وعجز الأنظمة المستبدة بالحكم عن تقديم إجابات يعني أن الأزمة تتعمق أكثر فأكثر وان فرص التغيير باتت موضوعيا ناضجة ، لكن وفي ظل القراءات المختلفة لواقع القوى وجاهزيتها كانت التقديرات تتفاوت وهي في كل الأحوال لم تكن تقديرات متفائلة في حدوث ثورات تغييريه في المدى القريب أو حتى في المدى المتوسط .

إذن ، المفاجئ في التغيرات أنها جاءت أسرع من كل التوقعات والتحليلات من جهة عدا عن أن التغيير جاء من قطاع كان مغيبا ومهمشا إلى حد يدعو للرناء ألا وهو قطاع الشباب ، سواء من قبل الدولة الرسمية أو من قبل الأحزاب السياسية القائمة بمختلف مسمياتها بدليل أن الشباب غير الحزب أو المنتمي هو من بادر لهذا التحرك الذي حقق التغيير .

المفاجأة الأخرى التي حملتها تلك التغيرات تتمثل في انكشاف الأحزاب القائمة بكل مسمياتها وتوجهاتها ولاسيما أحزاب المعارضة التي تبين أنها تعاني من ضعف كبير وانعزال عن حركة الشارع وعن تردد في إعلان مواقفها وقد برزت تلك الإشكالية في تونس مثلما برزت في مصر حيث قبلت أحزاب المعارضة أو أغلبيتها بما فيها الإخوان المسلمين بدعوة نظام مبارك للحوار بينما رفضها شباب ميدان التحرير ويرفضها الآن شباب اليمن وقد تبين أن الشباب كانوا أكثر جذرية بمفهومه للحوار الذي كان يقصد منه إجهاض الثورة أو الالتفاف عليها ومنعها من الاستمرار في طريقها حتى النهاية .

التغيرات العربية وأثرها على الوضع الفلسطيني

كما أسلفت سابقا من غير المنطقي الافتراض أن الوضع الفلسطيني سيبقى في منأى عن التغيرات الحاصلة على الساحة العربية ، ولاسيما أن الفضائيات العربية وغيرها من وسائل الإعلام الالكتروني كانت تنقل ما يحصل من تفاعلات أولا بأول وقد وصل الصخب الثوري القادم من ساحات العواصم والمدن العربية حدا جعل فيه الناس يتسمروا أمام شاشات التلفاز من شدة الاهتمام ، وبالتالي هذا الشحن الإعلامي والعاطفي على مدار الساعة والانجازات التي تحققت بزمن قياسي كان من الطبيعي أن يلهم الشعب الفلسطيني وان يخلق حالة من التفاعل مع تلك الأحداث الكبيرة وخصوصا في أوساط الشباب الفلسطيني الذين أثارت الانتفاضات

الشعبية لديهم الحافز لكي يرتقوا بفعلهم إلى مستوى نظرائهم في البلدان العربية الشقيقة .

والأمر الثاني يتعلق بالواقع الفلسطيني ذاته حيث وبعد الانقسام السياسي والجغرافي الذي حصل في العام ٢٠٠٧ ظهرت جملة من الإشكالات التي ترتبت عنه ولاسيما الغرق في الإشكالية الداخلية وإنتاج ثقافة كراهية سممت الأجواء الداخلية وخلقت مناخا سلبيا عكس نفسه بانعزال البنى السياسية وعزوف الناس عن المشاركة في الفعل المجتمعي أو السياسي وهيمنة الثقافة الفتوية على حساب المنظور الوطني العام وانحراف بوصلة النضال عن اتجاهها الصحيح المتمثل بالعمل على إنهاء الاحتلال والخلاص منه، وبحسب استطلاع أجراه منتدى شارك الشبابي ونشرته شبكة معا يوم ١٣\٤\٢٠١١، بأن غالبية الشباب ٦٢٪ لا يثقون بأي من الفصائل السياسية، فيما بلغت نسبة الثقة بحركة فتح ٢٦٪، وبحركة حماس ٦٪، وبقاى الفصائل مجتمعة ٦٪. كما بين الاستطلاع أن أكثر من ٨٠٪ من الشباب يؤيدون تشكيل حزب شبابي .

وكل هذه الأجواء خلقت ظروفا فلسطينية داخلية تستدعي التغيير ولاسيما أن الشارع الفلسطيني وبعض القوى الفلسطينية لم تكف عن المطالبة بإنهاء الانقسام الذي فاقم الوضع الفلسطيني وزاده ضعفا لكنها لم تستطع تحويل مطلب الشارع إلى حركة جماهيرية ضاغطة لإنهاء الانقسام .

والأمر الثالث أن ابرز الظواهر التي ترتبت عن الثورات العربية تجلت في تصدر قطاع الشباب بكل فئاته حركة التغيير، وكان الشباب غير المنتمي للأحزاب هو التيار الغالب في صفوف الشباب الذين صنعوا التغيير والذين أطلق عليهم شباب الفيس بوك ارتباطا باستخدام مواقع التواصل الاجتماعي كأدوات من اجل التواصل والتنظيم، وكان من غير الطبيعي أن لا يتأثر الشباب الفلسطيني بأشقائهم الشباب في البلدان العربية ولاسيما أن فئة الشباب في فلسطين تعاني من التهميش والاستخدام والبطالة وفوق هذا وذلك تعاني من الاحتلال الإسرائيلي، وهي لديها طاقات كامنة كبيرة وجبارة إذا ما تم توظيفها بطريقة صحيحة، وبهذا الصدد أوضحت نتائج استطلاع منتدى شارك الشبابي بأن الإنترنت يشكل مصدرا للمعلومات لدى أكثرية الشباب (٤٤٪)، وفي الدرجة الثانية تأتي القنوات الفضائية كمصدر رئيسي لمعلومات الشباب وبنسبة ٣١٪، وان غالبية الشباب (٧٤٪) يتابعون الأخبار من خلال الإنترنت، إما بشكل دائم ٣٣٪، أو أحيانا ٤١٪. وهذه النسبة أعلى لدى الشباب الذكور .

وأشار الاستطلاع أيضا إلى أن غالبية الشباب (٦٠٪) يستخدمون شبكات التواصل الاجتماعي مثل الفيس بوك، حيث يستخدمها بشكل دائم ٣٩٪ من الشباب، وأحيانا ٢١٪. والنسبة أعلى بشكل عام لدى الشباب الذكور، وعبر ٧٨٪ من الشباب عن ثقته بقدره هذه الشبكات على إحداث التغيير .

إعلان حركات شبابية جديدة في فلسطين

كان الإعلان عن تشكيل حركات شبابية مستقلة في الأراضي الفلسطينية ومناطق ال ٤٨ أول ارهاصات

الشباب الفلسطيني وتأثره بثورات الشباب العربي حيث أعلنت مجموعة من الشباب الفلسطيني وثيقة نشرت بتاريخ ٢٠١١\٢\٢٤ على المواقع الالكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي تحمل تصورا شعبيا جديدا تحت عنوان «عقد اجتماعي وطني» يمثل تطلعات كافة الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة والداخل المحتل عام ٤٨ واللاجئين في الشتات، ويعتبر المقاومة خيارا إستراتيجيا وحيدا للتحرر الوطني .

وانطلقت الوثيقة -التي نشرتها مجموعة شبابية من مدن القدس والناصرة ورام الله والبيرة- وصفوا أنفسهم بأنهم مستقلين من "الوضع الكارثي الذي يواجهه الفلسطينيون في ظل انقسام وارتباك الأجنات والأولويات التي أفضت إلى حالة من الفشل حسب توصيفهم."

وجاء في الوثيقة "إن الفلسطينيين مطالبون بإعادة قراءة تاريخهم ونضالهم وبناء رؤى واقعية لمستقبلهم، أساسها صياغة عقد اجتماعي وطني جديد لجميع الفلسطينيين، انطلاقا من حقهم في تقرير مصيرهم."

وأعلنت المجموعة نشاطها بلا اسم، ولكن تحت عنوان "وثيقة ٨٠٪"، في إشارة إلى النسبة التي يشكلها الشباب من الشعب الفلسطيني .

وقالت الناشطة في المجموعة نجوان بيرقدار -وهي من مدينة الناصرة المحتلة عام ١٩٤٨- "إن هذه الوثيقة تستمد شرعيتها من الشعب الفلسطيني في الضفة وغزة والداخل والشتات، وتستند إلى حركة التحرر التي عبرت عنها ثورتا مصر وتونس".

ترفض الوثيقة "اختزال" الشعب الفلسطيني في أقل من ثلث الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، مع "تجاهل" نحو خمسة ملايين فلسطيني في الداخل والشتات، وغالبيتهم الساحقة من اللاجئين .

وتدعو وثيقة العقد الاجتماعي، إلى إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية بشكل ديمقراطي لا يقصي أي جزء من الشعب، والحفاظ على استقلاليتها، وإرساء مؤسساتها خارج سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على الأرض الفلسطينية .

ويتطلب ذلك -حسب الوثيقة- انتخاب مجلس وطني يمثل الفلسطينيين في الداخل والشتات، ووفقا للنتائج يتم تشكيل اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير لتكون ممثلة للقوى السياسية والشخصيات الوطنية والمؤسسات التمثيلية، بلا محاصصه .

وتدعو الوثيقة إلى تشكيل إدارات مهمتها احترام وصون جميع الحقوق والحريات وفتح ملفات الفساد، واسترجاع الأموال، ومحكمة الفاسدين، وذلك عبر محكمة خاصة بذلك .

كما دعت الوثيقة المذكورة التي تعد جزءاً من حراك شبابي فلسطيني تصاعد خلال وبعد الثورتين التونسية والمصرية، وتواصل بعض أعضائه مع شباب من حركة ٦ أبريل ومجموعة خالد سعيد المصرية، إلى إتباع كافة إشكال النضال.

ويعتقد فادي قرعان - وهو طالب ماجستير في الحقوق، ويعد أطروحة حول القانون الفلسطيني الأساسي - أن حراكهم الشبابي يستهدف رسم المستقبل الفلسطيني كما يريده الشباب، وتجاوز استئثار الفصائل والقيادات القديمة بصنع القرار. موضحاً أن حراك الشباب سيضم المخيمات والشتات الفلسطيني، مبيناً أن وثيقة العقد الاجتماعي تم وضعها بمشاركة أكاديميين ومتخصصين.

وقد اعتبرت الوثيقة أنفة الذكر بداية لنشاط شبابي فلسطيني مستقل في محاولة من الشباب لتجاوز واقع الاستيعاب والاستخدام الممارس على الشباب من قبل التنظيمات السياسية التي لم تضع أية سياسات جادة من أجل تعزيز مشاركة الشباب في صناعة القرار. وبالنتيجة فإن انطلاق مثل هذا التوجه رغم المعوقات التي تقف دون تبلوره ووصوله إلى المستوى المأمول منه بتشكيل حركة اجتماعية عريضة تعبر عن تطلعات الشباب وعموم المجتمع في المدى القريب. إلا أنها تعد خطوة مهمة يمكن البناء عليها لاحقاً بشكل تراكمي.

وفي السياق ذاته وبعد شهر تقريباً بدأت تنطلق حركات ومسميات شبابية جديدة في مناطق السلطة الوطنية وقد بدأت تلك الحركات والمنظمات تطلق على نفسها مسميات عديدة كما سيتبين لاحقاً وقد ركزت تلك الحركات على شعارين رئيسيين هما: إنهاء الانقسام وإنهاء الاحتلال وقد حدد الخامس عشر من شهر آذار من أجل التحرك الشبابي لإنهاء الانقسام على أن يتم في قطاع غزة والضفة الفلسطينية بذات الوقت.

وبهذا الصدد عقد التجمع الشبابي (أنا وأنت لإنهاء الانقسام - كفى، واتتلاف ١٥ آذار لإنهاء الانقسام والحراك الشعبي لإنهاء الانقسام)، اجتماعاً تشاورياً يوم ٢٦/٣/٢٠١١، في مدينة غزة، ناقشوا فيه التحركات والفعاليات السلمية لإنهاء الانقسام، ووضعوا عدد من الخطوات للضغط على حركتي فتح وحماس من أجل التعجيل بإنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية كطريق لشعبنا لإنهاء الاحتلال والاستيطان وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس المحتلة.

وأكد المجتمعون على ضرورة مواصلة الاجتماعات واللقاءات التشاورية فيما بينهم. واتفق على تنظيم فعالية مركزية بمناسبة الذكرى الخامسة والثلاثين ليوم الأرض الخالد الذي يحييها شعبنا في الوطن والشتات وتضامناً مع شعبنا الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨. ودعت التجمعات والتحركات الشبابية والشعبية جماهير شعبنا بكافة قواه وفصائله وفتاته للمشاركة والانخراط بالمسيرة الجماهيرية الكبرى التي ستنتقل من ميدان فلسطين 'الساحة' إلى ميدان الجندي المجهول بغزة، ومسيرة طلابية من دوار الجامعات إلى ميدان الجندي المجهول، واللذان ستطلقان في تمام الساعة ١٢ ظهر يوم الأربعاء الموافق ٣٠/٣/٢٠١١. كما وأكد المجتمعون على رفع الأعلام الفلسطينية فقط والشعارات

وفي ذات السياق ذكرت جريدة العهد الالكترونية ”أن الحملة الوطنية الشبابية لإنهاء الانقسام تواصل اعتصامها في كافة الميادين في محافظات الوطن ، مؤكدة أنها مستمرة في فعاليتها وأنشطتها حتى إنهاء الانقسام .

وقالت الحملة في بيان لها إن ”الشباب باقية في الميادين ولن تنهي إضرابها قبل استعادة الوحدة لوطنية“ .

وشكرت الحملة مشاركة مواطنين من أراضي ٤٨ في فعاليات الحملة من مسيرات إلى تجمعات وإعتصامات وصولاً للإضراب عن الطعام . ” وهذا تأكيد من شعبنا في الداخل على وحدة الدم والموقف والمصير “ .

وأكدت الحملة الوطنية الشبابية لإنهاء الانقسام بأن فعاليتها القادمة هي في ٣٠ آذار يوم الأرض (يوم وحدة الشعب والأرض) وتكاملاً مع فعاليات أبناء أراضي ٤٨ ، حيث ستنتقل مسيرات في كافة المحافظات بهذه المناسبة ، وسيتم زراعة أشجار في الأراضي المصادرة وفي القرى والمناطق المحاذية للجدار .

وفي غزة لم يتسرب الملل بعد لنفوس الشباب الفلسطيني المتعطش لإنهاء الانقسام رغم ما لاقوه من بطش بعد انتهاء فعاليات الخامس عشر من آذار فقرروا الاستمرار وأعلنوا عن يوم الأرض يوماً كذلك لإنهاء الانقسام .

جدير بالذكر أن هذه المجموعات تضم كل من : الحراك الشعبي لإنهاء الانقسام والحملة الوطنية الشبابية لإنهاء الانقسام واللجنة الشبابية للوحدة الوطنية و سكرتارية الأطر الطلابية وائتلاف ١٥ آذار وشباب ١٥ آذار وتجمع كفى وشباب التغيير لإنهاء الانقسام والتيار الشبابي الحر ومحامون من اجل الوحدة الوطنية“ .

في كل الأحوال انطلقت الحركات الشبابية في ميادين وساحات محافظات الوطن في الخامس عشر من آذار وقد سبق تلك التحركات ورافقها اهتمام استثنائي من قبل وسائل الإعلام المحلية والفضائيات العربية إضافة إلى مواقع التواصل الاجتماعي ، ولكن ما حصل أن التحركات الشبابية التي انطلقت نحو الميادين لم تحقق الزخم المتوقع على صعيد الحشد الجماهيري عدا عن أن بعض التجمعات تمت ملاحظتها من قبل قوات الشرطة والأمن كما حصل في قطاع غزة علماً بان الشعارات التي رفعتها الحركات الشبابية كانت إنهاء الانقسام وإنهاء الاحتلال لكن واقع الانقسام السياسي ما بين الضفة وغزة عكس نفسه على تحركات الشباب من حيث التوظيف السياسي سواء بالقمع أو الاستيعاب على حد سواء حيث «عبر غالبية كبيرة من الشباب (٨٤٪) أن القوى السياسية تسعى لاستغلال الحركات الشبابية الصاعدة» ، وبالمحصلة يمكن القول أن الحراك الشبابي لم ينجح في تحريك الشارع للاعتبارات التي ذكرت سابقاً إضافة إلى أن الشباب أنفسهم لم يكونوا جاهزين لإدارة دفة الأمور وكانت تحركاتهم اقرب إلى الإسقاطات الارادوية ، وبالمحصلة فان هذا التحرك على علاته كان بمثابة الحجر الذي حرك المياه الراكدة بما يخص الانقسام السياسي وأيضاً فيما يخص إستراتيجية العمل الوطني المطلوبة لإنهاء الاحتلال .

مبادرة الرئيس في المجلس المركزي

في الدورة الأخيرة للمجلس المركزي الفلسطيني التي عقدت في نهاية شهر آذار الماضي أطلق الرئيس الفلسطيني محمود عباس مبادرته من اجل تحقيق المصالحة معلنا استعداد الذهاب الفوري إلى قطاع غزة من اجل البدء في مناقشة الخطوات العملية من اجل إنهاء الانقسام وتشكيل حكومة موحدة تتولى مسؤولية إكمال المصالحة وإجراء الانتخابات العامة، وقد لاقت تلك المبادرة ترحيبا واسعا من قبل الرأي العام الفلسطيني ومختلف القوى والأحزاب والشارع الفلسطيني عموما .

وبدون أدنى شك أن مبادرة الرئيس الفلسطيني جاءت بشكل أو بآخر نتيجة التغيرات العربية وتفاعل الوضع الفلسطيني معها سواء ببعده الرسمي أو ببعده الشعبي مثلما كانت منسجمة مع المزاج الشعبي العام الداعي لإنهاء الانقسام وإعادة بناء الوحدة الوطنية وبما يمكن الشعب الفلسطيني من تحقيق أهدافه الوطنية التحررية .

حماس توقع الورقة المصرية وإعلان التوصل لاتفاق حول المصالحة

حركة حماس التي لم ترد رسميا على مبادرة الرئيس يبدو أنها أدركت حقيقة التغيرات الحاصلة في الساحة العربية وبالتالي عقدت لقاءات مع حركة فتح في مصر أعلن على أثرها بتاريخ ٢٨ نيسان الماضي عن التوصل إلى اتفاق مبدئي بشأن المصالحة، وتلاه بعد أسبوع توقيع الاتفاق رسميا في القاهرة بمشاركة كافة الفصائل . والملاحظ أن حركة حماس وافقت على توقيع الورقة المصرية التي تم التوقيع عليها قبل عامين تقريبا من مختلف الفصائل فيما رفضتها هي، وكان إعلان الاتفاق على المصالحة قد مهد الطريق نحو إنهاء الانقسام والتقدم نحو الوحدة وقد لاقت تلك الخطوة الترحيب من الشارعين الفلسطيني والعربي لأنها كانت خطوة مرغوبة . وبغض النظر عن الأسباب التي ساقته حركة حماس لتبرير إقدامها على توقيع الورقة كما هي ودون التعديلات التي كانت تطالب بها فان التغيرات العربية كانت العامل الأهم والأكثر تأثيرا في قرار حركة حماس .

تفاعل سياسي شعبي عربي مع النكبة

بقراءة أولية للمتغيرات العربية وانعكاسها على المواقف السياسية العربية يتبين أن هناك تغيرا قد طرأ على تلك المواقف وهو تغير يؤثر نحو تصاعد التأييد الشعبي في البلدان العربية ولاسيما ما يعرف بدول الطوق كمصر ولبنان وسوريا والأردن، حيث عبرت الجماهير العربية والتجمعات الفلسطينية في البلدان المذكورة ومن خلال التحركات الشعبية العريضة المؤيدة والمتضامنة مع الشعب الفلسطيني الذي أحيا الذكرى الثالثة والستين للنكبة حيث كان لهذا العام طعم خاص تجلّى في الزحف الشعبي العربي والفلسطيني من مخيمات وتجمعت الشتات نحو الحدود الفلسطينية للتعبير عن تأييدهم حق عودة اللاجئين الفلسطينيين الذين هجروا عنوة من أرضهم وديارهم، ورغم رمزية تلك التحركات إلا أنها بدلالاتها السياسية العميقة والبعيدة أشرت

إلى أن الشارع العربي بدأ يتحرر من الضغوط التي كانت تمارسها أنظمة الحكم العربية عليها من أجل كبح جماحها في التفاعل مع الشأن الفلسطيني والقضية الفلسطينية وإذا ما ثبتت تلك التوجهات في الوضع العربي الجديد فإنها ستعيد الاعتبار إلى القضية الفلسطينية باعتبارها مركز ولب الصراع في المنطقة وباعتبارها قضية العرب الأولى .

إضافة لما سبق فإن حالة الارتباك الإسرائيلي الميدانية التي بدت يوم الخامس عشر من أيار وما صدر من تصريحات ومواقف من دوائر الأمن الإسرائيلية لاحقاً يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن إسرائيل بدأت تضع الخطط والسيناريوهات لمواجهة تحركات أكبر واشمل في قادم السنين لا بل إن العقلاء في إسرائيل دعوا الحكومة إلى استخلاص العبر من دروس النكبة الثالثة والستين والبحث عن حل سياسي قبل أن تجد نفسها مرغمة بحكم الوضع العربي الجديد على تقديم حلول قد لا تعجبها .

بالتقييم العام فإن المتغيرات العربية التي نجمت عن الانتفاضات والثورات الشعبية العربية عكست نفسها بشكل عام إيجاباً على الأوضاع الفلسطينية حيث حفزت تلك الثورات الفصائل السياسية على تجاوز خلافاتها والقفز عن مصالحها الخاصة باتجاه المصلحة العليا للشعب الفلسطيني ، وقد برز هذا التوجه بشكل جلي في توقيع اتفاق المصالحة الذي اتخذ بعد الثورات العربية ونتيجة لضغط الحراك الشبابي بعداً شعبياً وأضحى قضية رأي عام .

وباعتقادي أن حدود التأثير لم تقف عند هذه النقطة فقط بل تعدتها نحو دفع الشباب الفلسطيني الذي عانى من التهميش وتم تغييبه عن موقع القرار في الأحزاب السياسية وعموم البنى الرسمية والأهلية للبحث عن ذاته بطريقة تؤكد حضوره ودوره الفاعل في صناعة القرار والمشاركة السياسية والمجتمعية ورفض منطق الاستيعاب والاستخدام ، واعتقد أن هذه الحركات التي أعلنت عن نفسها تعبر بشكل جيني عن التوجه الشبابي الهادف نحو الاستقلال والتعبير عن الشباب باعتبارهم حركة اجتماعية وازنة ومقررة في السياسة الفلسطينية وهو أمر قد لا يبدو قريب التحقيق ، لكن إقرار التوجه العام سيؤسس مع الوقت الدينامكية التي توصله إلى ما هو مطلوب خلال السنوات القليلة القادمة .

على المستوى السياسي الداخلي اعتقد جازماً أن المتغيرات العربية لعبت دوراً في إعادة الاعتبار للنضال الوطني والعمل على دحر الاحتلال مثلما أكدت على وحدة الشعب الفلسطيني وإيجاد صيغ من التفاعل والتواصل مابين مختلف تجمعات الشعب الفلسطيني تتجاوز الصيغ السابقة التي أضحت عاجزة ومتقادمة ، عدا عن أنها على المستوى الرسمي دعمت الموقف المعلن برفض العودة إلى طاولة المفاوضات دون التوقف التام عن التوسع الاستيطاني .

عُمان: الدولة الرِّيعِيَّة وتعدُّر الإصلاح*

ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الثالث للشبكة العربية للتسامح، بيروت، حزيران ٢٠١١

سالم آل نويّه**

ما معنى الوطن؟

أهو كلمة مجردة أم شعورٌ دفينٌ غامضٌ أم أرضٌ أم حضنٌ رؤومٌ كأحضان أمهات الشهداء في اللحظة القاتلة حين ينزع أثناءها الرصاصُ أرواحهم؟! .

أهو طريقٌ شائكٌ يحفُّ به الخوف والقمع والفقر والقتل والمراقبة والتنصت والتحقيق والتهديد والسجن منذ لحظة الميلاد حتى الموت؟! .

تعرّف المعاجم اللغوية الوطن بأنه المنزل، و«مكان إقامة الإنسان ومقره وإليه انتماءه وُلد به أو لم يولد؛ وبأنه -وباللمفارقة المرة- مريضُ البقر والغنم الذي تأوي إليه ج أوطان». ويبدو أن هذا المعنى الأخير ما تريد السلطات تأكيده دائماً وأبداً، انطلاقاً من مفهوم الدولة الرِّيعِيَّة التي «تعتاش على عائدات من الخارج، إما من بيع مادة خام أو خدمات إستراتيجية . . . بينما يعتاش مواطنوها على تمويلها إياهم بدلاً من أن يمولوها هم، الدولة التي هي، في نهاية المطاف، مزيج من سلطة قبلية وشركة استثمارية معا». وهذا ما ينطبق حرفياً على عُمان البلد العربي الموغل في الأسرار والصمت، ليس الآن فقط، بل تاريخياً عبر إمعانه في العزلة والانطواء (الخصوصية) المروعة المشؤومة.

لم تتغير عُمان الحديثة كثيراً عما كانته قديماً، اللهم إلا في المظهر المبهرج والدعاية والإعلان. ومن دون شك أن ألفاً ومئتي سنة من حكم الإمامة في عُمان كانت حكماً محتمماً بالانغلاق والاعتقال والاستعباد والحروب القبلية والانغلاق عن العالم، وهو ما نأى بها اليوم عن جوهر دولة المؤسسات والقانون، إذ من المستحيل -مهما كثر الجدل- أن تتعايش القبلية والحداثة معاً. وبهذا المعنى فإننا لا نزال نعيش في الماضي. وإن كنا نشبه البلدان العربية في كثير من أوجه التخلف إلا أننا نمتاز بجرعة إضافية، لذلك عندما انطلقت الثورات العربية مؤخراً وحاول العُمانيون اللحاق بركبها ما لبثت الدولة أن احتوت مطالب الإصلاح والتغيير وحرية التعبير بالقمع والتخويف وتقديم ضحايا لتكون عبرة لمن لا يعتبر! .

**كاتب صحفي وناشط حقوقي عُماني

في الخامس والعشرين من شهر فبراير الماضي أُضرب ٢٠٠ عامل في أحد مصانع صحار مطالبين بتحسين أوضاعهم، ولأن سلطة وزارة القوى العاملة تجاهلتهم اعتصموا في دوار الكرة الأرضية بصحار. وهكذا حدس الشعب أن الثورة الشعبية العُمانية بدأت تشق طريقها، خاصة بعد انضمام مسقط وظفار وصور ومناطق أخرى متفرقة في أنحاء البلاد.

لا يوجد في عُمان مؤسسات مجتمع مدني وحقوق إنسان، فكل الجمعيات الأهلية غير مستقلة تمويلها الدولة وتدير رؤوسها وتتخذها وسيلة لتنفيذ أجندتها. والنظام الأساسي للدولة والقوانين تمنع قيام الأحزاب والممارسة السياسية بأي طريقة كانت. ناهيك عن أن إعلام الدولة وصحافتها ومؤسستها الدينية ومناهجها التعليمية كانت قد تولت جميعاً (تربية) المواطن من المهد إلى اللحد، وصنعت مواطناً جاهلاً ذا (خصوصية) عُمانية فريدة من نوعها ومتحفيتها وانغلاقها، إلا من رحم ربك. هذا الوضع جعل المحتجين في حال لا يحسدون عليها، إذ لا خبرة ولا هيئة ولا منظمة ولا جمعية ولا نقابة ولا لجنة ولا اتحاد ولا من يتولى تنظيم الصفوف بشكل أكثر فاعلية، ومع ذلك بذل المحتجون قصارى جهدهم ليعلوا صوت مطالبهم التي كان أساسها عمال ميناء صحار، أي مطالب اقتصادية بالدرجة الأولى. إلا أن من يقول إن المطالب توقفت عند هذا الحد يجانب الصواب تماماً، فلا يمكن أساساً الفصل بين أوجه الإصلاح ومحاربة الفساد دون إصلاح الخلل الأساس، ألا وهو السياسة، ما دمنا في إطار الحديث عن دولة ريعية كل ما تقدمه لمواطنيها تدخله في عداد المن والفضل والإنجاز، وتطالبهم -أي مواطنيها- برفع أكف الضراعة لها، فلولاها لما تمكنوا من العيش، ولولاها لما أكلوا اللحم المتلج، ولولاها لشوت الشمس جلودهم وحصدتهم الأمراض واستمرت الجمال وسيلة نقلهم.

إذن ووجهت ثورة العُمانيين بقمع الدولة، وسرعان ما أُخمدت عبر التجيش الإعلامي والعسكري وتشيتت صفوف المحتجين واستعداد المواطنين ضدهم. وبرغم إعلان المحتجين منذ البداية تأييدهم للسلطان قابوس، وتحديدتهم مطالبهم بمحاربة الفساد وتحسين الأوضاع الاقتصادية ومحاكمة المتهمين بالفساد وحرية الرأي والتعبير وإنشاء دستور تعاقدى وبرلمان منتخب، بيد أن كل هذا لا يعني أساساً إلا القضاء المبرم على الدولة الريعية وإحداث تغيير جذري في كل مؤسسات الدولة. لكن، ومن أجل وضع حد للمطالب، وتجنباً لارتفاع سقفها وزيادة المنضوين تحت لوائها، وضعت الدولة خطة جديدة ظاهرها الإصلاح وباطنها الاستمرار في إذلال كرامة المواطن، وذلك بالاشتراك بين مؤسستها الدينية وإعلامها وصحافتها وادعائها العام ومجلس وزرائها وكتبها على شبكة الإنترنت، فقام هذا الكوكبيل الوطني على طريقة الدولة الريعية بتحديد تعريفات جديدة للإصلاح وقلب الآية تماماً، وبدلاً من محاسبة المتهمين بالفساد قام باتهام المحتجين ومحاسبتهم وقمعهم واعتقالهم. وخلال فترة وجيزة أصبح الإعلام العُماني يتحدث عن مسلحين ومخربين ومهددين لأمن البلاد.

إن أكبر مشكلة تُعاني منها عُمان هي مشكلة الأجهزة الأمنية وهيمنتها على كل المؤسسات والأفراد، فالدين والتعليم والاقتصاد والتنمية والثقافة والمجتمع كلها تُسيّر بخط أمنية هدامة غرضها خلق مواطن ذليل خائف

يُسَّج باسم الدولة الأعلى ويركع ويسجد لها. ومن المفارقات المضحكة المبكية أن المادة ١٣٧ من قانون الجزاء العُماني تجرّم التجمهر وتعاقب عليه بالسجن والغرامة، ومن المفارقات أيضًا أن الميادين العامة في عُمان ممنوعة بحجج أمنية، ولذلك لم يجد المحتجون ميدانًا يعتصمون فيه، ففي صحار مثلًا اعتصموا في دَوَار الكرة الأرضية (دوار الإصلاح) الواصل بين مسقط ومنطقتي الباطنة والظاهرة، لأنه -ببساطة- الأنسب مساحةً! .

الإصلاحات القليلة التي أُجريت في عُمان، ومنها إقالة كبار رؤوس الفساد في الحكومة وإجراء تعديلات في النظام الأساسي للدولة (الدستور) وتوفير ٥٠ ألف فرصة عمل، أُجريت بعد سقوط شهداء وجرحى في صحار وبسبب إصرار المحتجين فيها على مواصلة احتجاجهم. لكن الواقع يقول إن الإصلاحات شكلية فقط، فعدد العاطلين عن العمل أضعاف أضعاف الوظائف المعلن توفيرها، وحتى هذا العدد المعلن يتم الاحتياال الآن في تنفيذه.

ويؤكد تشويه صورة النشطاء الحقوقيين والمحتجين وحشد الرأي العام ضدهم، وكذلك تعريض بعضهم لعمليات إرهابية مروعة بمداهمة بيوتهم أو اختطافهم وتعذيبهم والتحقيق معهم واحتجازهم وتلفيق تهم ضدهم، وكذلك إغلاق المواقع الإلكترونية ومراقبتها واستغلال إداريتها ومشرفيها وتهديد بعضهم، وكذلك استخدام بعض الكتبة وأنصاف الكتبة وتلميع صورهم باعتبارهم نموذج المعارضة الذي تصنعه الدولة وتخبذه، كل هذا وكثير غيره يؤكد أن الفساد في عُمان ما زال غير مبال بالمواطن العُماني ولا يقيم له وزنًا، بل يؤكد إطلاق يد الفساد على نحو تروهيبي غير مسبوق ستكون عواقبه أوخم إن لم يوضع له حد عاجل يضع المصلحة الوطنية فوق كل اعتبار.

والآن، عند تقييم الأوضاع الجديدة، سنجدها على حالها السابق، وأهمها:

- الدستور غير الصالح لبناء دولة عصرية.
- القضاء غير المستقل.
- القوانين البالية المُشرّعة لحماية رؤوس الفساد وأشكاله، ومنها: قانون الأحوال الشخصية، قانون الجزاء، قانون الجمعيات الأهلية المانع لإنشاء أي جمعية مستقلة لا تخضع لمراقبة وزارة التنمية الاجتماعية، قانون المطبوعات والنشر المانع لحرية إنشاء الصحف ووسائل الإعلام، قانون تنظيم الاتصالات، قانون الجرائم الإلكترونية.
- انعدام حرية الرأي والتعبير.
- نظام المشيخة والولاية الجدير بانتمائه إلى القرون الوسطى والسبب المباشر في تكريس القبيلية وتحالفاتها.
- المؤسسة الدينية ذات اليد الطولى في التخريب والتدمير، فإضافة إلى دورها المزمّن في تنفيذ سياسة الدولة التجهيلية لم يكن أي مواطن حر ينتظر نعت المحتجين بالمخربين و"الحشرات الضارة" واقتباس آيات من القرآن الكريم لوصفهم بالكفار والمفسدين في الأرض.
- أوضاع اقتصادية مزرية، سواء المتعلق منها برواتب الموظفين في القطاعين العام والخاص أو المعدلات غير المعلنة لنسبتي الفقر والعاطلين عن العمل.

وفي ظل استمرار الدولة في ممارسة القمع وتدجين المواطنين واتخاذهم أعداء وزرع البغضاء بينهم ، وفي ظل الاستمرار في عدم إجراء إصلاح جذري وعدم إفساح المجال لتولي زمام إدارة الدولة مواطنين وطنيين جديرين بحمل المسؤولية وعلى وعي ودراية بمكامن الخلل والحلول فإن الأيام المقبلة ستقول كلمتها الفصل ربما على نحو متأخر لكن بالتأكيد مختلف ولم تضعه الدولة على الإطلاق في حساباتها .

تركت أجيال من المسلمين آلافا من الكتب في فقه العبادات كالطهارة والصلاة والزكاة والصيام والحج، وفي فقه المعاملات والأحوال الشخصية كالبيع والمزارعة والمساقاة والوقف، وغير ذلك كثير جدا.

إلا أن ما كتب في ميدان السياسة ومقاومة الظلم واجبات السلطان وحقوق المواطنين وطرق التغيير والاحتجاج على السلطان الفاسد الطاغية قليل جدا. بل إن معظمها يدخل في باب طرق منادمة السلطان وملاطفته والتوافق مع مزاجه والخوف من ثورته ونقمته. وكثير من المواد تتركز على نصيحة السلطان من منطلق وعظي لا يتعدى حدود الترغيب والترهيب، وليس آراء واضحة تحدد واجبات السلطان وحقوق المواطنين. بل إن كثيرا من المعالجات في هذه الكتب تعتمد على تراتبية حادة يقف السلطان على رأسها، بل إن بعض الباحثين المعاصرين قد أصابتهم هذه التراتبية واعتبروها من المسلمات. وهذا ما عبر عنه محمد جاسم الحديثي الذي حقق كتاب (نصيحة الملوك) تأليف أفضى القضاة أبي الحسن علي بن محمد الماوردي البصري المتوفى سنة ٤٥٠ للهجرة، وذلك في تقديمه للكتاب الذي نشرته وزارة الثقافة والإعلام في بغداد في العام ١٩٨٦، وهذا استهلال المحقق: "الحمد لله الذي فضل البشر على سائر مخلوقاته، ثم فضل أولي الأمر على طبقات البشر، تفضيله البشر على سائر أنواع الخلق وأجناسه، وأكرمهم بالصفة التي وصف بها نفسه، وجعل منهم الملوك، ومن عليهم من فضله، ليعمروا البلاد، ويرعوا العباد، ويسوسوا الرعية، وصل الله على سيدنا محمد، خير البرية.

وبعد، فإن للنصيحة جلالا وشانا، وقد أكد عليها الكتاب والسنة ويرتضيها العقلاء الفضلاء. ولقد ألفينا كثيرا من الخلفاء والأمراء إذا ما أحسوا من أنفسهم تيبها أو عجبوا دعوا العلماء أن يعظوهم وينصحوهم".

ومن الواضح أن معظم ما كتب فيما يعرف ب (السياسة الشرعية) بقي في إطار الوعظ والإرشاد، وفي إطار النصيحة التي يطلبها السلطان متى شاء، وكيف يشاء، وممن أراد، ويحق له أن يأخذ بالنصيحة أو يتركها، وربما يوبخ الناصح أو يضرب عنقه. ومن الواضح أن النصيحة هنا تختلف اختلافا جوهريا عن مبدأ الشراكة التي تلزم السلطان بعدة واجبات ومسؤوليات جديدة.

هذا الفراغ في آراء فقهية واضحة تحدد واجبات السلطان وحقوق المواطنين، وعدم وجود آليات معتمدة للتغيير، فتح الأبواب أمام كثير من الصراعات الدموية والاقتتال وعدم الاستقرار، وأهدر حياة كثير من الخلق، من بينهم صحابة وتابعون.

وما مطالبات مجموعات من المسلمين إلى الخليفة الثالث عثمان بن عفان رضي الله عنه، والتي آلت إلى قلته في منزله، وما جرى في أعقاب ذلك من صراع ومعارك كالجمل وصفين وحروراء والحرة، إلا دليل على النتائج الوخيمة لعدم تقنين قواعد الحياة السياسية، هذه القواعد التي تشمل الحرية والعدل والشورى بمعنى المشاركة في المال العام والقرار العام، والتي تعتبر السلطان مفوضاً عن الأمة وليس مفوضاً عن الله وبالتالي تتصف قراراته بالحصانة.

ويطرح تاريخنا بمئات أحداث التغيير التي لم تحقق خيراً ولا مصلحة للأمة، ولا حتى للمطالبين بالتغيير. فمن مقتل الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه في المدينة المنورة عام ٣٥ للهجرة، إلى اغتيال الخليفة الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه في الكوفة عام ٤٠ للهجرة، إلى مئات المعارك التي خاضها الخوارج والشيعة وعبد الله بن الزبير، وغيرهم. رغبة بالتغيير والعودة بالحكم والحكام إلى سيرة الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم التي اتصفت بالعدالة والرفقة والتواضع والتميز الواضح بين المال الشخصي للحاكم والمال العام.

من أرادوا التغيير والعودة إلى المثال السامي النموذجي قد فشلوا فشلاً ذريعاً، وظل المسلمون يتوقنون إلى عهد الخلفاء الراشدين بينما لا تتوقف شكواهم من بطش أو ترف أو فجور كثير من السلاطين. والمتابع لتاريخ المسلمين - وليس تاريخ الإسلام - يلحظ أنه عبارة عن حلقات من:

- رغبة المسلمين في التغيير والعودة إلى النموذج العظيم للخلفاء الراشدين.
- استغلال قوى سياسية لهذه الرغبة، وتغيير الحكام دون تغيير النظام المسبب للشكوى.
- اللجوء إلى العنف الدموي كطريق لتحقيق التغيير. وأسوق هنا أمثلة ثلاثة،

المثال الأول، الإمام زيد بن علي:

وهو حفيد الإمام الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما، وينتسب إليه الشيعة الزيديون الذين يتركز وجودهم في اليمن. أعلن الإمام زيد العصيان على الخليفة هشام بن عبد الملك بالكوفة، وكان معه القواد والأشراف، فلما قامت الحرب انهزم عنه أصحابه، وبقي جمع قليل، فقاتل بهم أشد قتال، وهو يقول متمثلاً:

أذل الحياة وعز الممات
فإن كان لا بد من واحد
وكلا أراه طعاماً وبيلاً
فسيري إلى الموت سيرا جميلاً

وبعد أربع سنوات ثار ابنه يحيى في عهد الوليد بن يزيد بن عبد الملك بخراسان، فقتله الوالي نصر بن سيار وصلبه سنة ١٢٥ للهجرة.

المثال الثاني، الخوارج:

وهم من أكثر الناس حرصا على الصلاة وقيام الليل، ومن أكثرهم عنفا ودموية، خاضوا كثيرا من المعارك ضد الخليفة الإمام علي بن أبي طالب وكثير من خلفاء الأمويين والعباسيين، مما أدى إلى سفك دماء عشرات آلاف المسلمين، تحت شعار (لا حكم إلا لله) الذي كان قد رد عليه الإمام علي رضي الله عنه بقوله: "كلمة حق يراد بها باطل" واعتمد الخوارج في محاولاتهم لتحقيق التغيير على العنف المفرط كنتاج لتفكيرهم.

المثال الثالث، انقلاب العباسيين:

تمكن العباسيون المنسوبون إلى العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه من انتزاع السلطة من الأمويين في العام ١٣٢ للهجرة، وذلك من خلال استخدام واسع ومفرط للعنف. واستمروا في الحكم حتى احتلال هولاء لبيد عام ١٢٥٨ م ٦٥٦ هجرية، أي أن حكمهم استمر أكثر من (٥٠٠) عاما.

وتطفح المصادر التاريخية بعنف دموي منفلت فرضه العباسيون على الأمويين لدرجة إبادةهم وملاحقتهم بعد استسلامهم، بل ونبس قبورهم وصلب وحرق ما تبقى داخلها.

ويتضح أم محاولات التغيير والإصلاح قد خاضتها جهات كثيرة وتحت شعارات كثيرة على مدار قرن كامل بعد عهد الخلفاء الراشدين، إن هذه المحاولات كلها قد فشلت في تأسيس حكم يقتدي بالخلفاء الراشدين مع الاختلاف بين دعاة الإصلاح في ذلك الوقت في تعريف الخلفاء الراشدين.

كما يتضح أن العنف المفرط كان الطريق الوحيد لتحقيق التغيير والإصلاح، كما أن تعامل السلاطين مع هذه الحركات اتصف بالعنف المفرط أيضا. والمشارك بين كل دعاة التغيير والإصلاح بأن التغيير المنشود الذي يحقق الحرية والعدالة والشراكة لم يتحقق أبدا وبقي بعيد المنال. وإن الذي تم تحقيقه لم يتجاوز تغيير السجناء مع إبقاء الناس أسرى القمع والقهو والتهميش، بل إن التغيير حقق تراجعا إضافيا في حقوق الناس لدرجة يعبر عنها المثالان الشعبيان: "جاء ليكلها فعمها" و "هرب من الدلف إلى تحت المزاب".

والمشارك أيضا أن جميع دعاة التغيير والإصلاح من شيعة وخوارج وعباسيين بالإضافة إلى الحكام أنفسهم قد استخدموا الدين والشعار الديني في صراعهم مع خصومهم، وكشروا عن سفك الدماء.

وطبيعة الحكم الاستبدادية لدى الأمويين والعباسيين - باستثناء حالات فردية كعمر بن عبد العزيز - يمكن سحبها على كل الإمارات والسلطنات التي أقيمت في الأندلس والمشرق باستثناء حالات فردية أيضا مثل نور الدين زنكي وصلاح الدين الأيوبي.

وبقي الحكم في عهد المماليك لمن يمكنه العنف من الوصول إلى كرسي الحكم، لدرجة قيل: "السلطان من يقتل السلطان".

وشهد القرن العشرين دورا ملفتا للعساكر في فرض إرادتهم على رقاب الناس من خلال سلسلة انقلابات عسكرية، ادعت أنها ثورات - منذ انقلاب حسني الزعيم في سوريا في العام ١٩٤٩ وما تلاه من انقلابات كثيرة منها انقلاب سامي الحناوي، وانقلاب أديب الشيشكلي، وانقلاب محمد نجيب وجمال عبد الناصر في القاهرة في العام ١٩٥٢ بما عرف بثورة ٢٣ يوليو التي أطاحت بالملك فاروق وفتته عن البلاد. وانقلاب عبد الكريم قاسم في بغداد في ١٤ تموز ١٩٥٨. وانقلاب عبد الله السلال في صنعاء في العام ١٩٦٢، وسلسلة انقلابات أخرى في السودان والجزائر، وانقلاب معمر القذافي في طرابلس الغرب الذي عرف بثورة الفاتح من أيلول في ١٩٦٩\١٩١١.

وفرض العساكر أنفسهم على الناس ومقدراتهم، رغم تعدد الوجوه والشعارات، وطيلة أكثر من (٦٠) عاما شدد العسكر قبضتهم على رقاب الناس في كثير من الأقطار العربية. ولم يترك الانقلابيون كرسي الحكم إلا رغما عنهم، ففي مصر أجبر محمد نجيب على التنحي في العام ١٩٥٤، وجمال عبد الناصر بقي في الحكم حتى وفاته المفاجئة ١٩٧٠، وأنور السادات إلى اغتياله في العام ١٩٨١، وحسني مبارك إلى إرغامه على التنحي قبل أسابيع قليلة.

لكن المشترك فيما بينهم هم الفشل والطغيان وقمع الرأي الآخر، وتعبير الطرفة التالية عن ملاحظة الرأي الآخر: "زار مسئول قسما في أحد السجون المصرية فوجد ثلاث زنانات وفي كل منها سجين، فسأل السجين الأول عن قضيته فأجاب: حينما كان محمد نجيب في الحكم اتهمت أنني لا أحبه فاعتقلوني وما زلت، وأجاب السجين الثاني: حينما أجبروا محمد نجيب على التنحي اتهموني بأنني أحبه فاعتقلوني وما زلت، أما الثالث فقال: أنا محمد نجيب.

وتشترك الانقلابات العسكرية في عدة حقائق، هي: حدثت الانقلابات في أعقاب هزائم واشتداد معاناة الناس من الظلم والتهميش وكان هذا واضحا بعد هزيمة العام ١٩٤٨.

ارتياح شعبي واسع من الانقلابات التي اعتبروها ثورات تخلصهم من الهزيمة والظلم والفقر وعردة الاستعمار، وتحقق لهم العدالة الاجتماعية، وتضع حدا للتمزق. ألغى الانقلابيون الدساتير، والهياكل البدائية للبرلمانات والأحزاب ذات الطبيعة العشائرية القبلية، بدعوى مقتضيات العمل الثوري. وبهدف تكميم الأفواه وفرض الرأي الواحد والحزب الواحد. فشل الانقلابيون في جميع مشاريع التنمية، بل أصبحت الأقطار تعتمد بصورة متصاعدة على استيراد الغذاء من الخارج مما عمق أزمتها ورهن استقلال الوطن.

كان أداء العساكر الذي اتصف باحتكار السلطة والقمع الفساد، وما مني به العساكر من إذلال وهزيمة في حزيران ١٩٦٧ كان بمثابة الدفيئة لظهور قوى سياسية جديدة رفعت شعارا طيبا كريما هو (الإسلام هو الحل)، والتفت قطاعات واسعة جدا من الناس وبخاصة الشباب حول هذا الشعار، لدرجة أصبح أحد المعالم

الواضحة في وطن العرب خلال العقود الأربعة الماضية. وتخلل ذلك ظهور جماعات وخلايا مارست العنف، مما استغلته الأنظمة لشرعنة تشديد قبضتها على رقاب الناس، ورصد ميزانيات ضخمة للقهر والقمع وتكميم الأفواه ومحاربة الرأي الآخر بدعوى حماية الأمن ومحاربة الإرهاب.

ظن الناس لقرون طويلة أن عليهم الاختيار بين أمرين أحلاهما مر، وهما: التسبيح بحمد السلطان وتسويغ طغيانه تحت قاعدة أقرها الفقهاء في العصر العباسي: "سلطان غشوم خير من فتنة تدوم" و"هرج يوم أشد من جور دهر"، أي عليك أن تكون نعجة لا تعرف التفكير ولا الاحتجاج والاعتراض، أو تكون ذئبا يحاول افتراس غيره مما يؤدي لمقتله.

ونسج الطغيان طيلة عهود الظلم والتعسف كثيرا من الأمثال التي تبرر طأطأة الرأس والركوع للظالم، والانبطاح للطغاة المستكبرين، ومن هذه الأمثال:

"حط راسك بين هالروس وقول يا قطاع الروس"

"مئة عين تبكي ولا عين أمي تبكي"

"الي بتزوج أمي بصير عمي"

"إذا ولد مش ابنك أصيب بالجنون إفرح له"

"اللي بعوز الكلب بقوله يا حاج أحمد"

"اليد اللي لا تقدر عليها بوسها وادع عليها بالكسر"

"إذا رحت على بلد ولقيت أهلها بعدو عجل، حش اله وطعميه"

اعتقد الذين يرفضون الظلم والطغيان والاحتلال أن العنف هو البديل الوحيد عن اللامبالاة وبلادة الإحساس والإذعان.

دروس من شباب ثورة تونس ومصر

ويكشف نجاح ثورة الشباب في تونس ومصر عن حقيقة وجود وفعالية خيار ثالث للتغيير، حيث أننا لسنا مرغمين على الاختيار بين الإذعان أو سفك الدماء. لأن المقاومة الجماهيرية العلنية هي سلاح مؤثر وفعال وقد يكون سريع النتائج كما جرى في تونس ومصر، وهذه المقاومة اللاعنفية تنطلق من عدة قواعد، هي:

إن قوة الإنسان ليست في مخالفه وأنيابه، ولا في قوته العضلية، وإنما في ما حباه الله من عقل وإيمان وإرادة وقدرة على الجهد الجماعي والعمل بروح الفريق، وبالتالي فإن القوة لا تعني بالضرورة العنف، وإنما تعني قدرة الإنسان على مقاومة الظالم وتحديه والتخلص من ظلمه وفساده.

لا يملك الطغاة والفاسدون والمحتلون قوة أكثر من غيرهم، كما أنهم غير قادرين على ممارسة طغيانهم واحتلالهم بمفردهم، الظلم يحتاج أيضا إلى مظلوم مستضعف مفكك ومشتت. وكذلك الاستعمار فإنه لا يحتاج إلى مستعمر يملك أجهزة وأدوات القتل والشهوة لنهب الثورات وإيجاد أسواق جديدة لبيع منتجاته

فحسب، بل يحتاج أيضاً إلى وطن قابل للاستعمار بمعنى أنه غير متحد أو يعاني من الطائفية والحرب الأهلية، وغير ذلك من أسباب الضعف التي تستدرج الاستعمار لاستهداف وطن محدد دون غيره من الأوطان. وبهذا فإن الفرقة والضعف بمثابة تواطؤ أو شراكة من ضحايا الاستعمار مع الغزاة أنفسهم. وهذا ما عبر عنه المفكر علي شريعتي: "القابلية للاستعمار" وهذا لا يعني أن شعوبا وجدت لتعتدي وشعوبا أخرى لتكون ضحايا، وإنما أي شعب يعاني من الاحتلال أو الطغيان يمكنه وضع حد لاستعباده بفك الشراكة مع المحتل أو الطاغية من خلال عدم طاعته، واتخاذ قرار بالمواجهة الجماعية اللاعنافية.

إن الشعب الواعي الموحد هو القوة الكبرى في أي بلد في العالم، وإن أدوات القمع مهما بلغت شرستها وعددها فإنها سرعان ما تنهار أمام إصرار الشعب على تعرية الطغاة والفاستين والتخلص منهم.

يحرص الاحتلال والظلمة على استدراج الشعب إلى ساحته التي يحقق فيها تفوقا حاسما ومضمونا، وهي ساحة القتل والقدرة على سفك الدماء، وهذا واضح في ليبيا التي فرض على شعبها المواجهة العسكرية مما فتح الأبواب أمام تدخلات ووصاية عدة دول، فضلا عن الكلفة البشرية الباهظة للمواجهة المسلحة.

تنتقل المقاومة الأهلية اللاعنافية من الأفق العام الذي لا يقبل الطائفية، وبالتالي فهي مقاومة واضحة الأهداف متمسكة برسالتها التي لا تنحرف بالمقاومة إلى جيوب متنازعة أو رفع شعارات طائفية، وإنما يحافظ اللاعنفيون على قاعدة انطلاقتهم العريضة الشاملة.

يتميز اللاعنفيون بوضوح وحسم تامين بين رفض الظلم والضغط على الظالم ومحاصرته من جهة، وبين كراهية الظالم وشمته والانتقام منه من جهة أخرى. وهذا لا يتعارض مع إخضاع جميع المواطنين إلى سيادة القانون بما في ذلك كبار المسؤولين السابقين الذين أطاحت بهم الثورة الأهلية اللاعنافية.

تنتقل المقاومة اللاعنافية من فكر إنساني ورغبة أكيدة في مقاومة الظالم وتحديه، وقيم، وضوابط، وخبرات. لكنه لا يعني قوالب محددة، وأساليب معينة حتى لو استخدمها المهاتما غاندي الذي قاد الأمة الهندية نحو الاستقلال الكامل بعد قرون من الاستعمارين البرتغالي والانكليزي. وكذلك حتى لو استخدمها مارتن لوثر كينغ الذي قاد الزنوج في الولايات المتحدة وكل الرافضين للعنصرية في مقاومة لاعنافية حررت ملايين الزنوج من قوانين التمييز العنصري. إن اللاعنف مفتوح على إبداع أنماط مقاومة جديدة وفعالة تتواءم مع الظروف المتغيرة والمستجدات وطبيعة المرحلة والمؤثرات والعوامل المختلفة.

تفتح المقاومة اللاعنافية الأبواب أمام مشاركة واسعة للملايين المتضامنين في العالم الذين يرفضون الظلم

تعبيراً عن قناعات وأفكار وقيم متنوعة. مما يقتضي الحذر الشديد من رفع المقاومين اللاعنفيين لشعارات أو مطالب أو برامج طائفية أو عرقية أو قبلية. وذلك لأن هذه الشعارات تمزق الصف الداخلي فضلاً أنها تستبعد

أية مشاركة على مستوى كوكبي . فاللاعنف لا يحيد عن نزعتة الإنسانية الراضة للإذلال والقهر والطغيان والاحتلال ، والمتمسكة بالكرامة الإنسانية والحرية والعدل والحق في الحياة . واستطاع الشباب الذين بادروا إلى ثورة تونس ومصر أن يحققوا خلال أسابيع ما أخفقت أحزاب وحركات من تحقيقه خلال عقود طويلة . كالأحزاب الشيوعية التي نشطت منذ مطلع القرن الماضي ، وجماعة الإخوان المسلمين التي أسسها الشيخ حسن البنا في الإسماعيلية في العام ١٩٢٨ . وحركة القوميين العرب وحزب البعث العربي الاشتراكي وحزب التحرير والحزب السوري القومي الاجتماعي التي مضى على تأسيسها أكثر من (٦٠) عاماً .

إن كلمة السر في نجاح ثورة الشباب في تونس ومصر البساطة والعمق والوضوح في المطالبة بحق المواطنين في الخبز والكرامة والدواء والفرح والأمل . إن كثيراً من التجارب في وطن العرب خلال النصف الثاني من القرن العشرين ركزت على الخبز على حساب الحرية ، وبعضها ركز على الحرية بدون الخبز . والحقيقة أن لا حرية بدون خبز ، ولا خبز بدون حرية . وهذا ما عبرت عنه ثورة الشباب في تونس ومصر .

ماذا عن المستقبل

أراد الشباب وكل الفئات العمرية الأخرى ، من الثورة أن تحقق تغيراً جدياً تلمس نتائجه في سيادة القانون واستقلال القضاء ، والقضاء على الطائفية والفقر والبطالة واحتكار السلطة والتصرف في المال العام وكل ذلك من خلال مشاركة فعلية في كل القرارات المتعلقة بحاضرهم ومستقبلهم . وهذا يعني إنهاء عهد فوضت تراتبية مارست أنواعاً من الفوقية على الناس ، وادعت نوعاً من العصمة للحاكم وبطانته الذين أحاطوا أنفسهم بعزلة شعورية ومادية عن الناس وهمومهم ومعاناتهم . وبالتالي يستعيد الناس حقهم في حكم أنفسهم وإدارة شؤونهم ، وإعادة تفويضها بعقد واضح محدد ، وبصلاحيات محددة ، وبرامج واضحة ، ولأجل محدود ، وتحت رقابة يومية للشعب صاحب الصلاحيات .

فالتغيير الذي أراده الشباب يتعدى إجراء انتخابات للرئيس وللمجلس الشعب ، وهي عملية بحد ذاتها لا تحقق التغيير المنشود كالانتخابات التي أجريت في العراق وفي أفغانستان وغيرهما من الاقطار ، عملية الاقتراع ، وفرز الأصوات ، وإعلان النتائج ليست جوهر العملية الديمقراطية التي تعني المساواة والشراكة والندية بين جميع المواطنين . وأي نوع من الشراكة بين أقلية من الأثرياء الذين تضاعفت ثروتهم وبين أكثرية من الفقراء الذين يتضاعف شقائهم ولهائهم وراء الوصول إلى الغذاء والدواء والمسكن الملائم التي بدونها لا كرامة ولا حقوق ولا عدل ولا وطن ولا دين .

والمقاومة اللاعنفية لا تتوقف ولا تنتهي عند تشكيل حكومة جديدة ببرامج جديدة ، وذلك لأن وعي الناس ويقظتهم هي التي تحول دون استغلال الحكومة الجديدة . فالمسألة ليس مسألة ثقة ولا بيعة وإنما تخويل ، وذلك لأن كثيراً من الطغاة الدمويين الفاسدين المفسدين في وطن العرب وفي قارات العالم الخمس قد بدؤوا ممارستهم السلطة تحت شعارات عظيمة ، ولكن بعد حين من الدهر كانت خطاياهم عظيمة ، وأصبحوا أكثر

فساداً وأشد طغياناً من أسلافهم .

هل تعني المتابعة الحثيثة للشباب لأداء الحكومة الجديدة انخراطهم في تشكيل أحزاب جديدة ؟ وما هي الضمانات التي تحمي هؤلاء الشباب من ملوثات العمل السياسي و(لعنة) السلطة التي أفسدت أجيالاً من ممارسي السلطة في كل العصور وتحت كل الشعارات ؟ وهل يكمن حماية الشباب لنقائهم وما يمكن أن نطلق عليه (عذريتهم) في ابتعادهم عن النشاط الحزبي والوصول إلى السلطة خوفاً من ضغوطاتها وإغراءاتها ؟ وهل أن الانغماس في السلطة يسلب الثورين ثوريتهم ويسقطهم في مستنقع الدعارة السياسية وما يتخللها من زيف وخداع وفساد ؟ وهل أن العمل السياسي يعني العمل الحزبي والسلطوي حصراً ؟ وألا يمكننا اعتبار مراقبة السلطة وتوجيه النقد لها نمط من أنماط العمل السياسي ؟ وألا يمكننا أيضاً اعتبار البقاء في صفوف الناس والتواصل اليومي معهم للإسهام في التوعية والتنوير نمطاً من أنماط العمل السياسي ؟ وهل إبقاء الشباب خارج لعبة الصراع الحزبي والسلطوي من شأنه إسداء خدمة إلى الأحزاب القديمة والجديدة التي تسارع إلى ركوب موجة الثورة لتجييرها لمصلحة قوى أخرى بعيدة عن هموم الناس وعن مصالحهم ؟

فقه التحرير

يدرس طلبة كلية الشريعة أربعة أعوام بدون دراسة مادة واحدة عن فقه التحرير . لان صحة العقيدة، وقيام المسلمين بالأركان كالصلاة والصيام، وتمسكهم بالفضائل وحسن الخلق، واطلاعهم على فقه المعاملات والأحوال الشخصية، وعلم الجرح والتعديل، والسيرة النبوية المطهرة، وغير ذلك من المواد، ليس من شأنه الإسهام في اعتناق الأمة وتخليص الأوطان، وحماية مستقبل أولادنا وأحفادنا وأجيالنا القادمة .

وذلك لأن التحديات الكبيرة والخطيرة التي تفرض على الناس في وطن العرب وبلاد المسلمين، وغيرهم من مليارات المستضعفين في الأرض . فإن شعار (الإسلام هو الحل) والقناعة بأن الإسلام (دين ودولة ومصحف وسيف) والدعوة إلى إقامة خليفة ليوحد المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها، وغير ذلك من شعارات، ليس من شأنها الصمود أمام تحديات خطيرة جداً، إذا حصرنا مفهوم الجهاد بالسيف والقذائف والتفجيرات . وذلك لأن الجهاد لغة وشرعاً يعني استنفاد الجهد في أي عمل ونشاط يقصد به طاعة الخالق سبحانه وتعالى .

هي أعمال واسعة جداً بسعة فعالية الحياة وتنوعاتها وتشعباتها . لا أعتقد أن أفضل المجاهدين - بالمعنى الحصري للقتال - وأكثرهم إخلاصاً وشجاعة وحرصاً على طاعة الله وخدمة عباده يمكنهم مواجهة التحديات المفروضة على مليارات المستضعفين، وفي مقدمتهم العرب والمسلمين، ومنها على سبيل المثال لا الحصر : طبقات مترامية من قراءات للدين ومعايير التدين تعتمد صوراً من الحياة سادت في القرن الأول للهجرة أي أنها تعتمد ما تركه لنا أسلافنا من تراث باعتباره النموذج الشرعي الوحيد . ويقال أن الرئيس جعفر النميري شكل لجنة

لما عرف ب (تطبيق الشريعة) وكان من أعضائها شيخ يعتقد أن ما كتبه الفقهاء قبل أكثر من ألف عام هو المعيار الشرعي الوحيد. وكلما طرح الشيخ حسن الترابي وهو من أبرز المفكرين في الوطن العربي فكرة تصدى له ذلك الشيخ مطالباً بالدليل، الذي يعني برأيه ورود تلك الفكرة في كتاب قديم، ولما بلغ الغيظ بالترابي من إلحاح الشيخ عليه، لجأ إلى جواب رداً على أسئلة الشيخ، وهو: "هذا الرأي ورد في كتاب ألقاه المغول في نهر دجلة".

وبداية فإن عملية إعادة النظر في قراءة الدين ومعايير التدين دقيقة جداً وتحتاج الوعي وسعة الأفق، كما تحتاج إلى إخلاص ووقت طويل. وتكمن خطورة عملية إعادة النظر في قراءة الدين ومعايير التدين أنها قد تفضي إلى نتائج سلبية قد لا تختلف عن سلبيات القراءات السائدة للدين التي وطنت التخلف، ونشرت العنف وزادت الانقسام، وبالتالي جعلت تدين الناس نقمة ومحنة بدلاً من نعمة ورحمة.

إن القراءة الأكثر قرباً من جوهر الدين وأصدق تعبيراً عن غاية الشرع ستثمر ثماراً كثيرة، من بينها زيادة الإنتاج وإتقان العمل ولحم الاستهلاك، وذلك لأن تدني الإنتاج وثقافة الاستهلاك ليس من شأنهما السماح بتحقيق تنمية فضلاً عن النهضة. وهذا يعني فك الارتباط مع الفكر الرأسمالي والثقافة والقيم الأمريكية التي تحدد قيمة ومكانة الإنسان بقدر، ما يملك، ما يقتني، ما يستهلك.

وهذا ما يتعارض مع قيم الإيمان ومحدداته كما يتعارض مع رسالة الدين، وبخاصة دين الإسلام الذي تحدد قيمة الإنسان ودرجته وفقاً: التقوى، بمعنى ممارسة الإيمان في الحياة، وحسب التعبير القرآني (الذين آمنوا وعملوا الصالحات). الإنتاج، وبخاصة إنتاج كل الاحتياجات الأساسية للإنسان كالغذاء والدواء وكل ما يجعل الحياة أفضل وأسلم وأسمى وأجمل.

العلم، ويشترط ممارسة ايجابية للمعرفة بصورة تخدم الإنسان وقضاياها. خدمة الإنسان لغيره، أي تتناسب قيمة الإنسان تناسباً طردياً مع درجة نفعه لغيره من البشر، وبالتالي فإن أكثر الناس قرباً من الله سبحانه وتعالى هم أكثرهم فائدة لغيرهم من البشر والمخلوقات والكون عموماً، وأكثرهم سوءاً هم الذين ينشرون سموم الكراهية والعنصرية والطائفية، ويشعلون حرائق العنف والحروب.

أن يكف المسلمون عن الرهان على شجاعة عدد من الفقهاء والتقاء في معارضة الطغيان، كما جرى مع سعيد بن جبير - مثلاً - الذي يمكن أن نطلق عليه مصطلح (شهيد رأي) فهو لم يقاتل ولم يحمل سيفاً وإنما كان له رأي ضد الطغيان فتم قتله خلال دقائق. وكذلك أجيال من الفقهاء والتقاء مثل الأئمة أبو حنيفة، والشافعي، وابن حنبل، ومالك بن أنس الذين سجن بعضهم، وجلدوا، وتعرضوا للتكفير.

يجدر بنا الكف عن الرهان على شجاعة وبطولة عدد الفقهاء والمتدينين في مواجهة الظلم، وكذلك الكف عن رفع شعار (الدولة الإسلامية) وتطبيق الشريعة. وذلك لأن جوهر الشريعة كل برنامج وأداء يقوم على الرحمة والعدل ومصالحة الناس فإنه بصورة أو بأخرى يخدم الشريعة ويحقق مقاصدها التي حددها كبار الفقهاء

بحفظ الدين وحفظ النسل وحفظ الحياة والعرض والعقل والمال .

إن الناس الذين يعانون من القهر ويعانون من الفقر ليسوا بحاجة إلى شعارات طيبة بقدر حاجتهم أعمالا صالحة وأفعال طيبة، لذلك قرن الله سبحانه وتعالى الإيمان بالأعمال الصالحة، بل إنه ذكر العمل الصالح قبل الإيمان: " قل إنما أنا بشر مثلكم يوحى إليّ إنما إلهكم إله واحد فمن كان يرجوا لقاء ربه فليعمل عملا صالحا ولا يشرك بعبادة ربه أحدا" (الكهف: ١٨ - ١١٠) .

يسيطر بضع آلاف من الأثرياء على تجارة الغذاء في العالم لدرجة أصبح الغذاء سلاحا للضغط والقهر والابتزاز . كما يسيطر الأثرياء على وسائل الإعلام وبالتالي فإنهم يتلاعبون بعواطف مليارات البشر وعقولهم، فضلا عن أسعار صرف العملات . كما أنهم يلوثون الكوكب مما يسبب الجفاف الذي يلحق الضرر بمئات الملايين من البشر، وفي نفس الوقت سبب سيولا مدمرة في مناطق أخرى من العالم .

وكل هذه التحديات لا يستطيع حاكم أو نظام عادل ونظيف أن يجابهها بدون وعي مليارات المظلومين وإرادتهم، كل أصدقائهم الرافضين للظلم والعنصرية واستغلال البشر .

أما أن يعتقد أحدهم أن ما يعانيه الناس هو شان مصري أو تونسي أو يمني أو فلسطيني أو عربي، بل هي معاناة الناس كلهم . لذلك علينا النضال نضالا عابرا للقارات وللأقطار وللطوائف والقبائل، وكل التصنيفات التي تمزق المستضعفين، التي هي بمثابة تواطؤ مع الاحتكاريين الذين لا حدود لأطماعهم والذين إذا سمعتهم يذكر الله فإنهم يعنون الدولار لا غير .

يحسن بي الاعتراف بأن (فقه التحرير) يجب أن يكون ثمرة عقول كل المفكرين والمثقفين والتربويين، وكل أهل الوعي المتمسكين بحقهم - وحق كل إنسان - في الكرامة والحرية والعدل والحياة الآمنة والسلام . وهذا يعني توسيع دائرة المهتمين في قراءة البشر للدين ومعايير التدين من هوامش ضيقة إلى آفاق واسعة متنوعة وغنية .

كما يحسن بي أيضا التذكير بأن الدعوة إلى (فقه التحرير) ليس مقدمة لاستثمار سياسي وامتيازات اقتصادية، ولا لادكان سياسي جديد، ولا لشركة تستثمر الدين وتستغل المتدينين، وإنما هو دعوة، بل تحريض، للاستفادة من الطاقات الهائلة الكامنة في الإسلام الذي أراد الله سبحانه وتعالى رحمة وليس نقمة، وخيرا لكل الناس وليس احتكارا لمقدرات الأرض وجهد البشر وتعجبهم وعرقهم الذي يتلعه المترفون الذين توعدهم القرآن الكريم عدة مرات .

ومع تحفيظ أولادنا سورة الفاتحة فإننا نعلمهم أن الإسلام كرامة، ومع تحفيظهم لسورة العصر نعلمهم رفض الاحتكار ومن سيلبون قوت البشر ويعرضون أوطانهم للخطر، ومع الأذان فإننا نعلمهم الثورة على الظلم وتحدي الظالمين ومجابهة الطغاة الفاسدين بقوة وفعالية وبلاعنف .

تغاریب



تأثير الانتفاضات العربية على الوضع اللبناني

وفيق هوارى*

يبدو أن النقاش حول ما يحصل في عدد من البلدان العربية سيطول، طالما أن الصراع لم يحسم بعد، بين قوى ممسكة بالسلطات وقوى شابة تحاول التقدم باتجاه الديمقراطية والحدثة. ولا يمنع ذلك فتح الباب أمام محاولة فهم ما حصل والآفاق المفتوحة.

فالتحركات الجماهيرية الواسعة التي استطاعت إسقاط زين العابدين بن علي، وحسني مبارك يمكن وصفها بالانتفاضات الشعبية، إذ أن التحرك لم يرتق إلى ما يمكن وصفه بالثورة، إذ لم ينجم في تونس ومصر حتى الآن أية تغييرات بنيوية جذرية تعدل في السياسات الداخلية والخارجية. ففي مصر مثلاً، قلة قليلة من المسؤولين الفاسدين اعتقلوا بعد تولي المجلس العسكري السلطة، لكن لم يطرأ أي تغيير أساسي على التركيبة الممسكة بالسلطة. وما زالت القوانين القسرية قيد التنفيذ، ففي الجامعات مثلاً ما زال تعيين أستاذ في الجامعة بحاجة إلى موافقة الأمن. ولكن يمكن القول أن ما حصل كسر قيد الاستبداد المطلق الذي حجز تطور البلدين سنينا طويلة وفتح مسار صراع قد يطول مع قوى النظم والثورة المضادة قبل أن تتوصل القوى الشبابية إلى تحقيق كامل أهدافها.

وإذا كان الجيش المصري قد بدا حيادياً خلال الصراع بين الجماهير المحتشدة في الميدان وبين أركان السلطة، إلا أنه يبدو أن مصراً على فترة انتقالية تستمر ٦ أشهر تنتهي بإجراء انتخابات رئاسية ونيابية. وهذه الفترة الانتقالية تعني أن الجيش المصري لا يريد لعب أي دور سياسي في البلاد.

بالمقابل تبدو الفترة الانتقالية غير كافية لنشوء أحزاب سياسية شابة تستثمر نتائج الحراك الجماهيري وتنافس

* كاتب صحفي لبناني

الأحزاب التقليدية في الانتخابات القادمة. مما يجعل من عملية تغيير النظام مسألة مؤجلة، وان القوى التقليدية ستكون الوحيدة القادرة على العودة إلى مقاعد السلطة.

ولكن يمكن رصد القواسم المشتركة بين معظم الانتفاضات التي شهدتها المنطقة العربية بالآتي:

- أن التحركات حصلت وتحصل في بلدان عربية تتصف أنظمتها بالاستبداد والتعسف ونجاحها في إفناء الحياة السياسية الديمقراطية والقضاء على فعالية الأحزاب السياسية المعارضة وإغلاق الأبواب أمام أية إمكانية محتملة للإصلاح السياسي.

- بروز الشباب كقوة تغييرية كبيرة استخدمت وسائل اتصال وتواصل حديثة لم تستطع أجهزة السلطات منع استخدامها، وفضاء افتراضيا رسم مساحة واسعة بين الشباب لطرح ما لديهم من مطالب وقضايا تتعدى مستوى التعليم، فرص العمل، الخدمات الاجتماعية لتصل إلى قضية أساسية وهي الحرية والكرامة الوطنية وإسقاط النظام.

- غياب التنظيم والقيادة بين أعمال الشباب، والاعتماد على القيادات الميدانية التي تحرك الشارع وتستوطن الميادين، لكنها تفتقر إلى التخطيط الاستراتيجي ورسم خطة عمل مدروسة ومحسوبة. غياب البرنامج السياسي الذي يرسم الرؤيا لحركة الشباب ويحدد الآفاق التي يمكن أن تصل إليها، بل أن المطالب السياسية كانت تتطور بتطور مجريات الأحداث، مثلا في مصر حتى مساء ٢٥ يناير/ كانون الثاني ٢٠١١، لم يخطر ببال احد رفع شعار "تنحي حسني مبارك". يومها لو بادر مبارك إلى إقالة وزير الداخلية حبيب العادلي، لكان المعتصمون عادوا إلى منازلهم وقد شعروا أن هدفا أساسيا قد تحقق، إلا أن ردة فعل النظام المصري على سلوك المعتصمين والمتظاهرين دفع بهم إلى رفع سقف مطالبهم. وبعد أن رفع المتظاهرون شعار تنحي مبارك، بادروا لاحقا إلى رفع شعار لمحاسبة مبارك والفسادين. أي أن المطالب السياسية كانت تتطور بتطور الأحداث.

لا يتوقع أحدا حدود التغيير الذي يمكن أن يحصل في البلدان التي شهدت انتفاضات وتحركات جماهيرية، فإن استطاعت الجماهير أن تفرض تنحي رأسي نظامين عربيين فان رؤساء أنظمة أخرى ما زالت تصارع من أجل بقائها على رأس السلطة. مما يعني أن طبيعة الأنظمة لم تشهد تغييرا ملحوظا.

إن تفاوت تطور المجتمعات العربية يجعل من التحركات والانتفاضات تسير في اتجاهات مختلفة. فإذا كان الصراع في تونس يدور حول التغيير الديمقراطي وبناء دولة مدنية علمانية، ففي مصر يبدو أن حركة الإخوان المسلمين وبقايا الحزب الوطني تحاولان قطف ثمار الحركة الشبابية مما يفرض على الأخيرة مهاجمة أكثر صعوبة للوصول إلى الديمقراطية، من جهة أخرى تنجح ليبيا واليمن إلى حروب أهلية تشكل القبائل العنصر الأساس في صراعها. وبالتالي يبدو أن الأفق مغلق أمام تحول التجربة إلى بناء مجتمع ديمقراطي حديث.

يبدو أن تخلف البنى الاجتماعية في المجتمعات العربية يلعب دوراً أساسياً في إعاقة تطور الحركة السياسية الديمقراطية، وتجعل من المشاركة في الحراك مشاركة جزئية حتى ولو وصلت إلى الملايين. ويستدل على ذلك من نتائج الاستفتاء على التعديلات الدستورية في مصر مثلاً: فان نسبة ٤١٪ فقط من الناخبين شاركت في الاستفتاء، وان نسبة ٧٠٪ منهم قد وافقت على التعديلات مما يعني أن المطالبين بالتغيير الفعلي لا يتعدى الـ ٥ مليون مصري من أصل الناخبين المصريين، وان ٥٩٪ من الناخبين وجدوا أنفسهم غير معينين بالاستفتاء وان القوى التي تدفع مصر إلى الورا ما زالت هي المسيطرة على الشارع والجمهور.

يبدو أن خطر الانتكاسة ما زال قائماً، وما زالت الأنظمة قادرة على التقاط أي فرصة للعودة إلى الورا. لذا فان الاستمرار في الحراك، تحديد المطالب البرنامجية وتحديد الرؤية والأهداف بشكل ضمانة لعدم الانتكاسة والعودة إلى الورا.

من جهة أخرى، يبدو أن مساحة الحرية ستكون أوسع نسبياً في كل المجتمعات التي تشهد انتفاضات وحركات اجتماعية، ولم يعد بالإمكان العودة إلى نظم سياسية استبدادية حتى لو طال أمد الصراع ولم يتحدد المآل الأخير للانتفاضات. وهذا ما سوف يؤثر على بلدان أخرى في العالم العربي.

فهل ترك الحراك الجماهيري في عدد من البلدان العربية أثراً على الوضع اللبناني؟

شهد لبنان تغييراً مؤثراً بعد عام ٢٠٠٥ الذي شهد أمرين مهمين:
الأمر الأول: اغتيال رئيس الحكومة اللبنانية الأسبق رفيق الحريري في ١٤ شباط ٢٠٠٥.
الأمر الثاني: انسحاب الجيش السوري من لبنان في ٢٦ نيسان ٢٠٠٥.

هذان الأمران أثرا على الوضع اللبناني وزادا من الانقسام السياسي الطائفي. وتداخل العامل الإقليمي مع العامل الداخلي لتعميق الأزمة. وتوسعت الهوة بين فريقين ٨ و ١٤ آذار، مما اشر إلى عجز النخبة السياسية الطائفية عن إنتاج تسوية سياسية، وبدأ لبنان ينتقل من أزمة إلى أخرى وشهد لبنان في أيار ٢٠٠٨ اقصر حرب أهلية إلا أن نتائجها لم تستطع فتح المجال أمام تسوية سياسية جديدة بين طرفي النزاع، وان تشكيل حكومة جديدة احتاج إلى ٧ أشهر، لكنها لم تستطع أن تحكم بمسؤولية وتحول الشارع إلى ساحة استعراض عضلات طرفي الصراع، ووصل الاستقطاب الطائفي والمذهبي إلى مداه الأقصى.

في تلك الفترة دعت أطراف حزبية وشعبية إلى تحركات مطلبيه محددة لم تلق تجاوباً جماهيرياً ولم تستطع أن تؤسس مساحة جديدة خارج الاستقطاب المذهبي. أوائل عام ٢٠١٠، دعت مجموعات متفرقة من الشباب إلى تظاهرة تجمع العلمانيين في لبنان يوم ٢٥ نيسان ٢٠١٠، شارك فيها نحو ٣٠٠٠ شخص مما فاق توقعات المنظمين أنفسهم، ما حصل يومها، اظهر إمكانية إعادة بناء نواة حركة شعبية خارج المساحات المذهبية، مستقلة عنها ومتعارضة معها. لكن الأكثر تفاعلاً كان يميني نفسه بسنوات من النضال والحراك لنصل إلى ما

نصبو إليه .

لكن حدثي تونس ومصر أثرا تأثيرا بالغا على الوضع اللبناني، فبادرت مجموعات الفايبيوك واللقاء العلماني في الدعوة الى التظاهر يوم ٢٧ شباط / فبراير ٢٠١١، ورفعوا الشعار العام الذي تحول إلى لازمة لكل التظاهرات في البلدان العربية "الشعب يريد إسقاط النظام الطائفي"، بعد إضافة كلمة الطائفي .

شارك الآلاف في تظاهرات ٢٧ شباط ثم كرت سبحة التظاهرات وكل منها يظهر تطورا في جانب من جوانب الحراك، من حيث حجم المشاركة ومن حيث تحديد المطالب الشعبية . الآن وبعد أكثر من شهرين كيف ننظر إلى هذا الحراك؟

استطاعت التحركات الشعبية أن تشكل نواة لحركة شعبية خارج الاستقطاب المذهبي، وان تثبت أن المساحة المشتركة بين اللبنانيين ما زالت ممكنة وقادرة على الاتساع بتطور الحراك وتحديد الأهداف السياسية . استطاعت هذه النواة القاطع مع كل الطوائف السياسية، وتمنع محاولات بعض السياسيين الطائفيين من استغلالها أو إلقاء يده عليها، من خلال رفض مشاركة ممثلي الطوائف في الاجتماعات أو التظاهرات .

أثبتت هذه النواة أن الشارع ليس ملكا للقوى المذهبية الطائفية ترتاده متى تشاء وتحركه وفق احتياجاتها في المحاصصة السلطوية . بل يمكن أن يكون مساحة للتحرّك من اجل مطالب عامة ومشاركة للبنانيين . اظهر الحراك الأخير أن هناك خطابا سياسيا آخر يختلف عن الخطاب المذهبي السائد، وان هناك لغة يمكن أن تكون مشتركة وتختلف عن لغة التكاذب التي تستعملها القوى الطائفية في تعاطيها مع بعضها البعض، وان هناك كلاما عن البلد يحاول أن يفتح أبواب المستقبل والحداثة والديمقراطية .

على الرغم من رفع شعار "الشعب يريد إسقاط النظام الطائفي" في البداية إلا أن الشعارات بدأت تتبدل حين بدأ رفع شعارات تحدد المطالب التي يمكن أن تشكل أساسا لبرنامج تحرك شعبي واستطاع الواقع أن يحسم بمطلين يمكن أن يخرقا جدار النظام الطائفي اللبناني وهما يتناولان التمثيل السياسي اللبنانيين ونظام حياتهم الشخصية وهما :

- إقرار قانون انتخاب خارج القيد الطائفي يعتمد النسبية والدائرة الكبرى .
- إقرار قانون أحوال شخصية مدني اختياري .

يبدو أن هذين المطلين يمكن أن يشكلوا النواة لبرنامج سياسي ومطلبي ترفعهما الحركة الشعبية في المرحلة القادمة . بعد تأثرها الايجابي من الحراك الجماهيري الذي شهدته البلدان العربية وخصوصا تونس ومصر .

قوانین و نشریات

العقوبات التأديبية في الوظيفة العامة في التشريعات الفلسطينية

زكريا سرهد*

تطرق الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إلى الحق في تقلد الوظائف العامة باعتباره احد الحقوق التي يجب أن تكون متاحة أمام المواطنين في بلدانهم. حيث نصت المادة (٢١) فقرة (٢) على: «لكل شخص، بالتساوي مع الآخرين، حق تقلد الوظائف العامة في بلده». ويهدف النص إلى حث الدول لاتخاذ التدابير اللازمة لضمان حصول المواطن على الوظيفة العامة بالمساواة مع الآخرين، لكونه يتقاطع مع الحق في العمل، والحق في المشاركة في إدارة الشؤون العامة للدولة.

إن الحق في تقلد الوظائف العامة لا يقف عند المواطن نفسه الذي يسعى للحصول عليه، بل انه يترك أثره على المواطنين الآخرين الذين يتلقون الخدمة من مؤسسات الدولة التي يديرها الموظفون العموميون، وتمس المواطنين وتنعكس على حقهم في تلقي الخدمة من مختلف مرافق الدولة. ومن هنا تأتي العلاقة بين الحق في تقلد الوظائف العامة، والتكليف بتقديم الخدمة للمواطنين. فالحق في تقلد الوظائف العامة لا يتوقف عند القدرة في الوصول إلى الوظيفة العامة دون تمييز، بل يرتبط ايضا بانطباق معايير الكفاءة، من جانب، وحصول الموظف العام على مجموعة من الحقوق أثناء إشغاله للوظيفة العامة، كالحقوق المالية والصحية وضمانات التقاعد وغيرها من هذه الحقوق، وايضاً حقه في الحماية القانونية من الفصل التعسفي. وفي مقابل هذا، ولكون الوظيفة العامة هي تكليف للقائمين عليها، فقد وضع القانون مجموعة من الأحكام لضمان وصول الخدمة للمواطن بأفضل طريقة، وقيام الموظف العام بواجبه على أكمل والحصول على نتائج مرضية للمواطنين. وهو ما ينسجم مع مفهوم «التكليف» في النصوص التشريعية والذي يعني أن من يشغل الوظيفة العامة عليه أن يقوم بأعبائها بدقة وأمانة وشرف، وان يبدي حرصاً كبيراً على الأموال العامة، مع إدراكه انه يجب أن يقوم بخدمة المواطن في المرفق أو المؤسسة التي ينتمي إليها. ولذا تضمنت التشريعات الفلسطينية، أسوة بالتشريعات الأخرى، ما يعرف بالعقوبات التأديبية في الوظيفة العامة.

* باحث في التنمية وحقوق الإنسان

الحق في تقلد الوظائف العامة في التشريعات الفلسطينية :

تطرق القانون الأساسي الفلسطيني إلى «الحق في تقلد الوظائف العامة» وذلك في الباب الثاني تحت عنوان «الحقوق والحريات العامة». وقد نصت المادة (٢٦) فقرة (٢) على: «تقلد المناصب والوظائف العامة على قاعدة تكافؤ الفرص»^٢. وقد جاء هذا النص تحت عنوان «الحق في المشاركة السياسية» وذلك لأنه ذكر مع الحق في «تقلد المناصب العامة» علماً بأن هناك فارق بين الحق في تقلد الوظائف العامة، والحق في تقلد المناصب العامة على الرغم من كونهما يتبعان الأصل نفسه وهو «المشاركة في الإدارة العامة للدولة». إلا أن القانون الأساسي لم يربط بين الحق في تقلد الوظائف العامة، وبين التكليف لشاغلي الوظيفة العامة.

وفي مشروع الدستور الفلسطيني تم الفصل بين الحق في تقلد الوظائف العامة والحق في تقلد المناصب العامة، هذا من جانب، ومن جانب آخر تم الربط بين هذا الحق، والنص على انه «تكليف للقائمين الوظيفة العامة»، حيث نصت المادة (٥٢) من مشروع الدستور الفلسطيني على: «تولي الوظائف العامة حق للمواطنين، وهو تكليف للقائمين بها لخدمة المجتمع، ويكون توليها قائم على مبدأ المساواة والجدارة وتكافؤ الفرص وفقاً لأحكام القانون»^٣. وعلى الرغم من هذا التطور، لم يشر النص إلى حماية الموظف في إطار الحفاظ على حقه في تقلد الوظائف العامة. فالدستور المصري نص على: «الوظائف العامة حق للمواطنين وتكليف للقائمين بها لخدمة الشعب وتكفل الدولة حمايتهم وقيامهم بأداء واجباتهم في رعاية مصالح الشعب، ولا يجوز فصلهم بغير الطريق التأديبي إلا في الأحوال التي يحددها القانون»^٤. وهنا نجد أن الدستور المصري قد جاء متقدماً على مشروع الدستور الفلسطيني فيما يتعلق بحماية الموظف العام.

وقد تم إصدار قانون الخدمة المدنية رقم (٤) لسنة ١٩٩٨م وتعديلاته لسنة ٢٠٠٥م. وهو يعتبر القانون الناظم للوظيفة العامة في فلسطين، حيث تضمن إنشاء ديوان الموظفين العام، وهو المرجعية الإدارية للوظيفة العامة، وتضمن أيضاً النص على كافة الحقوق الممنوحة للموظفين، وتوضيح لواجبات وسلوك الموظف، بالإضافة إلى العقوبات التأديبية التي نص عليها هذا القانون، وتم تفصيلها في اللائحة التنفيذية بشأن الخدمة المدنية الصادرة عن مجلس الوزراء.

مفهوم العقوبة التأديبية في الوظيفة العامة وإطارها النظري :

عرف بعض الفقهاء الفرنسيين العقوبة التأديبية على أنها: «العقوبة التي توقع من قبل السلطة الإدارية تجاه موظف عام، وذلك لارتكابه خطأ أثناء الخدمة وبسببها»^٥. وعرفها بعض الفقهاء العرب على أنها: «الجزاء الذي يمس الموظف في حياته الوظيفية، سواء بتوجيه اللوم إليه أو بانتقاص مزاياه الوظيفية أو بإنهاء خدمته مؤقتاً»^٦. وعرفه فقهاء آخرون على انه: «نوع من العقوبات ينبثق من نظام الوظيفة العامة يوقع على العامل المنسوب إليه ارتكاب المخالفة التأديبية، ويؤثر في مركز ومستقبله الوظيفي»^٧. وأياً كانت التعريفات لمفهوم العقوبة التأديبية، فهي تشتمل على مجموعة من العناصر التي بها يستكمل هذا المفهوم: وجود مخالفة

تأديبية، الموظف العمومي المنسوب إليه المخالفة، والجزاء المتعلق بالمخالفة.

هناك تباين بين الدول في تنظيمها للسلطة التأديبية في الوظيفة العامة، حيث أن بعضها يتبنى النظام الإداري في التأديب، فيما أن البعض الآخر يتبنى النظام شبه القضائي أو القضائي، وأخرى تأخذ بعدة اتجاهات^٨. وتعتبر العلاقة القانونية التي تربط الموظف العام بالدولة، وما يترتب عليها من التزامات متبادلة بين الطرفين، هي الأساس في العقوبات التأديبية في الوظيفة العامة.

وقد ظهرت عدة نظريات التي تشكل الإطار الفقهي للأخذ بالعقوبات التأديبية في الوظيفة العامة، وما مرت به هذه النظريات من تطور، والتي تتعلق بتحديد طبيعة العلاقة بين الموظف العام والدولة. وهناك نظريتان رئيسيتان تتطرقان إلى هذا الأمر وهما:

النظرية التعاقدية :

وتركز على العلاقة التعاقدية بين الموظف العام والدولة، تتضمن مجموعة التزامات من قبل الموظف العام، والالتزامات مقابلة من قبل الدولة، وعدم إخلال أي طرف من الطرفين بالإيفاء بهذه الالتزامات أو الخروج عنها. إلا أن هذا الإطار النظري لا يخلو من جوانب ضعف تتمثل بأن طرفي العقد، الموظف العام والدولة، لا يخضعان لآلية التعامل بالعمود فيما يتعلق بالإلغاء أو التعديل. فالذي يحكم طرفي العلاقة هنا هو التشريعات في الدولة نفسها، وعلى وجه الخصوص القوانين المتعلقة بالوظيفة العامة، وبالتالي فإن النظرية التعاقدية لا تتسحب على طبيعة العلاقة بين الموظف العام والدولة، ولا تتلاءم معها^٩.

النظرية التنظيمية :

ومنبع هذه النظرية أن القوانين واللوائح التنفيذية والأنظمة هي التي تنشأ وتنظم الوظيفة العامة، وتحدد الشروط والالتزامات والواجبات والسلوك والعقوبات التأديبية، بغض النظر عن شاغلها، وبالتالي تعتبر هذه النظرية أن الدولة تملك سلطة تأديبية مطلقة على الموظف، الأمر الذي يواجه بالكثير من النقد من قبل الفقهاء القانونيين فيما يتعلق بطبيعة السيادة المطلقة للدولة في سلطتها التأديبية في الوظيفة العامة. وعلى الرغم من هذا يرى الكثيرون بأن هذه النظرية هي الأقرب إلى الواقع، وأصبح النظام التأديبي جزءاً من النظام العام للدولة^{١٠}.

الاتجاهات المختلفة لسلطة التأديب في الوظيفة العامة :

هناك ثلاثة اتجاهات رئيسية لسلطة التأديب في الوظيفة العامة، وهي: الاتجاه الإداري، الاتجاه شبه القضائي، والاتجاه القضائي.

١ . الاتجاه الإداري :

ويعتبر هذا الاتجاه هو الأكثر شيوعاً في العالم . وينبع هذا الاتجاه من أن الجهة التي تملك القرار في تعيين الموظف العام هي التي تملك سلطة التأديب . حيث يعهد للإدارة بشكل كامل ومستقل باختصاص تنفيذ العقوبات التأديبية بحق الموظف العام ومقدار العقوبة بصورة مستقلة ودون مشاركة أية جهة أخرى ، وهي التي تتولى التجريم والعقاب . وللمحد من إساءة والتعسف بحق الموظف العام ، فقد وضعت بعض الضمانات للموظف ، كحقه في التظلم والدفاع والاطلاع على القرارات الصادرة بحقه . ومن مبررات مؤيدي الأخذ بالاتجاه الإداري في العقوبات التأديبية هو أن المخالفات الوظيفية لا تخضع فقط للاعتبارات القانونية ، وإنما تخضع أيضاً للاعتبارات التي تتعلق بمصلحة سير العمل والمرافق العامة بشكل منظم وتحقيق المصلحة العليا للمواطن المتلقي لخدمة هذه المرافق ، وإن الإدارة هي الجهة الأكثر قدرة على الإحاطة بظروف العمل وطبيعته واحتياجاته ، وتحقق قدرأً من الاحترام والالتزام بالتعليمات التي يصدرها الرئيس الإداري ، مما يعكس بشكل ايجابي على طبيعة العمل . وفي المقابل تكمن خطورة هذا الاتجاه في احتكار سلطة التأديب من قبل سلطة الإدارة قد يفتح المجال للتعسف باستعمال السلطة التأديبية بحق الموظفين^{١١} .

٢ . الاتجاه شبه القضائي :

لا يستبعد هذا الاتجاه جهة الإدارة من سلطة التأديب ، إلا أنه يلزمها استشارة هيئات معينة مستقلة قبل إيقاع العقوبة التأديبية بحق الموظف . وهذا يتوجب إنشاء هيئة مستقلة لاستطلاع رأيها في العقوبة التأديبية المتخذة ، على أن يكون رأيها غير ملزم لجهة الإدارة . وفي شكل آخر يمكن أن يكون رأي الهيئة المستقلة ملزم لجهة الإدارة . كما أنه يوجد شكل آخر وهو توزيع سلطة التأديب بين جهة الإدارة ومجالس يتم إنشاؤها لهذا الغرض مشكلة من عناصر قضائية تكون صلاحيتها إيقاع العقوبات الشديدة ، وترك العقوبات غير الشديدة لجهة الإدارة^{١٢} .

٣ . الاتجاه القضائي :

ويستند هذا الاتجاه على الفصل بين جهتي التحقيق والادعاء وبين سلطة المحاكمة ، في شكل من أشكال تنظيم السلطات التأديبية . فجهة الإدارة هي التي ترفع الدعوى التأديبية ومتابعة مجرياتها ، بينما تختص الهيئات القضائية المستقلة بتقدير درجة المخالفة التي اتهم بها الموظف العام ، وإيقاع العقوبة المناسبة . مع امتلاك جهة الإدارة الحق في الطعن في قرارات الهيئة القضائية أمام محكمة العدل العليا^{١٣} .

العقوبات التأديبية في التشريعات الفلسطينية ذات اتجاه إداري :

تعتبر العقوبات التأديبية في التشريعات الفلسطينية ذات اتجاه إداري ، وليست ذات اتجاه قضائي أو شبه قضائي ، وذلك بالنظر إلى نوع العقوبات المنصوص عليها ، والجهة التي يحق لها إيقاع العقوبة التأديبية ، وآليات إيقاع التأديبية . فالعقوبات تندرج من «التنبيه أو لفت النظر» إلى «الفصل من الخدمة» . إلا أن فرض العقوبات التأديبية ، لا تتعارض مع احتمال إيقاع عقوبات جنائية في نطاق التجريم القضائي لسلوك الموظف .

حيث يذهب فقهاء القانون إلى جواز العقاب على الفعل الواحد تأديبياً وجنائياً في نفس الوقت^{١٤}. وتمنح التشريعات الفلسطينية للرئيس الإداري صلاحية إيقاع العقوبات التأديبية للموظف العام. فالرئيس الإداري هو الذي يملك السلطة التأديبية والتي عرفها الفقهاء على أنها «الجهة التي عينها المشرع لتوقيع العقوبات التأديبية المقررة قانوناً على الموظفين الذين تثبت مسؤوليتهم عن جرائم تأديبية»^{١٥}.

الإطار القانوني لتنظيم العقوبات التأديبية في الوظيفة العامة :

قانون الخدمة المدنية المعدل رقم (٤) لسنة ٢٠٠٥م^{١٦} :
في الفصل الرابع تحت عنوان ”واجبات الموظف وسلوكه الوظيفي“ ينص القانون في المادة (٦٦) على أن: ”الوظائف العامة تكليف للقائمين بها، هدفها خدمة المواطنين تحقيقاً للمصلحة العامة طبقاً للقوانين واللوائح“. وفي المادة (٦٧) يتطرق إلى مجموعة من المحظورات التي تعتبر مخالفة للقانون، كالجمع بين الوظيفة العامة وبين عمل آخر يؤديه بنفسه، واستغلال الوظيفة العامة والصلاحيات لمنفعة ذاتية أو ربح شخصي، واحتفاظ الموظف لنفسه بأصول أية ورقة اطلع عليها، وإفشاء الأسرار، والخروج على مقتضى الواجب، وشرب الخمر ولعب القمار في الأندية والمحال العامة.

وفي الفصل الخامس تحت عنوان ”الإجراءات والعقوبات التأديبية“ تنص المادة (٦٨) على: ”إذا ثبت ارتكاب الموظف مخالفة للقوانين والأنظمة والتعليمات والقرارات المعمول بها في الخدمة المدنية أو في تطبيقها فتوقع عليه إحدى العقوبات التأديبية التالية :

- التنبيه أو لفت النظر.
- الإنذار.
- الخصم من الراتب بما لا يزيد عن راتب ١٥ يوماً.
- الحرمان من العلاوة الدورية أو تأجيلها مدة لا تزيد عن ستة أشهر.
- الحرمان من الترقية حسب أحكام القانون.
- الوقف عن العمل مدة لا تتجاوز ستة أشهر مع صرف نصف الراتب.
- تخفيض الدرجة.
- الإنذار بالفصل.
- الإحالة إلى المعاش.
- الفصل من الخدمة.

ويتناول الفصل السادس تحت عنوان: ”محو العقوبات التأديبية“ في مواده من (٧٥-٧٧) مدة انقضاء العقوبة التأديبية وما يترتب عليها من حقوق للموظف بعد محو العقوبات التأديبية، وآلية تحصيل المبالغ المالية نتيجة العقوبات التأديبية المالية، وآلية صرفها.

٢. قرار مجلس الوزراء رقم (٤٥) لسنة ٢٠٠٥م باللائحة التنفيذية لقانون الخدمة المدنية المعدل رقم (٤) لسنة ٢٠٠٥م^{١٧} :

يتناول الفصل الخامس من اللائحة التنفيذية «الإجراءات والعقوبات التأديبية في المواد (٨٦-٩٥). حيث تنطرق إلى توقيع العقوبات، وتحديد الجهة المختصة بالتحقيق، وإحالة الموظف إلى لجنة التحقيق، وإخطار المسئول المباشر بالجزاء الموقع على الموظف، والامتنال أمام اللجنة، وتقديم التقرير والتوصيات، وإخطار الموظف بالجزاء الواقع عليه، وتقييد إحالة الموظف إلى التحقيق، وإبلاغ ديوان الموظفين عن توقيف الموظف، ومساءلة الموظف جزائياً. وفي الفصل السادس تحت عنوان «محو العقوبات التأديبية» تتضمن المواد (٩٦-٩٨) الجهة التي يتوجب عليها اتخاذ إجراءات محو الجزاءات، وآلية تشكيل لجنة محو العقوبات وآلية اتخاذها لقرار محو العقوبة التأديبية، بالإضافة إلى آلية إيداع حصيلة العقوبات التأديبية المتعلقة بالخصم من الراتب.

٣. قرار مجلس الوزراء رقم (١) لسنة ٢٠٠٩م بشأن نظام موظفي الهيئات المحلية^{١٨} : يتناول النظام العقوبات في المادة (٣٢)، ويمنح هذا النظام الحق لمجلس الهيئة المحلية دعوة الموظف للمثول أمامه وسماع أقواله، وحق المجلس في إيقاع العقوبة بحق الموظف فيما يخص عقوبة الإنذار وإيقاف الزيادة السنوية. أما عقوبة الحسم من راتب الموظف الشهري، والحرمان من الترقية، وتنزيل الدرجة، والفصل، فإنه يتوجب أن يقترن قرار مجلس الهيئة المحلية بمصادقة وزير الحكم المحلي.

٤. قانون الخدمة في قوى الأمن رقم (٨) لسنة ٢٠٠٨م^{١٩} : يتناول الفصل الثامن من القانون المذكور أنواع العقوبات التي توقع على الضباط، وهي عقوبات انضباطية يوقعها القادة المباشرون والرئاسات، وعقوبات تأديبية توقعها لجنة الضباط، وعقوبات توقعها المحاكم العسكرية. وفي المادة (٩٦) تحدد العقوبات وهي: إنهاء النذب، الترك في الرتبة بما لا يزيد عن سنتين، الحرمان من العلاوة الدورية بما لا يزيد عن سنتين، الحرمان من العلاوة الدورية أو علاوة القيادة، الإحالة إلى الاستيداع، والاستغناء عن الخدمة. وتتناول المادة (٩٧) الفترات التي تحمى بانقضائها العقوبة. وفي الفصل التاسع تحت عنوان «العقوبات» وهي تختص بضباط الصف والأفراد وتتضمن أنواع العقوبات، وآلية إلغاء العقوبات الانضباطية.

٥. قانون ديوان الرقابة المالية والإدارية رقم (١٥) لسنة ٢٠٠٤م^{٢٠} : يتطرق قانون ديوان الرقابة المالية والإدارية في مواد (٤٢-٤٤) العقوبات التأديبية التي تتعلق بالمخالفات المالية والإدارية من قبل الموظفين العموميين. ولا تقتصر العقوبات التأديبية على الموظف المرتكب للمخالفة، بل تمتد لتشمل الموظف الذي يساهم في ارتكاب المخالفة، أو الذي يسهل وقوعها، أو المتستر عليها، أو المقصر في الإبلاغ عنها. كما أن القانون يلزم الدوائر العامة المختلفة التي تخضع للديوان إبلاغه عن أية مخالفة مالية أو إدارية وقعت لديها.

وديوان الرقابة يكون جهة اختصاص في إيقاع العقوبات التأديبية فيما يتعلق بالمخالفات المالية . ويختص في إيقاع العقوبات التأديبية المترتبة على بعض المخالفات الإدارية ، وتحديدًا تلك المتعلقة بصلاحيات الديوان . إلا أن بعض هذه المخالفات الإدارية الواردة في القانون كالتقصير في العمل الإداري ، والتقصير في إدارة المرفق العام ، وسوء الأداء والإهمال في إدارة الوظيفة قد يحدث اختلاطاً في صلاحيات إيقاع العقوبات التأديبية بين كل من ديوان الرقابة وديوان الموظفين العام .

الضمانات القانونية لعدم التعسف في استخدام العقوبات التأديبية :

تضمن التشريعات الفلسطينية مجموعة من الأحكام التي تضمن نسبياً حماية الموظف من التعسف في استخدام العقوبات التأديبية بحقه .

التدرج في العقوبات التأديبية :

نص قانون الخدمة المدنية الفلسطينية على مجموعة من العقوبات المترتبة التي تبدأ بعقوبة "التنبيه أو لفت النظر" وتنتهي بعقوبة "الفصل من الخدمة" . أن هذا التدرج يتيح المجال أمام الرئيس الإداري لإيقاع العقوبة التي يجب أن تتناسب مع حجم المخالفة الإدارية التي ارتكبها الموظف ، وذلك تماشياً مع مبدأ التناسب ما بين الجزاء والمخالفة التأديبية ، والذي يقتضي الموازنة بين مبدأي الفاعلية والضمان في الجزاءات التأديبية^{٢١} .

إلا أن هذا التدرج يجب أن يراعي الانتقال من العقوبة الأقل إلى الأشد . فقد اعتبر القانون عقوبة تخفيض الدرجة أفسى من عقوبة الوقف عن العمل مدة لا تتجاوز الستة أشهر . فيما يمكن أن يبرز جدلاً هنا حول أي من العقوبتين هو أفسى ، وبالتالي أيهما يجب أن يرد أولاً . كما أن عدم تقنين العقوبات التأديبية قد يؤدي إلى حدوث تجاوزات من قبل السلطة الإدارية المختصة في إيقاع العقوبة ، أو سوء تقدير مدى تناسب العقوبة مع المخالفة . فقد تكون العقوبة هي أشد بكثير من حجم المخالفة لعدم وجود نص لطبيعة المخالفات والحد الأعلى والأدنى للعقوبة التي تقابلها . وهي إحدى الإشكاليات التي قد تجعل من التدرج في العقوبات التأديبية لا تؤدي ثمارها في حماية الموظف من تعسف الرئيس الإداري في إيقاع العقوبة التأديبية . وهذا الأمر مرده إلى أن المخالفات التأديبية لم ترد في هذا القانون على سبيل الحصر^{٢٢} ، مما يعطي مجالاً واسعاً للتقدير بكون هذه المخالفة أو تلك تشكل خروجاً عن مقتضيات الوظيفة .

ويتطرق قانون الخدمة في قوى الأمن الفلسطينية في المادة (٩٦) إلى التدرج في فرض العقوبات التأديبية . إلا أن سلطة التأديب التي توقع العقوبة تكون واحدة وهي لجنة الضباط ، الأمر الذي يترك هامشاً للتعسف في توقيع العقوبة ، والأمر الذي قد يخفف من مستوى التعسف هو اشتراط توقيع العقوبة الأشد وهي «الاستغناء عن الخدمة بالمصادقة من قبل وزير الداخلية والأمن الوطني ، الأمر الذي يقيد نسبياً سلطة التأديب في توقيع العقوبة الأشد .

لجان التحقيق الخاصة بالمخالفات الإدارية :

أن التحقيق مع الموظف المتهم بالمخالفة قبل توقيع العقوبة التأديبية ، يضمن له الدفاع عن نفسه ، وسماع أقواله ، وتقديم بيناته . حيث أن الشكاوى والبلاغات والتحريات وحدها لا تكفي لتوقيع العقوبة على الموظف وإن كانت تشكل سندا لتوجيه الاتهام له ، ولكنها لا تصلح أن تكون سندا لتوقيع العقوبة^{٢٣} . وهناك العديد من الضمانات التي من الممكن أن تضمن نسبياً عدم تعرض الموظف إلى التعسف ، وهي : إعلام الموظف المحال إلى لجنة التحقيق بالمخالفات المنسوبة إليه . وذلك أن قرار إحالة الموظف إلى لجنة التحقيق يجب أن يتضمن بياناً بهذه المخالفات ، وذلك وفق نص الفقرة (١) مادة (٨٨) من اللائحة التنفيذية لقانون الخدمة المدنية .

ولكن القانون لا يمنح الموظف المحال إلى لجنة التحقيق الحق في الاعتراض على الإحالة . وهنا يبرز جدل حول هذا الأمر ، فهو من جانب يحرم الموظف احد الحقوق وهو حقه في الاعتراض على الإحالة إلى لجنة تحقيق وما ينطوي عليه من تخوف مشروع للموظف في ادعائه بأن طبيعة المخالفة لا تستدعي الإحالة إلى التحقيق ، وهو الأكثر قدرة على تقدير مصلحته . فيما أن البعض الآخر يرى بأن الإحالة إلى التحقيق لا تنطوي على ظلم أو تعسف بحق الموظف ، وذلك بأن ليس هناك مصلحة للموظف في الطعن أو الاعتراض بإحالته إلى لجنة تحقيق ، فهي تضمن له تقديم دفوعاته والاستعانة بمحام إذا شاء . وفي نفس هذا الاتجاه يرى البعض بأن الطعن لا يجوز إلا بعد صدور قرار اللجنة النهائي بشأن الجزاء^{٢٤} .

تعطى صلاحية تشكيل لجنة التحقيق لرئيس ديوان الموظفين العام أو من يفوضه وليس لرئيس الدائرة التي يتبع لها الموظف وذلك وفق نص الفقرة (٢) مادة (٨٨) من اللائحة التنفيذية لقانون الخدمة المدنية . وهذا من شأنه أن يقلل من إمكانية التعسف من قبل رئيس الدائرة الحكومية التي يتبع لها الموظف بخصوص المخالفات والعقوبات التأديبية المحتملة . أما فيما يخص موظفي الفئة الخاصة أو العليا تكون إحالتهم للتحقيق بقرار من مجلس الوزراء بناء على طلب رئيس الدائرة الحكومية الذين يتبعون لها ، وذلك وفق نص المادة (٧١) فقرة (أ) من قانون الخدمة المدنية ، بحيث يشكل مجلس الوزراء لجنة تحقيق لا تقل درجاتهم عن درجة الموظف المحال إلى التحقيق . وهذا ينطوي على تمييز بين فئات الموظفين الذين يعملون لخدمة المجتمع الفلسطيني وفي نفس المرفق العام ، والأصل هنا أن يخضع جميع الموظفين العموميين إلى نفس سلطة التأديب^{٢٥} . فاختلاف سلطة التأديب تبعاً لاختلاف الفئة الوظيفية ينطوي على تمييز ومحاباة . إلا أن هذا الأمر معمول به في تشريعات بعض الدول . ففي التشريعات الكويتية تتعدد سلطة الإحالة إلى التحقيق طبقاً للمستويات الوظيفية ودرجة شاغليها ، حيث تكون الإحالة لشاغلي الوظائف القيادية والعامه بقرار من الوزير . فيما أن الإحالة لشاغلي الوظائف الفنية المساعدة تكون من صلاحيات وكيل الوزارة^{٢٦} .

يتكون قوام لجنة التحقيق من ثلاثة إلى خمسة أعضاء ويعين احدهم ليكون رئيساً للجنة ويشارك في عضويتها مندوب عن الدائرة الحكومية التي يتبع لها الموظف وذلك وفق نص الفقرة (٣) مادة (٨٨) من اللائحة التنفيذية لقانون الخدمة المدنية . الأمر الذي يشكل ضماناً نسبية لعدم التفرد بالقرارات بحق الموظف المحال إلى التحقيق ، حيث أن التوصيات التي تتخذها لجنة التحقيق يجب أن تكون بأغلبية أعضائها ، وذلك وفق

نص الفقرة (٢) مادة (٩١) من اللائحة التنفيذية لقانون الخدمة المدنية. والمقارنة مع التشريعات المصرية في هذا الإطار، حيث أن التحقيق يكون من خلال إدارة الشؤون القانونية في الجهة الإدارية التي يتبع لها الموظف المحال للتحقيق، ولا يمنع ذلك من تولي الرئيس الإداري التحقيق بنفسه، أو أن يحيل إجراءه إلى جهة أخرى داخل الجهة الإدارية. كما أن له توقيع الجزاء أو أن يطلب الإحالة إلى النيابة الإدارية العامة^{٢٧}.

ونرى هنا بأن التشريعات الفلسطينية كانت متقدمة على التشريعات المصرية بشأن الجهة التي تجري التحقيق. ففي التشريعات المصري يحق للرئيس الإداري لوحده أو لمن يفوضه بإجراء التحقيق مع الموظف، وله أيضاً الحق في توقيع الجزاء، أي أن هنا يوجد تفرد إلى حد كبير بمصير الموظف. فيما أن اشتراط التشريعات الفلسطينية على تشكيل لجنة بقرام من ٣-٥ يحد بشكل كبير من التفرد والتعسف في عملية التحقيقات ونتائجها والعقوبة التي توقع بحق الموظف.

منح الموظف المحال إلى لجنة التحقيق الحق في حضور جميع جلسات التحقيق إلا اذا اقتضت مصلحة التحقيق إجراءه في غيبته، ومنحه الحق في الاستعانة بمحام وفق نص الفقرة (٢) مادة (٨٩) من اللائحة التنفيذية. إلا أن الاستثناء المنصوص عليه بإمكانية إجراء التحقيق في غياب الموظف ينطوي على حرمان الموظف من معرفة ما يجري في جلسات التحقيق، على الرغم من النص على منح الموظف الحق في الاطلاع على ما تم من تحقيقات، إذ أن هذا الأمر يحرمه من حقه في تقديم دفاعه عن نفسه أثناء التحقيق.

عدم جواز تحويل الموظف إلى لجنة تحقيق بسبب مخالفة تأديبية مضي على اكتشافها أكثر من ستة أشهر. وذلك وفق نص المادة (٧٣) من قانون الخدمة المدنية، الأمر الذي يحمي الموظف من الاستهداف المطلق من قبل رئيس الدائرة الحكومية. عدم جواز توقيع أكثر من عقوبة على نفس المخالفة التأديبية لنفس الموظف. وهو يضمن تحديد المخالفة وتحديد العقوبة.

إعفاء الموظف من العقوبة التأديبية الناجمة عن مخالفة تستند إلى أمر خطي صادر إليه من رئيسه. حيث تقيّد المادة (٧٤) من قانون الخدمة المدنية التعسف في إيقاع العقوبة بحق الموظف، ويعفى في حالة المخالفة المرتبطة بالأمر الخطي. إلا أن هذا التقييد يشترط توفر أمران معاً: استلام الموظف لأمر خطي من رئيسه، ورد الموظف الخطي على رئيسه موضحاً أن الأمر ينطوي على مخالفة قانونية. فهذا التقييد وإن كان يحمل في ثناياه حماية للموظف، فهو في الوقت ذاته يحمل حماية بدرجة أكبر لرئيسه. فاشتراط الإعفاء من العقوبة باحتفاظ الموظف بأمر خطي، ورد خطي يوضح المخالفة التي ينطوي عليها تنفيذ الأمر فقط، ينطوي على عدم إنصاف للموظف، حيث انه في بعض الأحوال قد يتمكن من إثبات أن المخالفة التي ارتكبها كانت نتيجة امر شفهي من رئيسه، وإن إغلاق هذا المنفذ يضعف الحماية التي أرادها هذا النص للموظف.

تحديد الجهات التي لها صلاحيات إيقاع العقوبة التأديبية:
السلطة التأديبية عادة ما يناط لها دورين في هذا الإطار وهما: تحديد الجريمة التأديبية أي فيما كانت الأفعال

التي قام بها الموظف تشكل جرمًا تأديبيًا في نطاق مخالفة القانون والنظام أم لا، والدور الثاني يتعلق باختيار العقوبة التأديبية المناسبة من مجمل العقوبات التي نص عليها القانون^{٢٨}. ، نص القانون على تحديد الجهات التي يحق لها إيقاع العقوبة التأديبية بحق الموظف العام، وذلك وفق درجة العقوبة وليس وفقاً لطبيعة المخالفة. ففي المادة (٨٦) من اللائحة التنفيذية لقانون الخدمة المدنية الفلسطينية يكون لرئيس الدائرة التي يتبع لها الموظف أو من يفوضه من الفئة العليا صلاحية توقيع عقوبتي التنبيه أو لفت النظر. أن الجهة المخولة بتوقيع العقوبة التأديبية والتي تمتلك سلطة التأديب هي الأكثر قدرة على تقدير المخالفة وتقدير العقوبة التأديبية الملائمة، ومن شأن التفويض أن يضعف من قدرة المفوض على تقدير المخالفة والعقوبة المناسبة، مما قد ينطوي عليه ظلم بحق الموظف، على الرغم من نص القانون بجواز ذلك.

وفي قانون الهيئات المحلية تعطى الصلاحية لرئيس مجلس الهيئة بإيقاع عقوبتي الإنذار ووقف الزيادة السنوية. أما العقوبات التي تصل إلى حد الحسم من الراتب والفصل من الخدمة، فهي مشروطة بمصادقة وزير الحكم المحلي عليها. وفي قانون الخدمة في قوى الأمن الفلسطينية فإن لجنة الضباط هي الجهة المختصة بإيقاع العقوبات التأديبية. ولكن يشترط عند توقيع العقوبة الأشد وهي «الاستغناء عن الخدمة» مصادقة وزير الداخلية والأمن الوطني عليها، وفق نص المادة (٩٦) من القانون المذكور.

اللجوء إلى القضاء :

لم يمنح القانون الموظف العام الذي أوقعت بحقه العقوبة التأديبية صراحة بالطعن في العقوبة التأديبية، إلا أن المادة (١٠٥) من قانون الخدمة المدنية أجازت للموظف التظلم من القرارات الإدارية. ويمكن بالقياس اعتبار "القرارات التأديبية" قرارات إدارية، وعليه يمكن للموظف أن يتظلم وفق التدرج الآتي:

التظلم لرئيس الدائرة الحكومية خلال عشرين يوماً من تاريخ إعلامه بالقرار. التظلم من خلال اللجوء إلى القضاء خلا ستين يوماً من تاريخ إبلاغه رفض التظلم أو انقضاء المدة بدون حصوله على الرد.

وبشكل عام، فإن التشريعات الفلسطينية في الأحكام العامة أقرت حق الطعن باللجوء إلى القضاء، حيث أن رقابة القضاء تعتبر من الضمانات اللاحقة على توقيع الجزاء التأديبي. أن تظلم الموظف لرئيس الدائرة الحكومية بسبب قرار بالعقوبة التأديبية غير مقبول شكلاً كون رئيس الدائرة الحكومية لا يملك صلاحية محو عقوبة تأديبية. ولكن يمكن للموظف رفع دعوى قضائية إلى القضاء، وتحديدًا محكمة العدل العليا المختصة.

وهذا يتيح مجالاً جيداً للموظف لإنصافه في حالة شعوره بالظلم الواقع عليه من قرار العقوبة التأديبية. وفي بعض التشريعات يستطيع الموظف الذي تم إيقاع العقوبة التأديبية بحقه، التوجه إلى المحكمة الإدارية العليا للطعن في قرار العقوبة التأديبية. وهي تعتبر محكمة مختصة بهذا الشأن، ولا يقتصر دورها فقط على إلغاء قرار العقوبة، بل يمتد أيضاً إلى طلب التعويض للموظف الذي صدرت بحقه العقوبة التأديبية^{٢٩}. وهذا ما لم تتضمنه التشريعات الفلسطينية التي أتاحت المجال للموظف العام باللجوء إلى القضاء للطعن في العقوبة

التأديبية، ولكنها لم تنص صراحة بإمكانية طلبه التعويض عن الضرر الناجم عن قرار إيقاع العقوبة بحقه .

كما أن قانون الخدمة في قوى الأمن الفلسطينية لم ينص على إمكانية الطعن من قبل من أوقعت بحقه عقوبة تأديبية .

محو العقوبات التأديبية :

نص قانون الخدمة المدنية على محو العقوبات التأديبية بمرور ستة أشهر على إيقاعها بحق الموظف في حالة عقوبة التنبيه أو اللوم أو الإنذار أو الخصم من الراتب مدة لا تتجاوز خمسة أيام، و مرور سنة في حالة عقوبة الخصم من الراتب مدة تزيد على خمسة أيام، أو تأجيل العلاوة أو الحرمان منها . و مرور سنتان على العقوبات الأخرى (الحرمان من الترقية، الوقف عن العمل مدة لا تتجاوز ستة أشهر مع صرف نصف الراتب، تخفيض الدرجة، الإنذار بالفصل) . وهنا يأتي الإلغاء بالفترة الزمنية . إلا أن اللائحة التنفيذية لقانون الخدمة المدنية نصت على أن محو العقوبات التأديبية تكون بتشكيل لجنة لمحو العقوبات التأديبية . ولا يتطلب النظر في محو العقوبات التأديبية المتخذة أن يتقدم الموظف بطلب لاتخاذ إجراءات محو الجزاءات، وإنما يتوجب على وحدة شؤون الموظفين في الدائرة الحكومية التي يتبع لها الموظف أن تقوم بذلك تلقائياً . فوفق أحكام المادة (٩٧) من اللائحة التنفيذية لقانون الخدمة المدنية تشكل لجنة لمحو العقوبات التأديبية، دون بتحديد عدد أعضائها . وبناءً على اطلاعها على ملف الموظف، وعلى تقارير كفاية الأداء السنوية، ورأي الرئيس المباشر عن الموظف، والاطلاع على أية بيانات أخرى، تصدر قرارها بإلغاء العقوبة التأديبية بأغلبية آراء أعضائها، إذا تبين لها أن سلوك الموظف منذ توقيع العقوبة مرضياً . والسؤال هنا فيما إذا ارتأت هذه اللجنة أن سلوك الموظف غير مرض، فهل لها الحق في إصدار قرار مغاير وهو "عدم محو العقوبات التأديبية"؟ الأمر الذي لا يظهر في نص المادة المذكورة . وكان بحاجة إلى مزيد من التحديد بما لا يتعارض مع نص قانون الخدمة المدنية في هذا الإطار بأنه يترتب على انقضاء المدد السابقة الذكر على تاريخ إيقاع العقوبة التأديبية، وكأنها لم تكن . بل انه يتوجب نزع كافة الوثائق المتعلقة بها من ملف الموظف . والنص أيضاً بعدم تأثير هذه العقوبة على أية مستحقات مالية أو وظيفية أخرى للموظف نص عليها القانون .

وتمحى العقوبات التأديبية التي توقع على الضباط بانقضاء فترة سنتين في حالة عقوبة الترك في الرتبة، وثلاث سنوات على انقضاء العقوبات الأخرى وذلك بقرار من لجنة الضباط واشتراط ذلك بسلوك مرض للضباط وعمله منذ توقيع الجزاء عليه . وتمحى العقوبات الانضباطية التي توقع بحق ضباط الصف والأفراد وفق قواعد وشروط تحددها اللائحة التنفيذية لقانون الخدمة في قوى الأمن الفلسطينية .

الهوامش :

- ١ الشيخلي، عبد القادر . أخلاقيات الوظيفة العامة . عمان : دار مجدلاوي للنشر، ٢٠٠٣م . ص ٥٦
- ٢مجلة الوقائع الفلسطينية، عدد ممتاز، منشور بتاريخ ١٩/٣/٢٠٠٣م .
- ٣ نصار، وليم . الدستور الذي نريد لفلسطين . رام الله : مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ٢٠٠٤م، ص ٣٢
- ٤ خليفة، عبد العزيز عبد المنعم . الشرعية الإجرائية في التأديب الرئاسي والقضائي للموظف العام . الإسكندرية : دار الفكر الجامعي، ٢٠٠٦م . ص ٢٦
- ٥ العجارمة، نوفل العقيل . سلطة تأديب الموظف العام . عمان : دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧، ص ٦٣
- ٦ حمزة، محسن . القانون التأديبي العام . القاهرة : دار الفكر العربي . ١٩٦٠م، ص ٤٢
- ٧ عبد الهادي، حمدي أمين . نظرية الكفاية في الوظيفة العامة . القاهرة، رسالة دكتوراه، ١٩٦٦م، ص ١٩٧
- ٨ الحوري، ارشيد عبد الهادي . التأديب في الوظائف المدنية والعسكرية، القاهرة : دار النصر للطباعة الإسلامية، ٢٠٠١م . ص ٨٤
- ٩ العجارمة، مصدر سابق، ص ٣٨
- ١٠ الحوري، مصدر سابق، ص ٨٦-٨٨
- ١١ الشيخلي، مصدر سابق، ص ٨٣
- ١٢ الحوري، مصدر سابق، ص ٩٢
- ١٣ الحوري، مصدر سابق، ص ٩٨
- ١٤ ابو العينين، محمد ماهر . التأديب في الوظيفة العامة . القاهرة : دار ابو المجد للطباعة، ١٩٩٩، ص ١٥٨
- ١٥ العجارمة، مصدر سابق، ص ٣٧
- ١٦ مجلة الوقائع الفلسطينية، العدد ٥٤، ٢٣/٤/٢٠٠٥م .
- ١٧ مجلة الوقائع الفلسطينية، العدد ٦٠، المنشور بتاريخ ٩/١١/٢٠٠٥م .
- ١٨ مجلة الوقائع الفلسطينية، العدد ٨٢، المنشور بتاريخ ٢٢/٨/٢٠٠٨م .
- ١٩ مجلة الوقائع الفلسطينية، العدد ٣٦، المنشور بتاريخ ٢٨/٦/٢٠٠٥م .
- ٢٠ مجلة الوقائع الفلسطينية، العدد ٥٣، المنشور بتاريخ ٢٨/٢/٢٠٠٥م .
- ٢١ خليفة، عبد العزيز عبد المنعم . الضمانات التأديبية في الوظيفة العامة . المحلة الكبرى : دار الكتب القانونية، ٢٠٠٤، ص ٦٦
- ٢٢ البهي، سمير يوسف . شرح قانون نظام العاملين بالدولة . القاهرة : دار الكتب القانونية، ١٩٩٧م، ص ٥٦٦
- ٢٣ الشتيوي، سعيد . التحقيق الإداري في نطاق الوظيفة العامة، الإسكندرية : دار الفكر الجامعي، ٢٠٠٨م، ص ٨
- ٢٤ الشتيوي، المصدر السابق، ص ٣٢-٣٣ .
- ٢٥ عمرو، عدنان . شرح قانون الخدمة المدنية الفلسطيني . رام الله : مؤسسة الحق، ١٩٩٩م، ص ٦٤
- ٢٦ الشتيوي، مصدر سابق، ص ١٩
- ٢٧ خليفة، الشرعية الإجرائية في التأديب الرئاسي والقضائي، مصدر سابق، ص ٧٦
- ٢٨ العجارمة، مصدر سابق، ص ٥٠
- ٢٩ خليفة، الضمانات التأديبية في الوظيفة العامة، مصدر سابق، ص ٢٧٥

ثقافة

التسامح في فكر مارون عبود

علي خليل حمد *

مقدمة :

ولد مارون عبود عام ١٨٨٦ في قرية « عين كفاع» في منطقة جبيل بلبنان، وفيها تلقى تعليمه الأساسي، وتخرج في مدرسه « الحكمة » ببيروت؛ وعمل في التدريس والصحافة، وفيما بعد انتقل إلى عاليه لتدريس آداب اللغة العربية في الجامعة الوطنية حتى عام ١٩٣٧ .

تحدث عن نشأته فقال: « نشأت في كنف رجل يرى الضحك جريمة، فكان يهز العصا كلما خفّ وقاري، فأعود إلى الترضن، وكان صباي وشبابي رصانة لا قيمة لها لأنها مصطنعة وضدّ طبعي، فأضعت ذاتي زمناً طويلاً، ولم أعر عليها إلا في ظهر العمر .»

كان مارون عبود غزير الإنتاج: ألف قرابة خمسين كتاباً متنوعة من حيث الجنس الأدبي، منها المقالة، والقصة، والمسرحية، والشعر، والترجمة؛ ومتنوعة أيضاً من حيث الموضوعات، منها النقد، والاجتماع، والسياسة، والتربية وغيرها. وفي جميع الأحوال كان أسلوب مارون عبود واضحاً شديداً الوضوح متميزاً بسخريته اللاذعة، وبلغته العربية الفصيحة المفعمة بالتناسل، وبخاصة من القرآن الكريم والشعر العربي قديمه وحديثه.

وكان مارون عبود داعية إصلاح نهضوي، مثلما كان من قبله الشدياق الذي أفرد له كتاباً خاصاً في مؤلفاته؛ وإذا كان الشدياق قد تحول إلى الإسلام، فإن مارون عبود قد قام بدور خاص في علاقته بالمسلمين حيث سمى ابنه محمداً، وتسمى بأبي محمد، معتبراً ذلك عربون توحد بين المسيحيين والمسلمين في بوتقة العروبة.

يتركز حديث التسامح عند مارون عبود في مجال التسامح الديني، ولا سيما في ذم الطائفية الذي يكاد يستغرق مختاراته الشعرية جميعاً، ويدل هذا التوجه على عمق إدراكه للواقع اللبناني، وتأثره به، ورغبته القوية في إصلاحه.

* كاتب وباحث وتربوي، عضو هيئة تحرير «تسامح»

الأيدولوجيا :

كان مارون عبود مفكراً قومياً علمانياً وعقلانياً، ولكنه كان معتدلاً في كل ذلك، يدرك حقائق الواقع، ويقدم الإنسان على الفكر في اعتباره. كان علمانياً معتدلاً، ينتقد ويترك للزمن حل المشكلات، دون أن يدعو إلي سبيل العنف والشدّة في ذلك. يقول في كتابه «مناوشات» (١٩٦٥ . ص ٧٤):

إن هذا [الحوار حول اقتسام الميزانية بين الطوائف في لبنان] لا يوجد إلا في لبنان، ولكي ينجح لبنان دولياً عليه أن يجعل الدولة علمانية، ويكف أيدي رجال الدين من كل ملة، ويراقب أعمالهم، حتى إذا أبدوا نشاطاً غير مشروع، أوقفهم عند حدّهم ليعطوا ما لقيصر لقيصر وما لله لله، فلا يتوسلوا بمنابرهم ومناسكهم التي أعدت كلام الله ليتطرقوا إلى السياسة.

ويقول منتقداً في "نقدات عابرة" (ص ١٥٧):

"يقولون إن لبنان دولة علمانية، أما أنا فأرى أنه بعيد جداً عن العلمانية وهو إلى الطائفية أقرب. أصبح شعبه كقطيع له عدة رعيان، وكل راع يتتبع غيئه."

ويرى مارون عبود أن التاريخ يتجه إلى سيادة العلمانية، بتأثير التكنولوجيا التي تقرب بين البشر جميعاً بصرف النظر عن معتقداتهم. يقول في سبل ومناهج (ص ٦٣):

"كلما بعد عهد الإنسان بالآلهة المحاربين الذين عبدتهم في أظلم العصور، اقترب الإنسان من أخيه الإنسان وفهمه. إن عالم الاختراعات التي قربت شقة السمع والعيان بين البشر هي التي ستقرب بينهم وتؤلفهم، فيتفاهمون ويأتلفون ويطل علينا عالم جديد."

وكذلك كان مارون عبود عقلانياً معتدلاً، تتجلى عقلانيته في ربط النتائج بأسبابها فيما كتب، على كثرته، دون الاحتكام إلى السلطة والمرجعيات الموروثة أو المهيمنة. أما اعتداله فيتبين من حديثه الذي وصف به نفسه، في غير موقع من مؤلفاته، كما في كتابه "أبو العلاء المعري زوبعة الدهور"، حيث يقول (١٩٧٠ . ص ١٩١-١٩٧):

"كان شيعي الأول الذي نشأت في حجره [يقصد والده] كالذي ذكره داعي الدعاة (الفاطمي) في رسالته الثالثة إلى أبي العلاء: إن قيل له في أخبار شرعه إن فيلاً طار، أو جملاً باض، لما قبله إلا بالقبول والتصديق...". وكان شيعي الثاني (أبو العلاء) لاحقاً بأبناء الأكربول لا يسمع إلا صوت عقله. أما أنا فواقف على مفرق الطرق أنتظر ساعة النعمة، وأراقب فكاك المشاكل..."

ويتمثل هذا الاعتدال الإيدولوجي عنده أيضاً في مواقفه تجاه الليبرالية ونديدها الماركسية، ففي حين يقف إلى جانب الليبرالية في مقارنته بينها وبين المعتقدات الشرقية القديمة في لبنان حيث يقول في كتابه "أشباح ورموز" (١٩٦٥، ص ٣٢):

"ماذا تنصب يا سيد، أسدرة، أم أرزة؟"

أفسيلة من شجرة "أفقا" أم التعاويذ والتمايم، الموروثة عن الفينيقيين؟
أم جذعا من شجرة "فرسائل" يستأثر بالتربة والهواء، ولا يؤمن إلا بما يرى؟

اغرس "حقوق الإنسان" في الحقل المريض فيشفى، تلك جنة عدن الجديدة التي غرستها أمتك في بستان الإنسانية.

نجده يقول في حديث له مع الرفيق محمد دكروب، بالعامية اللبنانية (دكروب، ١٩٨٧، ص ١٠٥) :
"إلي ثلاثين سنة بشتغل بالتعليم . . . خزانة المدرسة بتسمن، وخزانة الرئيس بتسمن . وأنا بضعف . . .
مين بديش حب البولشفيك؟ . . . صحيح اسمي مش "بالليسته" . . . بس الحكاية كلها فهمانها يا بني : ما
في غير "الحر".

التسامح القومي :

يؤمن مارون عبود بالقومية-العروبة- وبالإنسانية معا، ولكن إعزازه للعروبة جعله يلح على الجانب القومي أكثر من إلحاحه على الجانب الإنساني؛ ومن الممكن تفسير هذا التوجه لديه بمعايشته المباشرة للصراعات الطائفية في بلده لبنان من جهة والحضور الكثيف لأدبيات اللغة العربية في ذهنه من جهة أخرى. ومعيار الولاء للوطن أو الوطنية عند مارون عبود هو تعاطف المواطن مع المواطن الآخر في بلده كأننا ما كان مذهبه أو إثنيته، وهو ما يعبر عنه بقوله في كتابه "مناوشات" (ص ص ٦١-٦٤) :

"من الناس من يبالغ في مدح وطنه فيصف مروجيه ورياضه، ووهاده وجباله، وربوعه ودياره، وهواءه وماءه، فيزعم أن شهرا فيه خير من ألف عام في غيره. ثم يفر زفير الهائم الولهان : ألا أن حب الوطن من الإيمان . . . حتى إذا قلت له : كيف جارك الأدنى؟ قال : ويلى إنه شر جار، وهو على البلاد عار. وإذا سألته : فكيف جاره الذي يليه، عسى أن يكون ممن توالفه وتصافيه؟ صاح : ويلى هو شر من أخيه . . .".

أنا لا أرجو استئصال دابر هؤلاء، فهم أكثر من الجراد، لكنني أصفهم لقارئي حتى إذا ما كان من طرازهم ارتدع وأراح الناس من غفلته.

لعل من المفيد التعريف بتعريف مارون عبود للقومية أو العروبة. يقول في كتابه "مناوشات" (ص ١٩٨) :
"العربي عندي هو كل من ولد من أبوين ناطقين بالضاد. وعند غيري هو الذي تمتد جذور أصله إلى ما قبل الهجرة. وهذا التأصيل المغالي فيه هو الذي فرقنا". ومثلما يرفض هذا التأصيل المغالي فيه يرفض "غربة" الإنسان اللبناني، فيقول في "آخر حجر" (ص ٨٠) :

"مسكين حظ لبنان، فما فيه حد وسط، فهناك إما لبناني يظن لبنان جزءا من أوروبا، وإما لبناني يريد أن يجعله في الدهناء وحضرموت، وقد نسي أن العرب أولعوا بوطن ثان كلبنان، هو الأندلس، وأن لبنان عربي اللسان، شرقي الجنان، طعمنا شرفيته بالحضارة الغربية، فكونته هذا التكوين الخاص، فيه العربي والمستعرب، فما حيلتنا في المولييريين الذين جعلوه طبيبا غضبا عنه".

ويضيف مثنيا على الانفتاح على الحضارة العالمية: ”إذا كان الإنسان ابن بيته فلا يكون لبنان إلا كما هو. أن بيته يمتد إلى الجادة العالمية، يرى كل عابر سبيل ولا عاصم من التأثير.“

يرفض مارون عبود القطرية التي مزقت شمل العرب في الماضي كما في الحاضر، فيقول في كتابه ”في المختبر“: (ص ص ١٦٠-١٧) ”نحن في كل دهر، كما في السياسة كذلك في الأدب. أما تعصبنا أمس للأسرة القبلية، ثم البلد ثم الأقطار! إن هذا دأبنا اليوم، فقبالة البصري والكوفي المصري والسوري، فكأنما كتب لهذه الأمة أن تتفرق حتى في الأدب الذي لم تختلف فيه أمة إلا بما يختلف به الجنود من سمات وشيات للطغمات والفيالق وكلها للوطن.“

وفي حديثه عن كتاب ”الوعي القومي“ لقسطنطين زريق، يقول في كتابه ”في المختبر“ أيضا (ص ١٨٣): ”عالج الدكتور ” التربة القومية“ فأبدى آراء طيبة لا تستقيم لنا قومية بدونها وأحى على الطائفية، ذلك البرص الذي لا براء منه.“

ويدافع مارون عبود عن عروبة الموارنة وانتمائهم التاريخي لها، فيقول في كتابه ”قبل انفجار البركان“ (ص ص ٢٧-٢٨): أما العروبة، ونقيضها الشعوبية، فقد كنت لها منذ نشأت، وليست دعواي كدعوى آل حرب [معاوية والأمويين] في زياد (زياد بن أبيه)، وآثاري تدل عليّ، عندما كنا ننادي بالعروبة كان الكثيرون ناسين أو متناسين أن في الدنيا عروبة، وعندما استعرب الجميع استعربا سياسيا سكتُ أنا، ولكن طللت عربي اليد والوجه واللسان.“ ويضيف (ص ٢٩): ”وبعد يا أستاذ فلنتصارع: المطمورة تكسر السكة [المحراث] فأول من يتهم بالشعوبية هم الموارنة، وأحسب أنكم تعنون ذلك، أما أنا فعلى هذا أجيب: إن نصرتنا الفصحى قديمة العهد، أي منذ كانت وكنا، وقد أغنيناها حين كان أكثرنا سريانا، ثم زدنا ثروتها أضعاف الأضعاف حين استعربنا فالكتب النفيسة التي ترجمناها عن اليونانية عدنا فعربناها وتكرنا للسريانية.“

وفي المقارنة بين الولاءين الديني والقومي، ينتصر مارون عبود للولاء القومي، الذي يسميه المصلحة، فيقول بأسلوبه الساخر في كتابه ”قبل انفجار البركان“ (ص ص ٦٥-٦٦): ”لقد ولت أيام الغيرة الدينية وحلت محلها المصلحة. كانت المصلحة فيما مضى سرية، وصارت اليوم علنية، فاللسان يجمع الناس على الأرض ويوحدهم، ومتى زرنا السماء ووجدنا يسوع لا يعرف العربية نفتش في الفردوس عن قس بن ساعدة [الخطيب العربي المفوه] فيكون ترجمانا لنا.“

التسامح الديني:

أظهر تجليات التسامح الديني عند مارون عبود تتمثل في مواقفه تجاه الطائفية، والإسلام، والدروز.

ولا يقتصر مفهوم الطائفية عند مارون عبود على التعصب المذهبي، أي بمذهب معين داخل دين ما على سائر

المذاهب فيه، بل يشتمل على التعصب الديني بين مختلف الأديان، وهو أقرب إلى هذا التصور الأخير من سواه. والطائفية هي العدو اللدود لمارون عبود، وهي عنده مرض عضال، كالبرص والجذام والطاعون، ينبغي التخلص منه من أجل تحقيق نهضة البلد والإنسانية وتقدمهما. يقول في كتابه ”من الجراب“ (١٩٦٦، ص ٢٢٠): ”نعم إنها (الطائفية) جرب روحاني، ولو كان جسدياً لهان الأمر وقلنا مع المتنبي: يهون علينا أن تصاب جسمونا. إن شر الأمراض ما كان داءً دفيناً ينتشر كلما وافقه المناخ، وهذا ما يصيب هذه الديار من موجات الطائفية العارمة.“

ويقول، معلقاً على تعديل الدستور العشائري في كتابه ”قبل انفجار البركان“ (ص ص ١٠٦-١٠٧): ”دستورنا مريض بالقلب فلنعالجه بالتعديل، أنكون في عهد فخر الدين وغيره لبنانيين لا طائفيين ونعود إلى صميم قلب الطائفية في هذا الزمان! فأين حملة (التطعيم) للطائفية؟ لحقوا الدستور وإلا فلا شفاء لمريضكم.“

لقد استحقت الحكومة شكر لبنان على إنقاذها إياه من الجدري، فهل تتضافر السلطات الثلاث وتنقذه من طاعون الطائفية؟ لا خلاص لنا من هذه القيود إلا إذا عدلناه وحذفنا الطائفية وجعلنا الانتخاب الرئاسي شعبياً.“

وفي الكتاب نفسه (ص ص ٨٠-٨١) يقول: ”إن الطائفية هي الأوتستراد الذي شققناه نحن قبل أن تفكر به الدول العظمى. . الطائفية شيطان منظور فوق الأرض نراه أنت وأنا يستعين به عدو البشر [الشيطان] الذي لم يره أحد، ولعله منهم بريء.“

تكاد المختارات الشعرية التي يضمها ديوان مارون عبود، الذي سماه الزوبعة، كما وردت في مجموعته الكاملة (ص ١٩) من قصيدة ”ذكرى وشجون“ - تكاد تقتصر على محاربة الطائفية والدعوة إلى الوحدة الوطنية ويقول:

يا شرق ويحك إن داءك قاتلٌ:

لا الطبُّ يشفيه ولا الأزمان

نثروا بأرضك بذر شر تعصب:

فنما وكان له بأرضك شأنٌ

تصبوا لنا شرك الردى فتصيدوا:

فمنى يبدد ذلك الإذعان؟

باسم الإله الفرد فرّق شعبه:

وتمكنت من عنقه الأرسان

ما ذاك شرع الله بل شرع الألى

جعلوا الإله وسيلة ليصانوا

ويشي مارون عبود على أعلام عصره الذين حاربوا الطائفية، ثناء تتجلى فيه روح التسامح والاعتدال، ففي كتابة في المختبر (ص ١٥١) يقول عن الأديب عمر فاخوري: "كان لا طائفياً، ولكنه لم يتشدد يوماً بدم الطائفية كأصحابنا الأشد تعصبا من الكهان، ثم يتفانون غيرة على الأوطان . . ." وعن كتاب الوعي القومي "القسطنطين زريق، يقول (ص ١٨٣): "عالج الدكتور، التربية القومية "فأبدى آراء طيبة لا تستقيم لنا قومية بدونها وأنحى على التربية الطائفية، ذلك البرص الذي لا براء منه . . ."

وفي كتابه "على الطائر" يقول (ص ١٩٢): "فهذه الطائفية داؤنا الوييل، وقد اتفق رجال الدولة الصلح واليافي، على أن ساعة الإجهاز عليها لم تأت بعد . . .". وفي "مجددون ومجترون" (١٩٤٨، ص ١٥) يقول عن الرئيس اللبناني بشارة الخوري: "وكما يتحدث ليلة "الميلاد" نطله روعة الإيمان، كذلك يتحدث ليلة "المولد" بيقين عميق، وهو في المقامين مخلص صادق . فهو وإن دان بدينه تدين ممارس، يرى أن غاية الأديان كلها تأييد الحق والخير، وأنها على اختلافها كوى يطل منها الإنسان ليرى وجه ربه . "بل إنه حتى في نقده الأديبي (الساخر) لا ينسى محاربة الطائفية، كما فعل مع لويس شيخو الذي نسب معظم شعراء الجاهلية إلى النصرانية، وذلك في "رواد النهضة الحديثة" (ص ٢٢٥) حيث يقول: "سمعنا بكتاب "شعراء النصرانية" فإذا هو لهذا العلامة الجليل، وإذا كل من عرفناهم من شعراء جاهليين، قد خرجوا من تحت سن قلمه نصارى . كان "التعميد" بالماء، فإذا به قد صار بالحبر ."

يبدو التسامح الديني بأجلى صورته عند مارون عبود في موقفه من الإسلام، الذي يرى فيه دين التسامح والسماحة من جهة، وركنا من أركان الحضارة العربية من جهة أخرى . يقول في كتابه "قبل انفجار البركان" (١٠٨): "كم من دول توالى علينا وعشنا في عهدنا موفوري العيش، وما كانت تلك الدول إلا إسلامية ."

ويقول في كتابه "الرؤوس" (١٩٦٧، ص ٤٦): "إن حمية الجاهلية التي أحمده الإسلام نارها قد دب لها هؤلاء [الأمويون] بالخطب، فكانت جهنم أرضية، وقودها الناس وأعراضهم . ففي هذا العصر بلغت العصبية القبلية منتهاها، فصار ذو الصليب [الأخطل] شاعر الخليفة ."

بل إنه يذهب إلى أبعد ذلك في تعليقه على نقد طه حسين للمتنبي، حيث يقول في "الرؤوس" أيضاً (ص ٢١١): "أما الدين في هذا الزمان فما أراه يفعل ما يخشاه الدكتور، وإنما لنقرأ قول المتنبي "وبنى السفين له من الصلبان" فلا نشور كبطرس الناسك . . . وتمرّ بقوله: "وأذل دينك سائر الأديان" معججين بشاعر يحسّ الأمير وجنوده وشعبه" أما أظهر الأدلة على التسامح الديني عند مارون عبود فهو تسميته ابنه محمداً، وتسميه بأبي محمد، وفي ذلك يقول من كتابه "مناوشات" (ص ٢٠١):

"كانت التسمية من خصائص جدي . . . كانت طريقة جدي في التسمية طائفية بحثة . . . ولدت أنا يوم عيد مارون الذي يرتل الموارنة فيه: مار مارون فخر سوريا . سمانني جدي مارون فسميت أنا بدوري أحد أولادي محمداً في بلد زادت أسماء الأبناء تعصبا وتفريقاً ناهيك أنني أعتقد، من كل قلبي وفكري، برسالة محمد، وأقدس شخصيته المثلى ومبادئه وأخلاقه الفاضلة ."

وفي ذلك كتب مارون عبود قصيدة طويلة، يوضح فيها معنى تسميته ابنه محمداً وغايته من ذلك، وهي موجودة في مختارات ديوانه ” الزوبعة ” وفيها يقول:

عشت يا ابني عشت يا خير صبي :

ولدته أمه في رجبِ

فهتفنا واسمه محمداً :

أيها التاريخ لا تستغربِ

خفف الدهشة واخشع إن رأيت

ابن مارون سمياً للنبي

أمه ما ولدته مسلماً :

أو مسيحياً ولكن عربي

والنبي القرشي المصطفى :

آية الشرق وفخر العرب

يا ربوع الشرق أصغي واسمعي :

وافهمي درساً عزيز المطلب

زرع الجهل خلافاً بيننا :

فافترقنا باسمنا واللقب

شغلوا المشرق في أديانه :

فغداً عبداً لأهل المغرب

ويقول أيضاً :

بك قد خالفت يا ابني ملتي :

راجيا مطلع عصرٍ ذهبي

عصر حريةٍ شعبٍ ناهضٍ :

واتحادٍ لبقايا يعربِ

فاتبع يا ابني أباً أبغضه :

وجفاه كل ذي دينٍ غبي

فهمو آفة هذا الشرق مذ :

حكموه بضروب الرُّعبِ

وإذا ما مت يا ابني في غدٍ

فاتبع خطوي تفرز بالأربِ

وعلى لحدِّي لا تندب وقل :

آية تزري بأعلى الخطبِ

عاش حراً عربياً صادقاً :

وطواه اللحد حراً عربي

تأثر موقف مارون عبود نحو الدروز بعلاقته الخاصة بهم، فقد عمل أمداً طويلاً في سلك التعليم بين ظهرانيتهم، مما أكسبه معرفة مباشرة بهم، وقد انعكس ذلك في ثنائه عليهم شعراً ونثراً، وقد وضح هذه العلاقة الحميمة بقوله في "نقدات عابرة" (ص ص ٢٧٨-٢٧٩):

"يقول المثل عاشر القوم أربعين يوم فيما أن تصير منهم أو ترحل عنهم، وأنا عاشرتهم قرابة أربعين عاماً ومازلت منهم حيث كنت، من حيث الدين، لأن الباب أفضل منذ ألف سنة . . . كانت مهمتي كمدير مدرسة تستدعي الاحتكاك، فما جاءني امرأة قط تشكو أستاذاً، ولا رجل خرج عن مستوى الحديث المهذب . . ."

ويقول في قصيدة له فيهم:

قالوا: الدروز فقلت جيلٌ مُعْرَقُ :

العقل دين والوفاء المنطقُ

والصدق شرعتهم فإن عاهدتهم :

برّوا، وإن نطقوا بأمر يصدقوا

يمشي الدم العربي في أعراقهم :

صرفاً وصرّاحاً، والدليل المنطقُ

بيد أن أطرف ما ذكره مارون عبود بشأن الدروز، هو ما ادعاه لأبي العلاء المعري من اعتناقه مذهبهم، مستنداً على ذلك بعلاقته مع داعي الدعوة الفاطمية العامل لأجل الحاكم بأمر الله . يقول في كتابه "أبو العلاء المعري : زوبعة الدهور" (١٩٧٠، ص ٥٠): "جذبتة شخصية الحاكم بأمر الله الفذة، ورأى فيه رجلاً نقياً، فأثره وبايعه في ضميره، ولا سيما إذ علم أنه ينظر إلى الأديان كلها نظرة واحدة."

ويقول أيضاً (ص ٦٨): "وليس كتاب لزوم ما لا يلزم غير كتاب الإخوان، فلينعنم إخواننا الدروز بالآ، وليطمئنوا في خلواتهم، فإن إمام الدعوة الفاطمية الخالد لم يشك لحظة "بالمذهب" وما ارتدّ قط". "لست أقول إن أبا العلاء درزي اسماً، فقد سموهم هكذا بعده، ولكنني أقول إن مذهبهم مذهبه، وإن ما نراه اليوم عند الطبقة المتنزهة من تقشف وزهد في الدنيا مأخوذ عن اثنين: الحاكم بأمر الله، وحواريه أبي العلاء المعري."

التسامح البيئي :

يختلف التسامح البيئي عند مارون عبود عنه عند كل من ميخائيل نعيمة وأمير الريحاني اللذين كانا يؤمنان بوحدة الوجود؛ ومن ثم فإن مبدأ المساواة بين مختلف الكائنات كان أحد المبادئ التي تحكم تفكيرهما، في حين أن مارون عبود لم يكن يتعدى المساواة البشرية إلا قليلاً . ومع ذلك فإننا نجد لديه خطوات معينة تشير إلى الحس البيئي العميق، كما في قوله عن الشمس في كتابه « قبل انفجار البركان » (ص ص ٢٢٢-٢٢٣) : « أنت تشاهدين الآثام كل ساعة ولا تغضبين على أحد، فهل لك أن تعلمي الجالسين على كرسي موسى سعة

الصدر فلا يغضبوا للأموال الطفيفة . أنت لا تنتقمين عندما ترين ما تنقبض لها أسرتك ، فهل تعلمين محبي الانتقام الصبر والأناة؟»

فأجابني الشمس : « من بدء الخلق وأنا أتم واجباتي ولا يُعتدى عليّ ولا أعتدي ، وأولا وآخرا : لا حول ولا قوة إلا بالله . » وفي حديث الشجر من كتاب «آخر حجر» (١٩٧٤ . ص ص ، ١٧٠-١٧١) يصف التسامح بين الشجر فيقول : [في الغابة] حدّقت إليّ شجرة كهلة وقالت : فتّح عينيك ، نحن شجر لا بشر . انظر تر أننا لا نقتل على شيء ، كل واحدة منا تقف حيث هي فلا نتنازع لا على الماء ولا على الهواء ، ولا على النور .

إن صفوفنا لا تتحرك ولا تعلن حربا ، فهذه الغابة تعيش أشجارها بسلام ، وتتعانق أغصانها ولا منافسة بينها على شيء ، فعند السماء والأرض خير كثير . ! أصغ ، أصغ ، مالك مبهوتا! كلي أذان ، يا سيدتي ، فقول لي ما عندك .

فقال الشجرة : هل سمعت صوتا غير حفيف الأوراق؟؟ اعلم وخبر جماعتك الناس أن شريعتنا شريعة السلام والاطمئنان . وإذا كان عندنا جور وبغي ، فهو يأتينا من القرى والمدن . إن الذنب ذنب الدم . أما الماء الذي يجري في عروقنا فلا يحملنا على الجريمة . إن ذوي الدم وذواته هم الذين يزعمون الغابة . وإذا قلت دأمين قادحين : « شريعة الغاب » فالذنب ذنبكم أنتم وذنب الحيوانات ، وكأنكم أدركتم ذلك فقلتم عن أنفسكم : « فلان دمه حار ، وفلان دمه بارد ، وفلان دموي ، وفلان سقّاح . » قال أحد مجانينكم : « من خُلق علق » ، وكلمته هذه تصدق فينا لأننا لا نسعى ، نعطي ولا نأخذ تأتوننا بفؤوسكم ومناجلكم ، فنقابل شركم بالخير ، ونعطيكم كل ما نملك حتى أنفسنا . « جبلتم على الشر والأذى ، ولذلك تقولون : « الدم لا يصير ماء » . لا أقول لك اخرج من غابتنا ، لأننا خلقنا لا نرد أحدا . أما أنتم فقد يقتل بعضكم بعضا من أجل عود من عيداننا » .

مارون عبود والنوع الاجتماعي

يقف مارون عبود إلى جانب المرأة في نضالها من أجل نيل حقوقها التي حرّمها الرجل منها ، ويشيد بالشدياق بصفته أول المنافحين عن حقوق المرأة ، ويستند في رأيه إلى المساواة بين المرأة والرجل إلى العقاب الذي انزل بآدم وحواء بإخراجهما جميعا من الجنة ، مما يعني أهليتها للمسؤولية أيضا ، يقول في « آخر حجر » (ص . ١٨١) : « إن حكاية الفردوس الأرضي تؤكد لنا المساواة بين الرجل والأنثى ، فلو اعتبرها المشرّع أقل عقلا من أخيها الرجل لما عوقبت مثله . فنهضة المرأة للمطالبة بحقوقها ليست بدعة جديدة ، وهذا الانتقاص لم يوجد إلا يوم استبد الرجل بالأمر ووضع هو الشرائع والقوانين . » وهو يكرر هذا القول في كتابه « سبل ومناهج » (ص . ١٢٣) : « إن حكاية الفردوس الأرضي تؤكد لنا المساواة بين الرجل والأنثى ، فلو اعتبرها المشرّع أقل عقلا من أخيها الرجل لما عوقبت مثله . فنهضة المرأة للمطالبة بحقوقها ليست بدعة جديدة . وجدت يوم استبد الرجل بالأمر ، وما أشد استبداد الرجال ما دام شعارهم : إنما العاجز من لا يستبد « ويضيف قائلا :

« كان الرجل والمرأة، قبل الشرائع والقوانين، متساويين. لم تحبس في قفصها الذهبي، إلا عندما مدت المدنية البشرية أسلاكها الشائكة حول البيوت، فأناية الرجل حملته على حبك ماحبك من القيود والقوانين، فالشرائع كلها من صنع الذكور، ومن يكون الدفتر في يده ويكتب نفسه من الأشقياء؟» والتركيز على المساواة العقلية بين الرجل والمرأة هو السلاح الذي استخدمه مارون عبود في دعمه لوجهة نظره في أحقية المساواة بين المرأة والرجل، يقول بأسلوبه الساخر المعروف (١٩٦٦: ص ٧١): «أليس من المضحك المؤلم أن ينتخب المكاري والمعاز والبقار والحمار والبغال والعتال، وتحرم الدكتورات والمحاميات والكاتبات والشاعرات والمعلمات والراهبات حق الانتخاب!! والسبب كما قال شيخنا الشدياق في ذلك الزمان، حين نادى مطالباً بحقك، لأنه الذكر وهي الأنثى، وهو أفضل منها قسماً (أصلاً)، وأكرم جنساً.»

« فإذا كانوا في بعض دول العالم، إذا لم تخني الذاكرة ينظرون إلى الرأس قبل غيره، فيميزون بين الرجال، فيكون رأس نابغتهم بعشرة رؤوس، أفلا نسائي نحن في هذا حق الانتخاب - بين الأنثى المثقفة والذكر الأبله!! لأنه الذكر وهي الأنثى. . . تطلب المرأة أن تنتخب - بالكسر - وأنا اطلب أن تعطى هذا الحق بالفتح أيضاً « لقد جربنا رجالاً كثيرين وما أفلحوا فما علينا لو جربنا النساء!!»

بيد أن مارون عبود يلتزم جانب الاعتدال في مناصرته للمرأة، فهو يؤيد حيث يقول في كتابه «على الطائر» و داد سكاكيني في موقفها المعتدل (ص ٩٥): «إنها لم تنس شيئاً حتى المرأة وحقوقها، ولكنها طبقاً لمنهاج السيدة و داد الخاص، لا المناهج المتطرفات من بنات جنسها.»

وهؤلاء المتطرفات هن النسويات المتطرفات أمثال الدكتورة زهيدة حميد باشا التي قال فيها (ص ١٣٦):
« لكن الدكتورة زهيدة حميد باشا تعتقد أن كل ما تعطاه المرأة من حقوق لا يجعلها مساوية للرجل ما لم يح من ذهن الأنثى ذلك الوهم الذي سمته مركب النقص، وهي تعني به اعتقاد المرأة أنها دون الرجل قوة، ثم أخذت تدلي ببراهينها على كفاءة المرأة الجسدية حتى انتهت إلى الزعم أنها أقوى من الرجل لأنها تمرض وتطبخ.»

التربية والتسامح

ليس من المستغرب أن يكون للتربية والتعليم حضور واسع في كتابات مارون عبود؛ فهو قد قضى ردها طويلاً من حياته معلماً ومديراً؛ ولئن كانت كتاباته تدور حول قضايا التعليم الفنية بوجه عام فإنها لم تخل من الحديث عن التسامح، والتأثير السلبي للتعصب الطائفي. ومن ذلك توجيهه اللوم إلى واضعي المناهج اللبنانية بإهمالهم تضمينها أية إشارة إلى الأديب الكبير أحمد فارس الشدياق.

يقول في «نقدات عابرة» (ص ١٥٧): كافح الشدياق كما قلنا، تجارة الرقيق منذ ثمانين عاماً، وطالب بإصرار بحرية المرأة، ثم سخر بكل شيء حتى السلاطين يوم كانوا أصناماً تعبد، فقوم المعوج إلا نحن فمازلنا

كما تركنا، وتعاليمه الحرة لم تؤثر في هذا المحيط الموبوء لأن الطائفيين منا من أصحاب النفوذ السري الخبيث يأبون على كتبه أن تنشر عندنا، فما جاؤوا على ذكر اسمه في المنهاج لثلا يعرفه الجيل الطالع ويتمرد وينبذهم وينبذ أولياء أمرهم.

يقولون إن لبنان دولة علمانية، أما أنا فأرى أنه بعيد جدا عن العلمانية وهو إلى الطائفية أقرب. أصبح شعبه كقطع له عدة رعيان وكل راع ينتجع غيئه. «يقف مارون عبود إلى جانب الأساس الذي يقوم عليه التعليم المعاصر، وهو تنمية الروح الوطنية، فيقول في «سبل ومناهج» (ص. ١٤): «المدرسة إذن مهما صغرت هي هيكل الوطن المقدس وبخاصة في عهدنا الحاضر، العهد الذي صهرنا جميعا في بوتقة ليجعل من كل منا مواطنا عامرا قلبه بالإيمان» ولكنه في الوقت نفسه يأخذ على المناهج الحالية ثقلها وتجاوزها طاقة الطلبة، فيقول في «قبل انفجار البركان» (ص. ١٦٣): «كانت غاية مدارسنا القديمة أن تخلق مناهج تقرأ وتكتب، واللغة كما يقرر علماء النفس أخطر عناصر التربية القومية، فخرجنا والحمد لله، أناسا قارئين كاتبين، أما اليوم فقلما يخرج من يقرأ أو يكتب صحيحا بلغتنا الأم.»

وذلك لأن حمل التعليم، بل المنهاج، ثقل جدا. «يلح مارون عبود على ضرورة الاهتمام بالمعلم، وأهمية انتمائه الوطني، ويعد ذلك الوسيلة الأساسية لتحقيق أهداف البلد؛ يقول في «سبل ومناهج» (ص. ١٣٣): «نريد أن ننبي وطننا ثم لا نعننى إلا بقرميده وشرفاته ورفارفه ثم نهمل الزوايا والأسس. إن الوطن لا يبينه غير المدرسة. والمدرسة بمديرها وأساتذتها؛ فإذا لم يكونوا للوطن، يعلمون أبناءه حبه، فلا يثبت ذلك الوطن. وإذا ازدربنا المعلم دار الدولاب بالقلوب، وحاك لنا ما لا نريد أن نلبس.»

والمدرسة، عند مارون عبود، هي التي تغرس القيم الإنسانية في النفوس، بخلاف مواقع الثقافة الأخرى، التي يرى فيها مسالك التعصب الذميمة، وتأجيج الفتنة والصراعات بين الشعوب، فيقول في «وجوه وحكايات» (١٩٤٥ ص. ١٢٠): «يريد الأستاذ» ألين» أن ينصت الأولاد إلى أمثال الناس كهومير وشكسبير وغوته وموليير وهيغو وغيرهم ليتعلموا أن الناس إخوة، والدنيا كلها وطنهم. فالسربون والهيكل والكنيسة والكنيس تعد اقيسة منطقية ليست اقل قتلا من المدافع، والمرشالون يقدمون سيوفاً لمعلمين الفتیان بالشرائط المقصّبة، فليس من يرجى منه الخير غير المرين - المعلمين - المهديين من بيلاطس وقيافا لأنهم لا يعدون الحمل للمجزرة.»

ولكنه في الوقت نفسه يوجه اللوم إلى التربية في التفرقة ونشر التعصب بين المواطنين، يقول في «سبل ومناهج» (ص. ٣٩): «يقول بعضنا إن اختلاف أدياننا يباعد بيننا، كنت أظن ذلك مثلهم، أما اليوم فصرت أبرئ الأديان من هذا، وإني لأتهم التربية إلى أن تظهر براءتها.» أقوال قاتل الله التعصب ما أكثر شهداءه، وما أوسع ملكوته! (أشباح ورموز ص ٢٨) الدين مطية السياسة، وأنتم مطايا الدين فاحملوا الاثنتين إن استطعتم، وسيروا على الجوع والوجى.

(أشباح ورموز ص ٢٦) أما الطائفية فلها عندي دواء وهو ألا نذكرها أبدا في محاضراتنا وأحاديثنا إذا شئنا أن

نقضي عليها. (على الطائر ص ٣٠٠) إذا فرحتم بيوم الأحد فلا تنسوا يوم الجمعة. (من الجراب، ص ١٤٤).
فلنتفاهم بقلوبنا المتحابة لا بأدمتنا الحاسبة. لسنا محتاجين إلى أدمغة تلعب الشطرنج بل إلى قلوب لا تطمع
أن تفرزن لتلهم البيادق. (من الجراب، ص ١٥٤) الطائفية مرجة خضراء فيها كل طيب مري لمن يحبون أن
يؤتوا أكلهم على الهيئة.
(من الجراب، ص ١٩٠) لا ينقص الإسلام والمسيحية دستور ليعودا سيرتهما الأولى، لا ينقصهما إلا
رجال مؤمنون يعملون بيقين ورجاء وسماحة. (من الجراب، ص ٢٠٤) ليس تكريم الميلاد بأن نعمل شجرة
اصطناعية بينا شجرة أعمالنا يابسة، تسمع أوراقها حفيف الحصاد الذي يتوق إلى المنجل.
(سبل ومناهج، ص ٢٠). ما لكم وللأديان فلها معابد. لكم دينكم ولي ديني، ومتى رأيتني ملتهباً في جهنم
- لا سمح الله - فلا تستغث بالإطفائية. (سبل ومناهج، ص ١٦٤)

المصادر

- عبود، م. (١٩٦٥). أشباح ورموز. بيروت: دار الثقافة
- (د.ت.). مناوشات. بيروت: دار مارون عبود.
- (١٩٧٤). آخر حجر. بيروت: دار مارون عبود
- (د.ت.). في المختبر. بيروت: دار مارون عبود.
- (د.ت.). على الطائر. بيروت: دار مارون عبود.
- (١٩٤٨). مجددون ومجترون. بيروت: دار العلم للملايين.
- (١٩٦٧). الرؤوس. بيروت: دار الثقافة ودار مارون عبود.
- (د.ت.). نقذات عابرة.
- (١٩٦٩). حبر على ورق. بيروت: دار الثقافة ودار مارون عبود.
- (د.ت.). قبل انفجار البركان. بيروت: دار الثقافة.
- (١٩٦٦). من الجراب. بيروت: دار الثقافة.
- (د.ت.). سبل ومناهج. بيروت: دار الثقافة.
- (١٩٤٥). وجوه وحكايات. بيروت: دار المكشوف.
- (د.ت.). رواد النهضة الحديثة. بيروت: دار المكشوف.
- (١٩٧٠). أبو العلاء المعري زوبعة الدهور. بيروت: دار مارون عبود.
- (د.ت.). على المحك.
- (د.ت.). المجموعة الكاملة. بيروت: دار مارون عبود.
- دكروب، م. (١٩٨٧). شخصيات وأدوار في الثقافة العربية الحديثة. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية.

TASAMUH

Tolerance

RCHRS
Ramallah Center for Human Rights Studies
مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان

32st Issue, 9th Year, April 2011

Chief Editor

Prof. Iyad Barghouti

Executive Editor

Taher Masri

Editorial Committee

Rima Nazzal

Samih Muhsin

Ziyad Othman

Talal Okal

Ali Khalil Hamad

Salah Soubani



Periodical Quarterly Journal
concerned in
Tolerance and Human Rights